الإتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة
فى دراسة المشكلات الإجتماعية

د. عزة أحمد عبدالمجيد صيام

٢٠٠٠

فهرس

الإتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة
فى دراسة المشكلات الإجتماعية

مقدمه: نحو إطلالة أولية على طبيعة المشكلات الإجتماعية : السياق التاريخى والمعاصر

يدور موضوع هذه الدراسة حول استعراض أهم الإتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة فى دراسة المشكلات الإجتماعية ، وهو الحقل الذى بات يشغل حيزاً لا يستهان به بين شواغل المحللين بوصفه تخصصاً متميزاً فى إطار العلوم الاجتماعية الحديثة.

وهناك فى واقع الأمر فيض من الأعمال النظرية فى دراسة المشكلات الإجتماعية، لا يمكن التغافل عنه أو تجاهله. فالنظرية موجودة دائما فى أى مجال من مجالات العلم الإجتماعى ، وهى تفرض نفسها بشكل خاص إزاء القضايا الحقيقية التى تدفع البشر إلى اللجوء إليها مثل القضايا التى نواجهها جميعاً فى حياتنا اليومية ، كسعينا لفهم ما يجرى لنا وللآخرين من حولنا، وتلك النابعة من خياراتنا الأخلاقية والسياسية.

هناك أسباب حقيقية تدفع البشر على نحو ما يشير (إيان كريب Ian Craib لإنتاج أعمال نظرية، ولابد أيضاً أن هناك أسباباً تجعل نتائج تلك النظريات غير مفيدة فى كثير من الأحيان. والرحلة بين المشكلات والنتائج محفوفة بالمخاطر. ذلك أن طبيعة علم الإجتماع ليست بتلك الكيفية التى تمكننا من الإنتقال رأساً من دراسات عملية مليئة بمعلومات عن الحياة الإجتماعية ، إلى النظرية الإجتماعية ذاتها. فالنظرية الإجتماعية بطبيعتها عامة ، وتدعى أنها غير منبتة الصلة بكل المجالات المستقلة التى يتناولها علماء الإجتماع. ونحن

لا نستطيع الإنتقال مباشرة من دراسة اتجاهات العمال مثلاً نحو موضوع محدد إلى نظرية معينة ، ذلك أن أى نظرية ذات قيمة علمية يجب أن تعالج مسائل أكثر بكثير من اتجاهات العمال. إن علينا أن نجمع النمطين معاً ، فنستخدم دراساتنا للواقع بصفتها المادة الأولية النظرية، ونستخدم نظريتنا كى تساعدنا على فهم نتائج دارساتنا للواقع[1].

ومع إدراكنا للجهد الكبير الذى تتطلبه مثل هذه المحاولة والصعوبات المترامية المترتبة عليها، فإن الجدل ما زال قائماً حول تعارض بعض المنظورات مع بعضها ، حينما يحاول هذا المنظور أو ذاك أن يفسر ظاهرة ليس أهلاً لتفسيرها ، أى حينما ينتقل إلى مجال ليس مجاله. وهذا يفسر لنا الحكم بأن هذا النمط من المحاولات بين المنظورات المختلفة هى محاولات عقيمة وهدامة. وكان من الممكن لتلك المحاولات أن تكون بناءة ومثمرة ، لو أن هذا الظرف أو ذاك لم يدع امتلاك الحقيقة المطلقة وحده[2].

والحقيقة، أنه منذ ظهور علم اجتماع المشكلات الإجتماعية بوصفه حقلاً متميزاً فى علم الإجتماع، وهو يسعى إلى محاولة تحقيق رفاهية الإنسان والقضاء على متاعبه وآلامه، من خلال تطبيق بعض النماذج النظرية التى شاع استخدامها والتى تعددت من خلالها المدارس والمناهج وتباينت الآراء، بعد أن استأثر هذا العلم بجاذبية خاصة بين مختلف العلوم الإجتماعية . وعلى هذا النحو شهدت دراسات المشكلات الإجتماعية التى انطلقت أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية تطورات واسعة النطاق فيما يتعلق بأبرز الإتجاهات النظرية والمنهجية التى تستهدف الفهم الدقيق لواقع الإنسان والقضاء على مشكلات يومه وغده.

---

(١) إيان كريب، النظرية الإجتماعية : من بارسونز إلى هابرماس ، ترجمة (محمد حسين غلوم) ، (عالم المعرفة)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب،الكويت، أبريل ١٩٩٩،صص٢١/٢٢.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

والواقع أن مسألة التصدى لتحليل أبرز الإتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة لدراسة المشكلات الإجتماعية ، تتطلب منا فى حقيقة الأمر ،الإحاطة ولو بشكل متسارع ، بمسألة هامةأخرى، هى تطور علم الإجتماع ذاته.

لقد تطور علم الإجتماع عبر مشواره الأكاديمى من خلال إرتباطه بأحداث (مشكلات) بنائية واسعة النطاق (الثورات السياسية والإقتصادية فى القرن التاسع عشر)، والأزمات الإقتصادية التى اندلعت فى ثلاثينيات القرن العشرين، وكذلك الأفكار الإشتراكية والديمقراطية التى سادت فترات الستينيات من نفس القرن ، وأزمة ما بعد الحداثة Postmodernists فى عالمنا المعاصر[١]، ولم تكن تلك التحولات التى شهدها المجتمع الأوروبى ، تحولات تلقائية وطبيعية ، بقدر ما كانت نتاجاً لمجموعة متشابكة من التطورات المادية وغير المادية، التى عملت على تغيير نمط الحياة فى المجتمع الأوروبى (الإنتاج بأشكاله المادية والثقافية) تغييراً شاملاً. ولعل تحليل أوضاع هذا المجتمع ، قد كشف بجلاء فيما ذهب بعض العلماء من أن فترة التحول هذه ، من النمط الإقطاعى إلى النمط الصناعى "الرأسمالى" ، كانت مفعمة بالعديد من المشكلات والأزمات الحادة على المستويين المادى والإجتماعى[٢]. يتأسس على ذلك أن نشأة علم الإجتماع وآليات تطوره عبر القرنين الماضيين ، قد ارتبطت بالأحداث الإجتماعية الكبرى السائدة فى خلال هذه الفترة ، والثورات الفكرية والسياسية التى هزت أركان المجتمع التقليدى ، فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر على وجه

---

(١) أحمد زايد، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الإجتماعية مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة فى مجتمعات الخليج، فى : محمد الجوهرى وآخرون، المشكلات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٧.

(٢) أحمد مجدى حجازى ، علم اجتماع الأزمة: تحليل نقدى للنظرية الإجتماعية فى مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، صص ٥٠/ ٥١.

الخصوص، ومن ثم ظهور حركات التحرر الفكرى والسياسى التى شهدها المجتمع الأوروبى فى ذات القرن ....، والتى تعد مسئولة بدورها عن نشأة علم الإجتماع.

ولعل أهم خاصية يتميز بها علم الإجتماع كنظام معرفى، هى أن نشأته وتطوره فى المجتمعات الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) كانت استجابة لتحديات وظروف طرحها الواقع الإجتماعى فى تلك المجتمعات فى مختلف مراحل تطورها ونموها. ولا تنسحب تلك الخاصية على ما قدمه هذا العلم من فرضيات ونماذج نظرية فقط بل تمتد إلى نظرتها لبعض المشكلات الإجتماعية كإفرازات لعمليات التغير الإجتماعى والثقافى التى شهدتها تلك المجتمعات.

على هذا النحو يمكن النظر إلى علم الإجتماع ذاته كنتاج حى لواقع اجتماعى معين، حيث تشكلت نظرياته ومفاهيمه المختلفة من خلال التفاعل مع ظروف إجتماعية وسياسية واقتصادية معينة ، ومن ثم ، فإن تطور النظرية السوسيولوجيه بوجه عام ، وعلم اجتماع المشكلات بوجه خاص ، قد ارتبط بمجموعة من المؤثرات البنائية والمعطيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع الأوروبى إبان القرن التاسع عشر.

إن التحليلات السوسيولوجية فى علم إجتماع المشكلات الإجتماعية، ظلت مرتبطة بالمجتمع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ومتصلة بأزماته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. لقد جاء هذا العلم انعكاس حقيقى للواقع الإجتماعى الأوروبى والأمريكى بوجه خاص، ولنظام اجتماعى يسعى إلى التكامل ويعول على أساليب الضبط الإجتماعى أهمية كبيرة فى القضاء على التفكك الإجتماعى والتحلل ، والجريمة ، والإنحراف الأخلاقى ... إلخ.

وبطبيعة الحال فلقد انعكست هذه التحليلات على البناء النظرى لعلم

إجتماع المشكلات الإجتماعية، بكل مخرجاته الكلاسيكية والمعاصرة، وصولاً إلى تلك التحليلات النقدية الحديثة، وظهور إتجاهات سوسيولوجية جديدة، تؤكد أهمية إبراز الدور النقدى لعلم الإجتماع فى مواجهة الأزمات الإجتماعية المختلفة التى تعتصر الجماعات العريضة من السكان ، فتدفع بهم إلى خارج مجرى التقدم الإجتماعى.

على أن الجهود النظرية التى بذلت من أجل فهم المشكلات الإجتماعية ، قد اتسمت فى الواقع ، بقدركبير من الإختلافات بين علماء الإجتماع فى تشخيص الواقعة الإجتماعية وتفسيرها، الأمر الذى يشكل فى النهاية ضرورة علمية ومجتمعية لإعادة النظر فى المنطلقات الفكرية والأساليب المنهجية التى تستند إليها تلك النظريات العلمية والإجتماعية والتى باتت عاجزة عن تفسير الأحداث الإجتماعية تفسيراً مقنعاً، سواء على المستوى " السوسيولوجى المحدود" أو "المستوى الإجتماعى العام"، وليصبح علم الإجتماع مشروع فكرى يوجه نحو حركة المجتمع فى ماضيه وحاضرة ومستقبله، يدعو إلى "التأمل السوسيولوجى" ويؤكد على ضرورة وجود حركة نقدية للإتجاهات السائدة فى الفكر السوسيولوجى ، قادرة على الوقوف على أهم المشكلات التى يعانى منها الإنسان، والإسهام بدور حقيقى فى إقامة مجتمع إنسانى حر.

يتعين علينا إذن الإشارة إلى إن هذه الدراسة ، وإن كانت تسعى إلى إبراز أهم الرؤى النظرية والمنهجية فى دراسة علم اجتماع المشكلات الإجتماعية، فهى تحاول أيضا تقديم سوسيولوجيا حديثة لفهم هذه المشكلات ، من خلال ارتباطها بالواقع الإجتماعى الذى جاءت من خلاله وانطلقت فى رحابه.

اولا : المشكلات الإجتماعية : *البناء النظرى والمنهجى* :

لقد كان من المألوف لدى أنصار النظرة التقليدية فى تصنيف وفهم الكتابات الكلاسيكية المعنية بالمشكلات الإجتماعية ، إدراج هذه المشكلات فى فئتين رئيسيتين : الأولى : مشكلات تتصل أساساً بالبناء الإجتماعى، والثانية : مشكلات تُنسب مصادرها بشكل خاص إلى المظاهر الإنحرافية للسلوك الفردى، والتى تُفسر عادة فى إطار مجموعة من الإتجاهات البيولوجية والنمو النفسى والسلوك الإجتماعى(١). ويكفى فى هذا المجال الإشارة إلى الإهتمام الملحوظ ببعض المشكلات التقليدية للسلوك الإنحرافى ، وتعاطى المخدرات والتفكك الأسرى (الطلاق) ، والإنفجار السكانى، والهجرة .. إلخ. والواقع أن هذه التصنيفات التقليدية لا تعدم الجدوى ، كما أن المداخل النظرية المرتبطة بها لا تخلو من الفائدة. فهى وإن كانت تمثل مدخلاً لدراسة بعض جوانب التصنيف فى مجال المشكلات الإجتماعية من منظور تقليدى ، إلا أننا فى أشد الحاجة إلى تجاوز هذه النظرة التقليدية الضيقة، للخروج ببعض " العلل" إلى نطاق أبعد من حدود مجتمع الدراسة ، لتصل فى بعض الأحيان إلى مستوى المنظومات العالمية، حيث تميل المشكلات دوما لأن تكون أقل محلية أو أكثر عالمية، وهى بعبارة أخرى ، كثيراً ما تكون على صلة بالنظام العالمى.

إن معظم مشكلات القرن الراهن (الحادى والعشرون) وليدة النزعة المتنامية نحو العولمة "Globalisation". ولقد أوضح كل من هربرت سبنسر (١٨٢٠ –

---

(1) Adam Jam Rozik, Luis A,Nocella, The Sociology of Social Problems, Theoretical Perspectives and Methods of Interventions, Cambridge Universtiy Press, First Published . 1998, p. 17.

١٩٠٣) وإميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) ما لزيادة التخصص والإعتمادية المفرطة على المجتمع، من نتائج سلبية على وحدة النسيج الإجتماعى وتماسكه [١].ومع هذه التغيرات التى يتطلع إليها دارسو المشكلات الإجتماعية تتعاظم الدعوة إلى رؤية جديدة لدراسة وفهم المشكلات الإجتماعية، رؤية تصبح أكثر قدرة على استيعاب الأسس البنائية المترامية لهذه المشكلات، فى نفس الوقت الذى تصبح فيه أيضا ، قادرة على إقامة أنساق نظرية جديدة تساعدها على تحليل ظواهر المجتمع المستحدثة ومتغيراته الأساسية ، والتعامل معها. مع الأخذ فى الإعتبار النظرة إلى المشكلات من منظور العولمة الإقتصادية والإجتماعية ، وهو المنظور الذى بات الآن ركيزة هامة فى تحليل معظم مشكلات المجتمع المعاصر[٢].

عند هذا المستوى ، تتيح الرؤية الجديدة، سياقاً أفضل للتعرف على المشكلات البنائية واسعة المدى ، المتصلة بوجود الإنسان فى المجتمع ، ونطاق إدراكه ، فى حدود معرفته. هذا ما أكد عليه كل من شنيدر Schneider وسيلفرمان Silverman ، فقد ذهبا إلى أن عولمة علم الإجتماع تعنى إحتوائه على نظرة أرحب وأكثر شمولية لدراسة الواقع الإجتماعى[٣].

وبطبيعة الحال فإن هذه النظرة تقتضى تطويراً جديداً لعلم الإجتماع بوجه عام ، ولعلم اجتماع المشكلات الإجتماعية بوجه خاص، حيث يعنى هذا التطوير

---

(1) Neil J. Smelser , " Social Science and Social Problem: The Next Century", International Sociology, Volume 11, No. 3, September, 1996, p. 279.

(2) Anna. M. Santiago, Comments from the Special Collection Editor: Global Perspectives on Social Problems -Current Issues and Debates, Social Problems,Vol. 40, No.2, May, 1993,p.207.

(3) Linda Schnider, Arnold Silverman, Global Sociology, Introducing five contemporary Societies, McGraw Hill, 1977.

ضرورة التخلى عن النظرة التقليدية ، والعمل على تبنى سياسات رشيدة لمواجهة المشكلات الإجتماعية[١].

ولقد حظيت هذه الرؤية بتدعيم ملحوظ من قبل الكثير من علماء الإجتماع . ففى كتابه " النظرية الإجتماعية الحديثة Modern Social Theory. يؤكد ليدر Loyder ضرورة التخلى عن النظرة الوضعية والوظيفية محدودة النطاق ، مشيراً إلى أننا فى حاجة إلى علم إجتماع أكثر ملاءمة ، قادر على تجاوز الحدود والفواصل الإقليمية. ولقد حاول ليدر فى هذا المؤلف أن يطور ما أسماه بالنظرية الإجتماعية المسيطرة Social Domain Theory والتى تنهض على مجموعة من المحاور الأساسية والمنطلقات النظرية والمنهجية فى دراسة المشكلات الإجتماعية[٢].

والواقع، فإن محاولة الوصول إلى تفسير خاص للأزمة الراهنة التى يجتازها علم الإجتماع ،مسألة تثير قدراً كبيراً من الجدل.وأحد أسباب ذلك ، أن تلك الأزمة تمثل حالة طارئة ، ترجع إلى حالة الحرية والليبرالية التى تسيطر بوجه عام على المشهد السوسيولوجى المعاصر منذ نهاية عقد الستينيات من القرن الماضى. على أى حال ، فقد تزعم هذا الرأى كل من رتزر Ritzer وكولنز Collins وتيرنر Turner ، أما ثانى هذه الأسباب فيدور حول مجمل الإهتمامات والحوارات التى تجاهد من أجل أن يصبح علم الإجتماع علما شرعيا[٣]، وهى ذات القناعة التى توصلت اليها العديد من من المدارس الفكرية

---

(1) Neil J. Smelser , Problematics of Sociology, American Journal of Sociology, Vol 103, No.5, March, 1988, pp. 1432 - 1433.

(2) Derker Loyder ,Modern Social Theory: Key Debates and New Directions, in Sociology, The Journal of the British Sociological Association, Vol . 32, No.1 February 1998, pp. 224, 225.

(3) Neil J. Smelser " Social Science and Social Problems, the Next Century, Op. cit. p. 279.

فى العلوم الإجتماعية فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص . فقد خلصت هذه الجهود إلى أن التطورات التى شهدها علم الإجتماع فى العقد الأخير، هى استجابة طبيعية للنمو الحادث فى إطار ظاهـــرة العولمة (إيڤانز Evanz واستيفينزStephens ١٩٨٨) وكذلك والتون (Walton ١٩٩٥) . لقد شكلت تلك الرؤى دعوة صريحة إلى تبنى النظرة الشمولية فى دراسة الواقع الإجتماعى . وهو نفس ما دعى إليه جسفيلد Gusfield فى معرض تحليله للتركيب الإجتماعى للمشكلة الإجتماعية حيث ذهب إلى أننا يجب ألا نفصل دراسة المعانى عن دراسة الأسباب التاريخية والنظامية، وهى جزئية هامة دعى إليها كل من أرمر Armer (١٩٩٣)، وويلى Wiley(١٩٩٥)[١].

ولقد حاولت نظرية التحديث Modernization Theory باعتبارها مرحلة من مراحل تطور نظرية علم الإجتماع، وباعتبارها ذات تأثير فعال ليس على المجتمعات الأوروبية وحدها، بل أيضا على مجتمعات العالم الثالث أيضا[٢]. حاولت هذه النظرية تقديم إطار نظرى، يسعى إلى فهم قضايا التكامل واللاتكامل فى علم الإجتماع (إيڤانز وستيفنز - ١٩٨٨)، و(والتون - ١٩٩٠).

غير أن هذه النظرية قد قوبلت ببعض الإنتقادات حينما حاولت التصدى لتحليل المشكلات الإجتماعية والنظر إليها على أنها نموذج للنمو أحادى الجانب، يهمل دور العوامل الخارجية فى إحداث المشكلات الإجتماعية وتفسيرها، كما أن النظرية (التحديث) تفتقد الدور الذى يمكن أن تلعبه الأنساق والجماعات

(1) Anna M. Santiago, Comments from the Special Collection Eitor, Global Perspectives on Social Problems, Op. cit. p. 207.
(2) Nicos Mouzelis, Modernity: a Non - European Conceptualization, The British Journal of Sociology, Vol. 50, No.1, March, 1999, P. 156.

الإجتماعيه ، فى تأسيس وتراكم بعض المشكلات الإجتماعية . وعلى صعيد آخر ، فهى أيضاً ترفض البدائل للنمو، وتتجاهل تأثير الأوضاع المجتمعية (القومية) داخل المنظومـــة العالمية (إيڤانز وستيفنز ، جوندر فرانك)[١].

وبصرف النظر عما تقدمه نظرية التحديث من آراء ، فهى فى معظمها تنطلق من رؤية أيديولوجية واحدة ومتميزة ، تهدف فى نهاية الأمر، إلى تبرير أزمة المجتمع فى الدول المتخلفة، فى ضوء فكرة محورية تشير إلى أن محاكاة النمط الغربى (المثالى)، هو الطريق الى تنمية المجتمعات المتخلفة[٢].

لقد شهدت المجتمعات الغربية منذ منتصف القرن الماضى، مجموعة من المتناقضات البنائية ، تميل إلى الدفاع عن الأوضاع الراهنة ، ومعارضة أية تغييرات جذرية شاملة تصيب البناء الإجتماعى. ولقد عملت هذه التغييرات فى واقع الأمر على بعث مجموعة من التيارات أو الفصائل النقدية داخل علم الإجتماع الغربى، تستهدف نقد وإعادة تقييم نظريات علم الإجتماع السائدة ، وعلى وجه الخصوص النظرية الوظيفية وما تتضمنه من مسلمات وما تحتوى عليه من مضمون أيديولوجى. وقد تبلور هذا التيار النقدى بوصفه مراجعة متعمقة لمسلمات علم الإجتماع التقليدى، ودعوة صريحة لاحداث تغيير جذرى

---

(1) Anna M. Santiago, Comments from the Special Collection Eitor . Global Perspectives on Social Problems, Op. cit. p. 208.

(٢) أحمد مجدى حجازى ، علم اجتماع الأزمة، مصدر سابق ، ص ١٧٧.

ظر أيضا:

Tunithy W. Luke, Social Theory and Modernity, Critique Dissent, and Revolution, Dpge Publication, 1990, p. 9

فى النظام الإجتماعى القائم فى الغرب ، وإحلاله بنظام آخر جديد ، والعمل على طرح تصور بنائى فى دراسة المجتمع[١].

ولقد حاول بعض المنظرون الغربيون إرجاع المشكلات التى فرضها الواقع الجديد إلى النمو الصناعى الحديث، وما يترتب عليه من تغير سريع فى المجتمع ، حيث يرى البعض من العلماء أمثال "دانيل بل " Daniel Bell[١]أن شرور ومشكلات المجتمع الصناعى سوف تختفى فيما أطلق عليه "بل" " مجمع ما بعد الصناعة" وأيده فى ذلك كل من "هيرمان Herman" و " وينر Winner" فى مؤلفهما عام ٢٠٠٠" The year 2000 " حيث يرجع كافة التناقضات والمشكلات فى المجتمع الصناعى إلى التطور التكنولوجى الحديث[٢].

ولقد ساعدت الإتجاهات النقدية الحديثة ، الباحثين فى علم الإجتماع، على الإهتمام بدراسة الواقع من منظور كلى وبنائى - تاريخى ، من خلال التسلح باستقلالية الفكر، وتعميق الوعى الإجتماعى والتأمل والخيال السوسيولوجى. لقد أصبح واضحاً أن التسليم بالذات كمصدر للمعرفة الصادقة يعد من الدعائم الأساسية للإتجاهات النقدية المعاصرة ، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر فى أسس وشروط وضع علم الإجتماع، معالجة أزمة سيطرة الفكر السوسيولوجى التقليدى على النظرية الإجتماعية، وعلى منهجية البحث فى علم الإجتماع، ولقد دفعت هذه الحاجة أيضا إلى قيام التيارات النقدية المعاصرة التى تقوم على رفض دعائم النظرية الوظيفية Funcational Theory وغيرها ، مثل فكرة

---

(١) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الإجتماع (دراسة نقدية) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٤٥.

(2) Daniel Bell, The Coming of Post Industrial Society Aventury in Social Forecasting, , Heinemann, London, 1974.

التساند والتكامل وتلقائية التغير ، حيث أصبحت تلك النظريات غير قادرة على تقديم صياغات نظرية كلية فى ضوء متغيرات الواقع المعاصر ، فضلا عن تجاهلها المتعمد لأسس الصراع داخل المجتمع.

وهكذا عاش علم الإجتماع فى أزمة متمثلة فى التناقض بين الفكر النظرى والتطبيق العملى. الأمر الذى مهد لدواعى نشأة حركة ما بعد الحداثة Postmodernity ، والتى أخذت على عاتقها رفض مقولة الحداثة التى تؤكد أن العلم هو السبيل الوحيد للمعرفة، ورفض مقولة حياد العلم.. إلخ، ليتعين فى نهاية الأمر العودة إلى شىء شبيه بالتفسير السببى[1].

ولقد حاول رونالد Inglehart Ronald تقديم تفسيراً، ورؤية واضحة لطبيعة الإنتقال إلى مجتمع ما بعد الحداثة، وما ينطوى عليه هذا الإنتقال من تحولات ثقافية وسياسية ، فضلا عن الإتجاه نحو تدعيم قيم أكثر ليبرالية للوعى والفكر[2].

---

(1) H. Kahn and A. Weiner, The Year 2000, Macmillan, New York, 1979.

استناداً إلى المصدر التالى :

هيرمان كان وآخرين ، العالم بعد مائتى عام : الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين ، ترجمة شوقى جلال ، (عالم المعرفة)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يوليو ، ١٩٨٢.

وفى هذا الخصوص انظر أيضا :

بروس نوسباوم ، العالم سنة ٢٠٠٠ : التغيرات فى محاور القوة والثورة ، ترجمة مجيد ياسين، مراجعة سعد البزار، دار الشئون الثقافية العامة " آفاق عربية" العراق ، بغداد ، ١٩٨٧.

(2) Inglehart Ronald, Modernization an dPostmodernization. Cultural , Economic and Political change, The British Journal, of Soiology, Vol. 49, No.4,December , 1998, p 674. see also.

- Scott Lash, Sociology of Postmodernization. Routledge. London, 1990, p . 11

لقد اتسمت حركة ما بعد الحداثة فى جانب منها ، بتحول المجتمع إلى نمط جديد تماماً، وصفه البعض بالمجتمع الإستهلاكى Consumer Society أو بمجتمع المعلومات، أو أنها تشير إلى تغير فى البناء الفكرى أو الثقافى للمجتمع، بل إنها توصف أحيانا بأنها محاولة إحداث تغييرات اجتماعية شاملة .. إلخ. وأيا كانت هذه المسميات فإن حركة ما بعد الحداثة تؤكد وجود اختلافات بين المجتمع الراهن ومجتمع ما قبل الرأسمالية[1]. ذلك أن اتجاه ما بعد الحداثة يمثل فى الوقت الراهن حركة ثورية، وخطوة تقدمية تهدف إلى تحرير العقل البشرى من كل ما أحاط به من تقاليد واهية، كما انتقدت (حركة ما بعد الحداثة) كل ما حمله لنا اتجاه الحداثة، بكل ما فيه من تصنيع وتحضر وتقدم وأنماط تكنولوجية وسياسية واقتصادية. ولقد نادى هذا الإتجاه (ما بعد الحداثه) بضرورة هدم النظم التقليدية ، والتفسيرات السببية التى قدمها لنا اتجاه الحداثة فيما يتصل بتغيير وتطور المجتمع[2].

عند هذه المرحلة بدأ علم الإجتماع ،وعلم اجتماع المشكلات الإجتماعية بوجه خاص مرحلة جديدة من البحث القائم على أسس منهجية حديثة تؤكد على الحقيقة الموضوعية للظاهرة الإجتماعية، وترفض دراسة المجتمع كظرف يجب التسليم بوجوده كما هو ، وكمعطى قائم بذاته، ولذلك تم فصل الظاهرة الإجتماعية عن باقى الظواهر الأخرى ومن ثم تم رفض الهيمنة الوضعية فى دراسة الظواهر والمشكلات الإجتماعية[3].

---

(1) David Lyon, Postmodernity, Concepts in Social thought, Univeristy of Minnesota Press, 1994, pp 6,7.

(2) Pauline Marie Rosenau. Post-Modernism and the Social Science, Insights. Inroads and Intrusions, Princeton University Press, 1992, pp 5,6.

(3) Adam Jam Rozik, Luisa Nocella, The Sociology of Social Problems, Op. cit. pp. 30 - 33.

وبناء على ما تقدم يبدو أن هناك بعض المصاحبات الحتمية التى سترافق عمليات التحول نحو النظام العالمى الجديد، وخاصة ما تعلق منها بالتطور التكنولوجى وتطبيقاته فى القطاعات الإقتصادية المختلفة، وظهور أنماط جديدة للتماسك الإجتماعى على الصعيد المحلى.

فى ضوء ما تقدم يمكننا أن نرصد وجود أطر ونماذج جديدة للمشكلات الإجتماعية ، تفسح المجال أمام الدارسين لفهم ومراجعة هذه المشكلات على ضوء ما يطرأ على المجتمع من تحولات معاصرة اجتماعية واقتصادية. والحقيقة فإن حقل دراسة المشكلات الإجتماعية ، لم يعد الآن مقصوراً فقط على تلك القضايا المتصلة بالإدمان ، أو التفكك الأسرى أو الطلاق.. إلخ، بل تجاوز تلك النظرة المحدودة ليصل إلى مجالات جديدة أكثر تبياناً وأكثر إرتباطاً بغيرها من الظواهر مثل قضايا عدم المساواة فى المجتمع المعاصر، النمو السكانى المتسارع، مشكلات الفقر، التفرقة العنصرية والجنسية ، مشكلات التدهور البيئى، والتصحر ، فقر التربة، والمشكلات المتصلة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومشكلات بعض الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والمسنين ، والمشكلات المترتبة على سوء توزيع الدخل والثروة وعدم المساواة وقضايا حقوق الإنسان ... إلخ(*).

وفى هذا السياق ، يمكن الإشارة إلى أن معظم تلك المشكلات المستحدثة

(*) قامت الباحثة بمراجعة تحليلية أولية لمحتوى جميع الأعداد التى صدرت من مجلة المشكلات الإجتماعية - الأمريكية - خلال الأعوام (١٩٩٧ - ١٩٩٩) وتبين لها أن هذه المشكلات محل الإهتمام خلال هذه السنوات الثلاثة، قد شهدت انبثاق مجالات بحثية جديدة لم تكن مطروحة خلال الأعداد السابقة ، كما أنه لم ينظر إلى مثل هذه المجالات البحثية من قبل، على أنها تمثل مشكلات إجتماعية.

تميل دوماً لأن تكون أكثر عالمية، فهى تتعلق أساساً بالنظام العالمى الجديد، ومن ثم يمكن الرجوع إلى أسبابها ومظاهرها ومناحى العلل فيها إلى انحراف الفرد أو مجموعة من الأفراد ، فى ارتباطاتها وحواراتها الجدلية بالبناء الإجتماعى العام.

ثانيا : تراث المشكلات الإجتماعية : المواقف النظرية والنقدية :

يسمح لنا مراجعة الموقف النظرى لعلم الإجتماع كنظام معرفى ، أن نخلص إلى خاصية أساسية تميز هذا العلم فى نشأته وتطوره، وهى أنها كانت استجابة مباشرة لتحديات وظروف أفرزها الواقع الإجتماعى فى تلك المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها وارتقائها. والواقع أنه هذه الخاصية لا تنسحب فقط على ما قدمه العلم من فرضيات دراسية ، ونماذج نظرية ، بل تمتد إلى نظرتها لبعض المشكلات الإجتماعية كإفرازات لعمليات التغير الإجتماعى والثقافى التى شهدتها تلك المجتمعات[1].

وجريا على ذلك، لابد وأن ينظر عالم الإجتماع إلى المشكلة الإجتماعية فى سياقها الإجتماعى العام، نظرة شمولية بكل انعاكاساتها على البناء الإجتماعى ككل. ذلك أن المشكلة هى فى التحليل الأخير ليست خطيئة الأفراد، بقدر ما هى خطيئة المجتمع أولا وأخيراً . وعليه فأن تحديد مستويات المشكلة الإجتماعية، يقتضى بالضرورة تحديد العلاقات السائدة ، والبناءات الإجتماعية المختلفة التى يشارك فيها الأفراد ، القيود التى تفرض على سلوكهم ، علاقة

---

(١) فتحى أبو العينين ، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية : دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى فى القرن العشرين (٢٥-٢٨ فبراير ١٩٨٩)، جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، ص ٣٩١.

الأبنية الإجتماعية ببعضها وبالمجتمع ككل، كما أنه من الضرورى أيضا، الوقوف على الطريقة التى تؤثر بها هذه العلاقات فى السلوك الإجتماعى للجماعات الفرعية والتنظيمات الإجتماعية التى يضمها المجتمع[1].

إن الخطوط العريضة السابقة خليقة بأن تكشف عن السياق الإجتماعى للمشكلات الإجتماعية، وتلك بدورها تتجسد دلالتها، بالتأكيد على أن وحدة التحليل الأساسية المستخدمة فى دراسات العلماء المتخصصون فى علم إجتماع المشكلات الإجتماعية هو المجتمع " أو النسق الإجتماعى ككل". فالمجتمع هو الإطار الأساسى الذى يضم كافة الأنساق أو البناءات الإجتماعية المختلفة كالجماعة الأولية ، والتنظيم الإجتماعى ، ونسق التدرج ، والمجتمع المحلى والسكان والثقافة الفرعية ، والثقافة المضادة ، والتصنيع والتحضر، والتغير التكنولوجى[2].

ويكشف تتبع تاريخ التنظير فى نطاق علم إجتماع المشكلات الإجتماعية، خلال المائة عام الأخيرة، عن العديد من المنطلقات النظرية المتباينة، البعض منها نجح فى إضاءة الطريق تدريجيا أمام الدارسين لعلم اجتماع المشكلات الإجتماعية لفهم بعض قضايا البناء الإجتماعى، ونجح البعض الآخر فى توجيه المعرفة فى هذا الميدان نحو صياغة فرضيات نظرية محدودةتتناول الجماعات الصغيرة فى علاقاتها ببيئاتها المحلية دون الوصول إلى القضايا العامة "Public Issues" ، التى تتصل بالتغيرات البنائية فى النظم الإجتماعية ، وتتجاوز متاعب الأفراد بوصفها أموراً تدخل فى نطاق الشأن العام.

(1) Paul B. Horton and others. The Sociology of Social problems, Prentice Hall, 1997, p.15.
(2) Ibid, p.16.

إن غياب التمييز بين مستوى ذاتى ومحدود ، وآخر بنائى وعام، يمثل فى واقع الأمر أحد تجليات الطابع المراوغ لسوسيولوجيا المشكلات الإجتماعية[1]. وبطبيعة الحال ، فقد مارس هذا الوضع تأثيره على النماذج النظرية التى أخذت تظهر فى هذا الميدان لتفسير طبيعة المشكلات الإجتماعية والعوامل التى تقف وراء ظهورها.

وتعكف المحاولة الدراسية الراهنة على استجلاء أبرز الملامح العامة لتلك النماذج النظرية ، حتى تتضح لنا جوانب ذلك التأثير واستعراض أهم التصورات الفرعية، والتى تشكل فى مجموعها العناصر الأساسية المفسرة لهذه المشكلات[2] ، فى محاولة من الباحثة لتقديم أهم الرؤى النظرية فى مجال سوسيولوجيا المشكلات الإجتماعية، واستعراض أهم التطورات الحديثة التى يشهدها هذا العلم والإسهامات المعاصرة فى هذا الشأن ، والتى تضم بدورها جانباً من المعالجات للمكشلات الإجتماعية ، والتى أمدت علم الإجتماع بوجه عام بثورة فى الرأى، وفى تجربة الإحساس العام فى المجتمع ، على حد تعبير عاطف غيث فى كتابه " المشاكل الإجتماعية والسلوك الإنحرافى "، ونستطيع أن نضع أيدينا عليها وأن نعيد انتاجها، والتعامل معها كنماذج نظرية ارتبط ظهورها وفاعليتها، بالمرحلة التى وصل إليها تطور علم الإجتماع ذاته وبخاصة فى المجتمع الأمريكى وما ارتبط به من مشكلات إجتماعية معينة .

---

(١) انظر : فتحى أبو العينين ، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩٤/٣٩٥.

(٢) انظر تحليلا وافياً لهذه التصورات النظرية فى :

- Jerome G. Manis. Analyzing Social Problems, Proger Publishers. N.Y. 1976.

وقد أنجز فتحى أبو العينين ترجمةعربية لهذا الكتاب بعنوان :

تحليل المشكلات الإجتماعية ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٠.

ومع التسليم بأن ثمة تفاوت فى طبيعة الحياة الإجتماعية من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى فى المجتمع الواحد ، فإن هناك أيضا اختلاف فى طبيعة المشكلات الإجتماعية ، وفى وجهات النظر ازائها، ومستويات التحليل القائمة عليها ، الأمر الذى فرض فى التحليل الأخير تعدد التصورات (النماذج) النظرية التى يسعى كل منها إلى دراسة المشكلات من منظور خاص ، الأمر الذى يعنى أيضا تغاير واستقلال كل منظور، بالنظر إلى غيره من المنظورات الأخرى التى يعج بها مجال دراسة المشكلات الإجتماعية ، والتى وإن كان بعضها ينتمى إلى نظم معرفية تبتعد بصورة أو بأخرى عن علم الإجتماع [١]، إلا أنها جميعا قد أضاءت الطريق أمام دارسى المشكلات الإجتماعية ، واستهدفت بوجه عام خير الإنسان وسعادته، وعملت على حمايته من المشكلات الإجتماعية التى تهدد أمنه وسلامته. ويمكننا الإشارة إلى بعض النماذج النظرية فى هذ الخصوص على النحو التالى :

- الباثولوجيا الإجتماعية.
- التفكك الإجتماعى.
- السلوك الإنحرافى.
- الوصم الإجتماعى.
- صراع القيم.
- الرؤية التركيبية.

إن مهمتنا الآن،التوقف أمام هذه النماذج النظرية ، لنتعرف على توجهاتها السوسيولوجية ورؤاها النظرية والمنهجية ، على قدر ما يسمح به العرض الراهن.

---

(1) Charles Zaxtraw, Social Problems, Issues and Solutions, Third Edition, Nelson- Hall Publishers, Chicago, 1992, pp 22- 26.

نموذج الباثولوجيا الإجتماعية Social Pathology

يرتبط تاريخ الباثولوجيا الإجتماعية ، إرتباطاً قوياً ، بميلاد علم الإجتماع نفسه، فقد اكتسب مبكراً خصائص النظرية الإجتماعية بتأكيداتها العضوية واهتماماتها النظرية ومزاعمها الإصلاحية.

ولقد ظهرت فكرة الباثولوجيا الإجتماعية كاتجاه معرفى لدراسة بعض نواحى الضعف فى المجتمع فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى أوروبا والولايات المتحدة ، وذلك بعد التحول السريع الذى شهدته تلك المجتمعات من جراء بعض التغييرات فى النسق الإقتصادى والسياسى ،والذى أفرز بدوره مجموعة من العلل الإجتماعية كالفقر والتحلل العائلى أو غيرهما من مظاهر المرض الإجتماعى(١).

وتشير الباثولوجيا إلى دراسة طبيعة وأسباب الأمراض والأحوال غير السوية ، فهى تركز علي الظروف والعمليات الإجتماعية المرضية التى يخلقها وينميها النظام الإجتماعى. تبعا لذلك فإن الظواهر غير السوية فى المجتمع، ما هى إلا أمراض اجتماعية، يتمخض عنها العديد من المشكلات الإجتماعية.(٢) فالباثولوجيا كمنظور ما هى إلا محاولة لتطبيق النموذج البيولوجى (أوالطبى) على الظواهر الإجتماعية التى تتطلب حلاً.

وفى ضوء هذه الفكرة يغلب على هذا النموذج الإستعانة فى تحليلاته

---

(1) Adam Jam Rozik, Luis A. Nocella, " The Sociology of Social Problems". Op. cit.,p. 23.

(2) Martin S. Weinberg and Earl Rubington: "The Solution of Social Problems ". Five Perspectives, Oxford University Press, New York, 1980, p. 20.

للظواهر المختلة بمفهومات خاصة مثل المرض، اللاسواء ، الإنتحار، القلق ، إهتزاز الشخصية، والإغتراب(١).

وفى حقيقة الأمر ، فإن إسهامات هذا النموذج تتمثل فيما قدمه من تفسيرات أكثر موضوعية لتحليل المشكلات الإجتماعية . طبقا لهذا النموذج يعزى ظهور المشكلات إلى الضعفاء والعاجزين من الأفراد ، فالجريمة والفقر والجهل كمشكلات ، كانت تنسب إلى أفراد الطبقات الدنيا والملونين . هؤلاء الأفراد الذين أشار إليهم علماء الإجتماع والباثولوجيا على أنهم كائنات إنسانية معتلة وغيرسوية(٢).

والواقع أن جذور منظور الباثولوجيا الإجتماعية تمتد بصورة واضحة وبشكل علمى إلى كتابات العالم البريطانى "هربرت سبنسر" وبخاصة فى مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوى. ترى الباثولوجيا الإجتماعية إذن أنه لما كان المجتمع يتكون من أفراد يرتبطون معاً بعلاقات إجتماعية ، فإن الباثولوجيا تشير إلى عدم التكيف فى العلاقات الإجتماعية. إن ذلك يعنى أن مفهوم الباثولوجيا الإجتماعية يستخدم للإشارة إلى الظروف الإجتماعية الناتجة عن فشل الأفراد فى التكيف مع الحياة الإجتماعية التى يعيشون فيهاكأعضاء ،لهم أدوار فى المجتمع ، كما يشير أيضاً إلى فقدان التكيف مع البناء الإجتماعى ذاته.

وتميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بالمشكلات الإجتماعية إلى إبراز كفاءة منظور الباثولوجيا الإجتماعية فى تفسير مشكلات المجتمع فى ضوء

(١) Ibid, p. 22.
(2) Jerome G. Manis: " Analyzing Social Problems". Op. cit., pp.6,7.

مجموعة من العوامل الإجتماعية والثقافية التى كانت سائدة فى المجتمع الأمريكى الناطق بلسان الرأسمالية، ونعنى بذلك الثقة فى فكرة التقـدم، تفاقـم بعض المشكلات الناجمة عن التصنيع السريع والتخـضم الحضرى Overurbanization . فى ظل تلك الأوضاع مجتمعة ، تدرك الظروف المتغيرة والمتطورة على أنها نوع من التقدم الحتمى، ويصير التكيف معها ضرورة أخلاقية وقيمة إيجابية سوية وصحيحة .

أما الإخفاق فى تحقيق هذا التكيف سواء من قبل الناس أو من قبل بعض جوانب أنساق البناء الإجتماعى ، فيعد عائقاً للتقدم، ومن ثم فهو إعاقة نمو الكائن العضوى الإجتماعى لأدواره بصورة سوية(١) .

ولقد حاول علماء الإجتماع الأوائل تطوير منهج لدراسة وتحليل هذه الظواهر المرضية، والعمل على إيجاد حلول لها. فالمشكلة الإجتماعية إذن هى إنتهاك لنسق التوقعات المعيارية والتقدم ، نظراً لافتقار القدرة على التكيف(٢). بعبارة أخرى فإن السمات الشخصية التى يخلقها وينميها النظام الإجتماعى الإقتصادى هى سمات مريضة، ومن ثم فهى تخلق إنساناً مريضا ومجتمعاً مريضاً.

ويميل بعض علماء الإجتماع إلى الإعتقاد بأن نموذج الباثولوجيا الإجتماعية كان فى بدايته موجهاً نحو باثولوجيا الأفراد ، أكثر منه نحو المجتمع ونظمه، وربما كانت دراسات أدوين ليمرت Edwin M. Lemert من أبرز الدراسات الإجتماعية التى عنيت بالنظر إلى الأفراد باعتبارهم هم المصدر الأساسى

(1) Martin S. Weinberg and Earl Rubington: The Solution of Social Problems: Op. cit., pp. 17.18.
(2) Jerom G. Manis: " Analyzing Social Problems, Op. cit. pp. 13-14.

لمشكلات المجتمع[١]. فلقد أشار ليميرت أن أنصار هذا النموذج يتفقون على أن "سوء التكيف الشخصى" هو المرجع الأساسى لكل آفات المجتمع،ويتطلعون إلى معرفة تأثير بعض الحالات مثل المرض العضوى والإضطرابات والإختلالات العقلية وتعاطى المسكرات والإفتقار إلى التعليم والتنشئة الإجتماعية السيئة ، على إمكانية تحقيق أهداف الحياة التى تعد سوية وعادية بالنسبة لمعظم الناس[٢]. وهكذا كان يُنظر إلى الأفراد باعتبارهم مصدراً لجميع المشكلات فى المجتمع.

إن نقطتى الإرتكاز فى منظور الباثولوجيا الإجتماعية هما : النظام والصراع، فلقد رأى الباثولوجيون الأوائل ، النظام فى مقولات مثل المعتقدات والمعايير الخاصة ،هذه الرؤية أفضت إلى تفسير السلوك المغاير لهذه القيم والمعايير ، على أنه سلوك لا أخلاقى وباثولوجى وغير سوى.

وخلال السنوات الأخيرة تمخض نموذج الباثولوجيا الإجتماعية عن إتجاه جديد يعزى وجود المشكلات الإجتماعية إلى خلل فى بناء المجتمع ونظمه ، أى أن المجتمع وليس الفرد هو مصدر المشكلات ، ولذلك نجد أن مفهوم " المرض" قد أخذ بعداً جديداً فى تحديد ماهية المشكلات الإجتماعية وخاصة فى مؤلفات "إريك فروم" Erick From وهربرت ماركيوز Herbert Marcuse وتشارلز ريش Charles Rich وفيليب سالتر Philp Slater . فقد أشار هؤلاء العلماء بصفة خاصة إلى وجود المشكلات فى قلب المجتمع، قبل أن تكون فى

---

(1) Edwin Lemert : Human Deviance and Social Problems and Social Control" Second Edition, Prentice -Hall -Inc. New Jersey, 1972.

(2) Frank J. Meveigh, Modern Social Problems" Drexell University, Holt, 1978, p.7.

قلب الأفراد. ومن ثم فقد شخصوا مشكلات مجتمعهم على أنها تنتمى إلى قلب المجتمع المريض فى هيكله البنائى. ولقد حلل مارتن لوثركنج النماذج التقليدية لنمط العلاقات السلالية فى المجتمع الأمريكى، على إنها أعراض واضحة للمجتمع المريض. ويذكر روبنجتون وواينبرج ، أن جذور هذا الإتجاه ، لا يرى "المرض فى أعضاء المجتمع " المارقين" وإنما فى المجتمع ذاته[1].

هذا وقد أدمج فرويد وآخرون هذا النموذج فى نظرياتهم عن الباثولوجيا الفردية وعلاجها. كما أفـــاد أنـــصار نموذج التفكك الإجتماعى Social Disorganization - على نحو ما سنرى بعد قليل - إفادة فعالة من نموذج الباثولوجيا الإجتماعية فى تحليلاتهم للتفكك الإجتماعى والتباين الثقافى اللذان يسودان مجتمعاتهم . غير أن فاس كونسيلوس John Vas Concellos (١٩٨٠) قد أنجز مقالاً هاماً انتقد فيه هذا النموذج (يقصد نموذج الباثولوجيا) مشيراً إلى أنه لا يقدم سوى لقاحات إجتماعية "Social Vaccine" ضد بعض الأمراض الإجتماعية مثل الفشل الدراسى ، الإدمان ، تعاطى المخدرات، كما أن هذا النموذج لم يدلل بشكل قاطع على كيفية تجاوز الحالة "المرضية" للمناطق الموجودة داخل المجتمع وصولاً إلى الحالة " السوية"[2].

ويؤكد " ماينز" أن رايت ميلز Mills قد انتقد الإتجاه الباثولوجى كمدخل لتحليل المشكلات الإجتماعية ، حيث أن علماء الباثولوجيا كانت توجههم أيدولوجيا ترتكز على أصولهم المنحدرة إلى حد كبير من الطبقة الوسطى ،

---

(1) Martin S. Weinberg and Earl Rubington " The Solution of Social Problems, Op. cit., p. 21.
(2) Neil J. Smesler : " Social Science and Social Problems' The Next Century " Op. cit. p. 282.

البروتستانت، الأصول الريفية ... إلخ، وكانت النتيجة هى معارضة غير منظمة و ليس لها أساس نظرى ، مجزأة، معادية للحضرية والنظم السائدة بوجه عام[1].

إن منظور الباثولوجيا الإجتماعية - بتأكيده على الفرد المريض ، اختزل أمراض المجتمع جميعها فى مقولات فردية ، كما أن المماثلة العضوية التى اعتمد عليها ، تعتبر فى نظر كثيرمن العلماء من مخلفات الماضى. كما أن هذا المنظور لم يتخذ من النظام الإجتماعى الذى يضم هؤلاء الأفراد المرضى إشكالية له. فظل بمجمله ينهض على تحليل فردى ، يرى بذور الإنحراف والمشكلات كاختلالات واختلافات تكمن فى الفرد نفسه. ولذلك اختزل هذا الإتجاه المشكلات الإجتاعية للمجتمع الأوسع إلى مشكلات لبعض أفراده وظل يتعامل معها كأطباء أو كباحثين موضوعيين. كما أن أنصار هذا الإتجاه لم يقدموا لنا الحلول التى يتجاوز بها المجتمع المريض وأفراده المرضى هذه الحالة للوصول إلى مجتمع صحى سليم. ودفعهم اهتمامهم هذا إلى اعتبار كل ما يرونه يشكل باثولوجيه فردية أو ظروف اجتماعية مرضية لتقديم حصر نوعى أو "تعداد للرؤوس المنحرفة " ، تعداداً آلياً مجرداً . كما قادهم انشغالهم المفرد بالمنهجية والموضوعية إلى سذاجة معرفية ، وتكريس الأمر الواقع ، ونتائج جاهزة لخدمة طبقات معينة فى المجتمع.

---

(1) Jerome G. Mains " Analyzing Social Problems, Op.cit, p.7.

نموذج التفكك الإجتماعى Social Disorganization

يمكن التأريخ لميلاد منظور التفكك الإجتماعى بعام ١٩٢٠ فى جامعة شيكاغو. ويرجع الفضل فى ميلاد هذا المنظور إلى بارك [Park 1925] حيث نقل هذا المنظور اهتمام البحث فى مجال المشكلات الإجتماعية من مستوى الفرد إلى مستوى البيئة الإجتماعية والإقتصادية ، وفتح مجالاً جديداً كما سنرى بعد قليل، لاهتمامات بحثية ومنهجية مستحدثة فى مجال دراسة المشكلات الإجتماعية(١).

والواقع أنه من الصعب مناقشة نموذج التفكك الإجتماعى دون الإشارة إلى التحولات الاقتصادية والإجتماعية التي شهدها المجتمع الأمريكى غداة الحرب العالمية الأولى وما تمخض عنها من ظهور أزمة الكساد العظيم (١٩٣٠) الأمريكية. فعلي مستوي المجتمع كانت الهجرة ما زالت موثرة ، بل إن فاعليتها قد إزدادت في مجال العلاقات الإجتماعية ، فضلاً عن عوامل أخري تمثلت فيما تمخضت عنه تحولات ما بعد الحرب من تساؤلات حول القيم والمثل الأمريكية. وبطبيعة الحال ، أدت هذه العوامل إلى طرح مجموعة من المشكلات لم يستطيع مدخل الباثولوجيا الإجتماعية أن يقدم إجابة عليها (٢) .

يمكننا القول أن نموذج التفكك الإجتماعي يشير بصفة عامة إلى حالة من الانهيار في النسيج الإجتماعى ، بمعنى أن أجزاء هذا النسيج الإجتماعي لم

---

(1) Adam Jam Rozikm Luis A Nocella. The Sociology of Social Problems, Op. cit., p.25.

(٢) بيتر جورج ، عالم اليوم : واقعه ومشاكله (ترجمة كمال السيد) ، دار المعارف بمصر ، ص ١٠٨/١٠٩

تعد تعمل معاً بتلقائية كما كانت تعمل من قبل . هناك إذن ثمة عوامل وظروف قد تكون خارجية أو داخلية لعبت دوراً في حدوث هذا الانهيار [١] .

ويمكن القول أنه علي الصعيد الفكري والبحثي، كانت هناك رغبة في الإفادة من مبدأ النسبية الثقافية الذى كشفت عنه الأنثروبولوجيا الأمريكية، في وضع النقاش حول المشكلات الإجتماعية في سياق أكثر شمولاً وإلتزاماً بالطموحات المنهجية لعلماء الإجتماع، فى وقت كانت فيه السياسة العلمية آخذة فى التشكل[٢]. في ضوء هذه الإعتبارات أبدي كثير من المثقفين الأمريكيين خلال تلك الفترة قلقهم البالغ علي ظروف التفكك الإجتماعى والتباين الثقافى والكساد الاقتصادى الذى تعرضت له الولايات المتحدة . وفى ظل هذه الظروف مجتمعه نشأت الحاجة إلى صياغة نموذج أكثر كفاءة وقدرة على تفسير الأزمات والمشكلات الإجتماعية .

وعلى الرغم من أن هذا النموذج الراهن قد إتسع إستخدامه خلال الفترة من (١٩٢٠-١٩٤٠) إلا إنه قد إستمد تصوراته الأولى من بعض الأفكار التي ظهرت فى أعمال تشارلس كولى C.H. Cooly حيث يرى أن التنظيم الإجتماعى هو وحدة العلاقة بين الفرد والمجتمع . وعلى الرغم من أن المجتمع محكوم بمجموعة من الممارسات التقليدية ، البيروقراطية ،الآلية ،إلا أن هذه الآلية وهذا التماسك الأعلى ، هما مصدر التفكك الإجتماعى، حيث يؤدى هذا الشكل الرسمى من النظام إلى السأم الذى ينتج عنه حالة من التفكك الإجتماعى

---

(1) James William Coleman, Social Problems, A Brief Introduction, Longman, 1998, p.8.

(٢) فتحى أبو العينين ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩٨، ٣٩٩.

تفضى إلى اللاتكامل ومن ثم تفـرز طائفـة متنوعـة من المشكلات الإجتماعيـة [١].

والواقع أن نموذج التفكك الإجتماعى قد شهد وجهات نظر متباينة, لأن فكرة التفكك كان لها مولدان : الأول عندما قدم وليام توماس وفلوريان زنانيكى دراستهما الشهيرة عن الفلاح البولندى .حيث قدم الباحثان فى الدراسة تعريفاً للتفكك الإجتماعى يقصر - بإختصار- معنى التفكك الإجتماعى فى قلة فاعلية المعايير الإجتماعية المتصلة بسلوك الأفراد أعضاء الجماعة . كما إهتم الباحثان كذلك بالتفكك الشخصى بمعنى إنخفاض قدرة الفرد على تنظيم حياته. أما الميلاد الثانى لفكرة التفكك فقد جاء بعد أن تقدمت دراسة التغير الإجتماعى، وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الإجتماعى نتيجة للسرعات المتفاوتة في التغير بين جوانب الثقافة المادية واللامادية والتي كانت متوازنة أصلاً . ذلك أن التغير الإجتماعى دائماً ما يفسد التوازن القائم بين جوانب الحياة، بما يحمله من ممارسات وظروف جديدة والتى تجعل من الممارسات القديمة ممارسات بالية وغير قادرة على العمل بنجاح [٢].

يتأسس نموذج التفكك الإجتماعى على بعض القضايا والأفكار الهامة التى تذهب بأن المجتمع يفرض مجموعة من المعايير، تحكم سلوك الأفراد والجماعات والتي تأخذ شكل التوقعات حول كيفية تصرف هؤلاء الأفراد في المواقف المختلفة

---

(١) نجد عرضا لأراء تشارلس كولى حول العلاقة التكاملية بين الفرد والمجتمع فى المصدر التالى :
غريب سيد أحمد ، تاريخ الفكر الإجتماعى (سلسلة علم الإجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع) دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٤٣٨ - ٢٤٢.

(2) Paul. B. Horton, Gerld R. Leslie, The Sociology of Social Problems, Prentice Hall, 1997, p 23.

داخل المجتمع ، أى أنها تشكل ما يسميه علماء الإجتماع بالتنظيم الإجتماعى Social Organization،كما أنها "أى التوقعات)بالضرورة، تستوعب من كل الأفراد وتعمل على تسهيل المجتمع لأداء وظائفة الأساسية [١].

بناء علي ما سبق يمكن القول، أن وحدة تحليل المشكلات الإجتماعية طبقاً لهذا النموذج ، تستند إلي الخلل الإجتماعى (أو التفكك الإجتماعى) المصاحب لعملية التغيير الإجتماعى . فطبقاً لهذا النموذج ، المجتمع ما هو إلا نسقاً إجتماعياً معقداً و ديناميأ ، تعمل أجزاؤه في تناسق ، وأن أى تغير يحدث في أى جزء من أجزاء النسق يتطلب تكيفاً فى الأجزاء الأخرى ، فإذا غاب هذا التكيف أو حدث بمعدلات ضئيلة ، فإن ذلك يكون مؤشراً على التفكك الإجتماعى.

لذلك فمن الضرورى لفهم أى مشكلة إجتماعية – طبقاً لنموذج التفكك الإجتماعى – أن نبحث في أحشاء الفترة السابقة لظهورها ، أى فى فترة الثبات النسبى والتي ظهر فيها وتطور هذا الموقف الحالى، الذى تمخض عنه ظهور هذه المشكلة [٢].

لقد فجر علماء الإجتماع المعنيون بدراسة المشكلات الإجتماعية وفقاً للتوجه النظري لإتجاه التفكك الإجتماعي مجموعة من القضايا ، من بينها التفرقة بين التفكك الإجتماعى كحالة والنظر للتفكك الإجتماعى كعملية إجتماعية . إن هذا التمييز قد قادهم إلى تكوين ما أسموه بمفهوم "الهوة الثقافية"

---

(1) Ibid., p. 22.
(2) Ibid., p. 23.

"Cultural lag" والتى تشير إلى سرعة تغير الجوانب المادية للثقافة عن الجوانب اللامادية، وهو ما قاد هؤلاء العلماء أيضاً إلى طرح سؤال آخر عن ما الذي يشكل الحقيقة الإجتماعية Social Reality، كما طرحوا مجموعة أخرى من القضايا المتصلة بالمشاركة الإجتماعية والصراع الثقافى كعوامل أساسية محددة للتفكك الإجتماعى (١).

وفى تحليل آخر لهذا المنظور، رأى البعض أن نتائج البحوث المتراكمة المنطلقة من هذا المنظور، تؤكد جميعها على أن مناطق التفكك الإجتماعى مناطق موبؤة، ينتشر فيها الفقر والجهل والمرض وذات طابع إنحرافى إلى حد كبير. وربما كانت هذه النتائج طبيعية فى مجتمع يشهد تحولات سريعة تصيب أنساقه المختلفة، وهجرة واسعة بما يصاحبها من صعوبات في التكيف الإجتماعى والشخصى ، فضلاً عن الإتجاه نحو التصنيع والتحضر وما يتمخض عنهما من مشكلات بالغة. وكرد فعل إزاء تلك الظروف كلها ، إتجهت جماعات كثيرة إلى صياغة ثقافات فرعية أو إبتكرت لنفسها أساليب للتغلب على تلك الصعوبات التى تواجهها .وليس صدفة أن توسم غالبية تلك المناطق والثقافات الفرعية بإرتفاع معدلات شرب الخمر ،والجريمة وتعاطى المخدرات والمرض العقلي والبغاء ، فثمة إذن مناطق منحرفة وثقافات فرعية دائمة الانحراف ،وكما إستقر النظر إلي المجتمع العام كأنساق وظيفية تكاملية ،رغم باثولوجية بعض أفراده ،كذلك إعتبر المجتمع الكلى نسقاً متوازناً ومنظماً رغم تفكك بعض مناطقه المتحولة أو

---

(1) Adam Jam Rozik, Luis A Nocella, The Sociology of Social Problems, Op. cit., p. 25.

مشكلات مناطقه الراسخة ،كمناطق «جيتو» ثقافية مقفلة تنعزل بنفسها ولنفسها [١].

ومن العسير أن نعتبر التفكك الإجتماعى ظاهرة شاذة أو غير مألوفة ،فهو يتحقق - إلى حدما - فى كل المجتمعات وخلال عصورها المختلفة ،غير أن فترات الاستقرار الاجتماعى هى التى تتميز بقدرة الجماعة على تدعيم قوة القواعد السائدة - وبذلك تستطيع مواجهة التفكك الإجتماعي - الأمر الذى يعنى أن إستقرار نظم الجماعة ، يمثل عملية توازن دينامى بين التفكك والتنظيم . ومع ذلك فقد يختل هذا التوازن اختلالاً ملحوظاً ، الإمر الذى يتعذر معه تدعيم القواعد السائدة . في مثل هذا الموقف يصبح من الضروري تطوير معايير جديدة للسلوك ونظماً أكثر حداثة ، تتوافق بشكل أفضل مع المطالب الجديدة .

ولقد استعان الباحثون في تفسيراتهم للاختلالات المجتمعية الناجمة عن التفكك الاجتماعي بمفاهيم مثل الهوة الثقافية ، الصراع الثقافي ، الخلاف . . . الخ. وفي اطار منظور التفكك الاجتماعي ظهرت مصطلحات جديدة مثل المناطق المفككة Disorganized Area ومنطقة التحول والمناطق الطبيعية والتي ارتبط ظهورها بالدراسات التي اجراها باحثوا مدرسة « شيكاغو» من أمثال روبرت بارك RE.Park وارنست بيرجس E.W. Burges وروبرت فاريس R.Faris وواش دانم H.W. Dunham وغيرهم [٢].

---

(١) سالم سارى ، علم الإجتماع والمشكلات العربية : هموم وإهتمامات ، فى : مجموعة من الباحثين ، نحو علم اجتماع عربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٥٤.

أنظر أيضا الدراسة التالية

Barbara D. Warrner, Pamela Wilcox Rountree: Local Social Ties in a Community and Crime Model: Questionning the Systemic Nature of Informal Social Control, Social Problems, Vol. 44, No.4, November, 1997,. p 520.

(2) Martin Winberg and Earl Rubington, Op. cit., p. 83.

ومن بين المسلمات الاساسية التي يستند اليها نموذج التفكك الاجتماعي ، يبدو الاعتماد علي مجموعة من التوقعات وقواعد السلوك أكثرها أهمية وخطورة. وعند تفسير هذه المسلمة نجد بعض العلماء يؤكدون دور القواعد الاجتماعية فى التنظيم الاجتماعي ، اما حينما يقل تأثير تلك القواعد ، واخفاق تلك التوقعات ، يتحقق التفكك الاجتماعي ، الذي يتخذ واحدا من أشكال ثلاثة :

(أ) اللامعيارية : Normlessness بمعنى حدوث تغير إجتماعى يجعل المعايير التقليدية للسلوك عتيقة ، ومهملة دون أن يقدم قواعد ومعايير بديلة تحدد للناس أساليب تصرفاتهم .

(ب) الصراع الثقافي : Culture Conflict حيث يتواجد الناس بين مجموعات متناقضة من القواعد - كقواعد ثقافة المجتمع الجديد بالنسبة لابناء المهاجرين مثلا -بحيث يؤدي تصرف الاشخاص وفقا لأي منها الى انتهاك للأخري في الوقت نفسه .

(ج) الانحلال والانهيار : Break down بمعني وجود قواعد ، لكن الامتثال لها والتصرف في ضوئها ، اما أن يقابل بالإخفاق فى الحصول على التعويض أو المكافأت المناسبة المتوقعة ، أو أن يفضى الى توقيع عقوبة على الممتثل ، مثل الاحباط الذى يواجه توقع الزنوج حين يجتهدوا في الدراسة ، ويمتثلوا لمعايير النجاح ، لكنهم يواجهون بمشكلة التمييز العنصرى حين يتقدمون لتولى الوظائف [(١)] .

---

(١) فتحي أبو العينين ، مصدر سابق، ص ٤٠ .
أنظر أيضا :

Charles Zastraw.Social Problems Issues and Solutions, Nelson, Hall Publishrs, 1992, pp. 22 - 23.

عدم الثبات اذن فى كل أشكال التفكك الإجتماعى الثلاثة ، أمر لا يمكن إنكاره . ففى حالة التفكك الإجتماعى الناجم عن فقدان المعايير يكون غياب القواعد الإجتماعية ، غير ملائم لخبرة الفرد فى الحياة الإجتماعية ، وفى حالة صراع الثقافات تكون القواعد غير متلائمة مع بعضها البعض وفي حالة الانهيار تكون هذه القواعد غير ملائمة للمكافأت .

يتأسس على المعني السابق ، أن نموذج التفكك الإجتماعى ينطلق من نقطة أساسية هي علاقة الأجزاء بالكل (المعقد) ، فحينما تكون هذه العلاقة متناغمة ، يكون هناك نوع من التنظيم الإجتماعى . ولكن حينما يخرج أى من الأجزاء عن هذا الاطار ، أو حينما تتصارع الاجزاء مع بعضها البعض ، أو مع الكل ، هنا تبدأ العديد من المواقف النظرية فى الظهور وتطفو المشكلات الإجتماعية تباعاً .

وفى ضوء ما تقدم نستطيع أن نفهم حرص أنصار نموذج التفكك الإجتماعي علي اطلاق بعض المسميات الخاصة لتوصيف وتشخيص مشكلات مجتمعهم ، من هذه المسميات : التغير المفاجئ الحاد ،الإنهيار ، التعقد ،الصراع ،الهوة الثقافية ، الفساد الاخلاقي ،الكارثة ، اللاتكامل ، اللانظام ،انعدام التوجيه ... إلخ. غير أن أهم ما يميز هذه المسميات ، اخترالها مواقف التوقعات العنيفة وانعدام الضبط ، اشارة الي التضارب والتناقض بين الأجزاء والكل ، إيذانا بتفجير المشكلات الإجتماعية [١] .

ونستطيع بعد ذلك التعرف على الحلول التي تتضمنها استراتيجية انصار نموذج التفكك الإجتماعي . منذ البداية يمكننا أن نقرر أن هذه الحلول تكمن فى

---

(1) Martins Weinberg and Earl Rubington : " The Solution of Social Problems, Op. cit. p. 81.

محاولة تبني نسق واضح من القواعد متوافقة وثابتة وذات تأثير فعال فى احراز نتائج مرغوبة ومستهدفة . وبامكاننا تقديم الاطار المقترح التالى والذى يقدمه باحثو نموذج التفكك الإجتماعي كحل أو علاج لمشكلات إجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي حالة المظهر الأول للتفكك الإجتماعى ونعنى به اللامعيارية ، يتمثل العلاج فى ظهور مجموعة واضحة من القواعد ، من شأنها أن تحكم مواقف المشكلة . وفى حالة الصراع الثقافى الذى ينتج عنه سرعة التغيير الإجتماعى والتكنولوجى ، يرتبط العلاج بتباطؤ معدلات هذه التغيرات والحد من سرعتها ومحاولة تأسيس نوع من التكيف بين الثقافتين : الجديدة والقديمة وانصهارهما . أما فيما يتصل بالمشكلات الناجمة عن حالة الانهيار فإن حلولها بالضرورة تبدأ من التركيز ، والاتفاق ، أو الاتصال ... الخ (١).

ومهما يكن من أمر ، فقد نال نموذج التفكك الإجتماعى اعجاب الكثير من الباحثين ، الأمر الذى دفع به الي البقاء لفترة طويلة فى ميدان دراسة المشكلات الإجتماعية فى الولايات المتحدة ، وربما حتي الآن ، بل أن بعض الباحثين من العالم الثالث قد بلغ اعجابهم بهذا النموذج النظرى فى دراسة المشكلات الإجتماعية إلى الحد الذى أفضى بهم لمحاولة نقلة وتطويره عسى أن يجدوا فيه نموذجاً ملائما لتفسير التحولات الإقتصادية والأزمات الإجتماعية التى تمر بها مجتمعاتهم النامية.

---

(1) Ibid. p. 84.

نموذج السلوك الانحرافي Deviant Behavior .

هناك اتفاق عام علي أن نموذج السلوك الانحرافي يقوم أساساً علي مقولات واعتبارات تتضمنها النماذج النظرية السابقة .. الاهتمام بالسلوك الشاذ وفكرة الخلل المجتمعي (نموذج الباثولوجيا الاجتماعية) ، وانهيار القواعد ، وفقدان المعايير (نموذج التفكك الاجتماعي) . ومع التسلم بذلك الاتفاق فقد استطاع السلوك الانحرافي أن يسهم برؤية ثاقبة في دراسة المشكلات الاجتماعية. صحيح أن نموذج الانحراف قد أفاد من استيعاب المقدمات الأساسية للنماذج النظرية السابقة . غير أن ذلك لم يكن علي حساب عجزه عن تقديم إسهامات أصيلة في دراسة وتفسير السلوك الانحرافي نظرياً وأمبيريقياً ، علي نحو ما سنري في موضع لاحق من هذا العرض .

فلقد ترتب علي هذا التداخل بين المفهومات الأساسية لكل من النماذج التفسيرية السابقة ، النظر إلي المشكلات الاجتماعية علي أنها باثولوجيا اجتماعية أو تفكك اجتماعي ، أو انحراف اجتماعي ، باعتبارها درجات متفاوتة لظاهرة واحدة هي عدم التوازن في جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي . ولذلك فإن هناك من العلماء من لا يفرق بينهم ، ويستخدمون هذه المفهومات الثلاث كل في مكان الآخر دون تمييز . فكلنيارد Clinard مثلاً يهدف من كتابه Sociology of Deviant Behaviaur أن يكون مرجعاً في المشكلات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي والأمراض الاجتماعية . وينهج هذا النهج ليمرت Lemert إذ يري أن هناك اتصالاً وثيقاً بين التفكك الاجتماعي والتفكك الشخصي، ولذلك فثمة عدة مداخل لدراسة الانحراف الاجتماعي أو السلوك الاجتماعي المرضي كالمدخل البيولوجي أو النفسي . ولكن ما يهمنا في المقام

الأول هو المدخل السوسيولوجي لأن هذا المدخل يتضمن بالضرورة معرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ، ولا يعني ذلك أن علماء الاجتماع يخوضون فيها بتفاصيلها ، لكنهم يكتفون بالإشارة إليها ، الأمر هنا يشير إلي أن ليمرت ينظر إلي المشكلة الاجتماعية علي أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع ، ويدور في دوائر تبدأ بالفرد وتنتهي بالجماعة [1] .

وحتي يمكن إدراك المسلمات الأساسية لنموذج السلوك المنحرف قد يكون من المفيد الآن ، أن نقف قليلا أمام بعض التصورات المتصلة بمصادر المشكلات الاجتماعية والتي تظهر في كتابات عدد كبير من العلماء من أمثال فيبر Weber وباريتو Pareto بل أيضا في بعض كتابات أميل دور كايم E. Dur Kheim وبخاصة في دراستيه : « تقسيم العمل الاجتماعي (١٩٨٣) » ،و الانتحار (١٨٩٧) .[2] وكذلك فيما كتبه روبرت ميرتون R. Merton حول النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي . يتفق هؤلاء العلماء علي أنه من الخطأ تصور أن هناك قنوات مجتمعية خاصة تفرز سلوكا انحرافيا ، وأخري تنتج مشكلات اجتماعية . والمؤكد أن البناء الاجتماعي والثقافي ، هو الذي يفرز أنماطا من السلوك يعتبرها أفراد المجتمع سوية Normal ، كما أنه هو نفسه الذي يفرز أيضا غيرها من الأنماط المماثلة ، التي يعرفها المجتمع بأنها إنحرافية أو مرضية Pathological . فالبناء الاجتماعي

---

(1)Lemert, Social Pathology, Londo, 1991 P. P.351.

(2) Alan Swingeewood: " Short History of Sociological Thought" , Macmilln, 1984, p 117

انظر كذلك - أحمد ابو زيد ، باريتو (فلفريدو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) ، المجلة الاجتماعية القومية . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . المجلد (٣٢) ، العدد (٣) ، سبتمبر ١٩٩٥ . القاهرة ، ص ص ١٥٧ / ١٧١ .

علي نحو ما يقرر ميرتون - ليس القواعد التي تحكم السلوك - هو المصدر الأساسي للمشكلات الاجتماعية (١) .

وفي هذا المجال نصادف نظريتين شهيرتين ، الأولي هي النظرية اللامعيارية عند ميرتون ودور كايم من قبله ، والثانية هي نظرية المخالطة الفارقة التي وضع اللبنات الأولي لها سذرلاند E.H.Sutherland .

وفيما يتعلق بالنظرية اللاميعارية نجد دور كايم في كتابه « تقسيم العمل الاجتماعي » يؤكد أن تقسيم العمل يعتبر في جوهره مصدرا للتضامن ، وأن كل شكل من أشكال تقسيم العمل لا يحقق التضامن ، يصبح شكلا مرضياأو غير سويا. (٢) ويفسر دور كايم الأشكال غير السوية في تقسيم العمل ، علي الأخص تلك الأشكال التي تمت في ظل الصناعة الحديثة ، بالرجوع دائما إلي فساد التنظيم . وفي موضع آخر يؤكد دور كايم أن الأعمال ذات الطابع التخصصي المفرط ، ربما تقود في ظروف مجتمعية خاصة إلي أن يفقد العمال ، مثلا معني علاقاتهم مع الآخرين ، كما قد يفقدون مهمة عملهم الذي يستغرق جل أوقاتهم . وبطبيعة الحال يقود مثل هذه الموقف إلي خلل في الطبيعة الإنسانية ، وتدهور العلاقات الاجتماعية .. الخ . غير أن هذه الآثار في حد ذاتها ، لم تكن هي التي وصفها دور كايم بالأنومية Anomic ، وإنما هي البناء الاجتماعي للمجتمع الذي أفرز تلك النتائج . فالمجتمع الانومي هو مجتمع

(1) Robert K. Merton And Robert Nibset,(eds) ;: " Contemporay Social Problems" 4 th .ed. N.Y. Harcourt Brace Jovanovich. 1976. p .9

(2) See Emile Durkhiem. The Division of Labor in Socity Transed: lyge-roge Simposn. The Free press of Glencoe. London. 1964. p355

متفكك العلاقات ، لا تتناسب فيه مصالح الأفراد ومساعيهم ، يفتقد التساند والتضامن بين مختلف الأجزاء [١] .

وفي كتابه الثاني الذي نشره عام ١٨٩٧ تحت عنوان « الانتحار » منح دور كايم مفهوم الأنومية معني آخر ، يختلف اختلافا طفيفا عن المعني الذي منحه اياه في دراسته الأولي ، حيث يعني في الأخيرة ، حالة انحرافية محددة (الانتحار اللامعياري) . لقد رجع دور كايم بالمفهوم ، إلي ظروف مضطربة - كحالة الأزمات والطفرات الفجائية - تتدهور فيها توقعات الأفراد وتطلعاتهم ، وتغيب عنها الضوابط المجتمعية أوتعجز عن مراقبة وكبح جماح بعض الرغبات المتشعبة ، والحاجات المفرطة ، والأهداف غير المؤهلة .

والانتحار ، في رأي دور كايم ، ظاهرة متميزة بذاتها ، ولذا فمن الطبيعي أن يفسرها عن طريق ربطها بجمل العوامل و الظروف المجتمعية الأخري التي تلازمها في الواقع . أي أنه كان يدرس الظاهرة الانحرافية بالإشارة إلي البناء الاجتماعي الكلي ووظائفه المتشعبة .

أما ميرتون ، فقد نظر إلي الأنومية كأداة لتحليل الثقافة الأمريكية المعاصرة ، وتفسير المشكلات في المجتمع الأمريكي ، فذهب إلي أن الأنومية تعني حالة من الانهيار الثقافي ، تنجم عن حدوث انفصال كلي بين المعايير والأهداف من جهة ، وبين إمكانيات وقدرات الأفراد علي التصرف بصورة تتلاءم مع تلك المعايير والأهداف من جهة أخري .

---

(١) نجد مناقشة تفصيلية لظاهرة الانتحار بالمفهوم الدور كايمي في المصدر التالي : أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع ، مصدر سابق .

وفي تحليل دقيق للثقافة الأمريكية (الأنومية) وما تغرسه في نفوس الأفراد من متطلبات نحو القوة والثروة والنفوذ تؤكد واحدة من التحليلات الرصينة ، أن إمكانية تحقيق هذه التطلعات وإن كانت ميسورة لجميع المتنافسين دون تفرقة عرقية أوطبقية أو دينية أو أيدولوجية ، إلا أن الموقف أكثر تعقيدا من ذلك . إذ نادرا ما يتحول إلي حقيقة بطرق مقبولة أو مشروعة . ويكشف الأفراد الذين استوعبوا أهداف الثقافة المادية ، أن ثقافاتهم تتآمر عليهم بقوانين لعبة خفية لإيقاعهم في « فخ ثقافي » ، ويضطرون إلي اللجوء لطرق بديلة ليتكيفوا مع معايير ثقافية أنومية . وتكون أنماط تكيفهم استجابات عادية متوقعة لمواقف وضغوط مجتمعية غير عادية . و تتباين أنماط تكيفات الأفراد في شتي جماعات المجتمع طبقا لقوة (أو ضعف) التزامهم بالأهداف ، وبدأ استيعابهم « للحس الأخلاقي » الأمريكي ومدي توفر القنوات المشروعة والوسائل المقبولة اجتماعيا لتحقيقها (١) .

وإزاء هذا التشخيص لاستجابات الأفراد وتكيفاتهم في ظل ثقافة أنومية ذات معايير مضطربة ، كان من الطبيعي أن ينشأ نوع من الانفصال بين الوسائل المشروعة ، والأهداف الثقافية ، يفرز أنماطا معينة من الانحراف ، وخصائص محددة لهؤلاء الأفراد ، نكتفي هنا بالاشارة إليها بإختصار فقط وهي (٢) .

---

(١) سالم ساري ، علم الاجتماع والشكلات العربية ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٢) نجد تحليلات مستفيضة حول هذه الأنماط الانحرافية وخصائص مرتكبيها ، في المصادر التالية علي سبيل المثال :-

- سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٥ .
- فتحي أبو العينين ، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص
- سالم ساري ، مصدر سابق ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

١ - الابتكار Innovation أي تخلي الأفراد عن الوسائل المقبولة اجتماعيا وتهنيهم - بدلا منها - وسائل غير مشروعة (انحرافية) لتحقيق أهدافهم ، إما بصورة ظاهرة كالسرقة أو بصورة مستترة كالتزوير والرشوة .

٢ - الطقوسية : Ritualism أي خضوع الأفراد بصورة متزمتة لقواعد ومعايير النظم الاجتماعية ، وابتعادهم عن المغامرة والطموح ومبالغتهم في التمسك بالإجراءات والروتين ، ... الخ .

٣ - الانسحابية : Rertatism وهي حالة سلبية يلجأ فيها الأفراد إلي التخلي عن كل الأهداف الثقافية المادية النظامية وكافة الوسائل المشروعة ،فيستغرقوا - كنتيجة لانسحابهم - في تعاطي المخدرات وإدمان المسكرات ، ، ويتحولوا إلي أفاقين ، يعيشون في المجتمع ولكن دون انتماء حقيقي إليه ولا يؤمنون بقيم المجتمع السائدة ، ولكن يميلون إلي العنف لتغيرها .

٤ - التمرد : Rebellion أي رفض الأهداف والوسائل السائدة جميعها ، وتبني غيرها كبدائل ، والعمل علي تطوير بناء اجتماعي تسوده معايير ثقافية تنسجم فيها الأهداف والوسائل والمعايير مع المكافآت .

أمانظرية المخالطة الفارقة Differential Associtin أو اختلاط المعايير عند سذر لاند Sutherland ، فهي تحمل طابعا لا معياريا خاصاً . وممثلو هذا التيار لا يسعون إلي معرفة السبب في ارتفاع نسبة السلوك في بعض قطاعات المجتمع دون غيرها علي نحو ما يفعل مؤيدو نظرية ميرتون - و انما يميلون إلي تفسير لماذا يقبل بعض الأفراد في تلك القطاعات علي مثل ذلك السلوك دون غيرهم ؟. من هذه الزاوية يختلف ممثلوا هذا التيار عن أنصار النظرية اللامعيارية . ولكن مع ذلك يظل ، هناك قدر من التشابه بين ممثلي هذا النموذج (السلوك

المنحرف) قائما في بعض الأصول . و يعتبر سذرلاند E.H Sutherland خير ممثلا لهذا التيار الأخير . ففي كتابه « مبادئ علم الاجتماع » والذي نشر عام ١٩٣٩ ، حاول سذرلاند أن يعطي تحليلا للعملية التي يصبح الشخص من خلالها منحرفا .وفي هذا الصدد يذهب إلي أن الناس يتعلمون كيف يكونوا منحرفين من خلال اختلاطهم بنماذج « منحرفة » . وكأن مفهوم المخالطة الفارقة Differential Assoiation عند سذرلاند يركز علي انتقال واستمرار أنماط الانحراف في مناطق ثقافية بعينها ، ويعبر عن بناء غير شرعي تقدمه الثقافة الفرعية المنحرفة المنظمة تنظيما مغايرا . فهي مخالطة فارقة بمعني أن ما يكتسب في عملية المخالطة بالانماط السلوكية الاجرامية (الانحرافية) ، يختلف عما يكتسب في عملية المخالطة بالأنماط السلوكية المضادة للإجرام (الانحراف) . ومن ثم فإن نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الانماط السلوكية الاجرامية و الأنماط السلوكية غير الاجرامية تحدد طبيعة السلوك المكتسب

ويفترض سذرلاند أيضا أن الجزء الأساسي في تلقي الانحراف ينتج عن العلاقات بالجماعات الشخصية . أما وسائل الاتصال غير الشخصية فإنها علي الرغم من تقديمها لأنماط سلوكية (انحرافية وغير انحرافية) ، فإن تأثيرها علي اكتساب الفرد لهذه الأنماط لا يعادل تأثير العلاقات الشخصية الوثيقة [١] .

والواقع أن نظريتي ميرتون وسذرلاند وان كانتا تعدان من النماذج النظرية لدراسة المشكلات الاجتماعية التي أفرزها البناء الاجتماعي والثقافي في مجال دراسة الانحراف ، فإن ثمة نماذج أخري تقابلها في الفكر السوسيولوجي ، تحاول أن تضع أيضاً تفسيرا لآليات الخروج من دائرة الانحراف من خلال صياغة

---

(١) سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، صـ ٢٦٠

تركيبية تجمع بين هذين التيارين الأساسيين (الأنومية - المخالطة الفارقة) . وهنا تبرز أمامنا - كأمثلة علي ذلك - نظرية البرت كوهين A .Cohen في الثقافة الفرعية الجانحة Delinquent Sub- Culture ونظرية كل من ريتشاد كلوارد R.A. Clowrd ولويد أوهلين Lioyed Ohlin في بناء الفرص المتاحة Op- portunity Structure.

وفيما يتعلق بنظرية الثقافة الفرعية الجانحة ، فقد تمكن « كوهين » من وضع بدايات نظرية ، في كيفية وجود ثقافات فرعية ، ثم طبقها علي ثقافة الجناح فذهب إلي أن بناء النسق الاجتماعي الشامل وثقافته ، وتنظيمه الاجتماعي ، هي كلها أمور هامة قد تواجه الأشخاص - في كل وضع داخل النسق- بمشكلات توافق متميزة ، وتمدهم بوسائل لمعالجتها . ولكن عندما تكون وسائل العلاج غير كافية داخل اطار المعايير النظامية ، فانهم (أي الأفراد) يميلون إلي رفض الجوانب الثقافية التي تسهم في خلق المشكلات أو في وضع الحواجز التي تحول دون حل المشكلات القائمة وعليهم أن يستبدلوا هذه الجوانب بجوانب أخري يتمكنون من تطبيقها ، والامتثال لها. هذه هي معايير الثقافة الفرعية للجانح التي قد تسمح بأداء سلوك يخالف معايير المجتمع التقليدية [١].

وفي معرض حديثه عن نظرية المخالطة الفارقة ، يري دونال كريسي Don- ald Cressey أنها (أي النظرية) تفسر لنا معظم الاختلافات في معدلات الجرائم . فارتفاع معدلات الجريمة بين الزنوج وبين الطبقة العاملة وبين الشباب من الذكور في المجتمع الأمريكي يمكن تفسيرها علي أساس وجود تقاليد اجرامية

(١) سامية جابر ، الانحراف والمجتمع .. محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٨ ، ص ص ١٤٢/١٤٣ .

أكثر من التقاليد غير الاجرامية في هذه الجماعات . و مع الأخذ في الاعتبار معدلات التعرض للأنماط السلوكية (انحرافية أو غير انحرافية) لنا أن نتوقع أن فرص تعرض الفرد لأنماط سلوكية غير مقبولة اجتماعيا ، تكون أكبر لو كان زنجيا أو عضوا في الطبقة العاملة ، أو ذكرا أو ساكنا بالمدينة والعكس بالعكس. يقول سذرلاند يصبح الأشخاص مجرمين لأنهم تعرضوا لعزلة نسبية عن ثقافة الجماعات المطيعة للقانون بسبب محال اقامتهم أو مهنهم ومعاييرهم ، أو ربما بسبب اتصالهم المتكرر بثقافة اجرامية اخري ، وعلي هذا فهم يفتقدون الخبرات والمشاعر والاتجاهات التي يمكن بواسطتها أن ينظموا حياتهم بشكل يتقبله الجمهور المطيع للقانون [١] .

أما عن نظرية بناء الفرص Opportunity Structure التي ظهرت في عام ١٩٦٠ كدراسة هامة كتبها كلوارد و أوهلين ، فتجدر الاشارة أولاً أنها تمثل محاولة جادة للتوفيق بين النظريتين السابقتين : اللامعيارية والمخالطه الفارقة وهي تشير ثانيا [٢] ، إلي أن نماذج الثقافات الفرعية المتصفة بالجنوح ، وبدون استثناء ، تتكون وتتحدد أطرها من أجل إيجاد بديل عملي لما يتيحه المجتمع الكبير من فرص .

ويضيفا كلوارد و أوهلين إلي النظريات السابقة ، نظرية « الفرص المتاحة » لتصف هذه الوضعية من خلال التحليل التالي [٣] ..

(1) Sutherland, E. and Cressey, D., Principles of Criminology, P323.
نقلا عن : سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ، مصدر سابق ، ص ٢٦٢ .
(2) Richard A . Cloward and Lioyd Eohlim , Delinquencyand opportuntty, A theoryof Deliquent Gangs, New york, Free PRESS, 1960.
(٣) انظر : مصطفي عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧٥ .

هناك نظام للفرص تحدده الأغلبية ، وهو عبارة عن نظام تتفاوت وتتباين فيه الفرص من شخص إلي آخر بناء علي الطبقة التي ينتمي إليها الفرد . ومثلما تقوم الثقافة السائدة في المجتمع بتحديد القواعد والنظم التي يتم بناء عليها ، تنافس الأفراد لتحقيق أهدافهم ، من خلال الفرص المشروعة المتاحة في المجتمع الذي يعيشون فيه ، والتي تمثل في الواقع نظاما فارقا ، فإن هناك كذلك نظاما فارقا آخر للفرص غير المشروعة لا تتكافئ فيه الفرص بالتساوي أمام الجميع . وتقوم الثقافة (الفرعية) الجانحة مثلها في ذلك تماما مثل الثقافة السائدة ، بتحديد الكيفية التفاضلية المتمايزة التي يمكن بها السماح للفرد بدخول هذا التنظيم . كما تقوم الثقافة (الفرعية الجانحة) فوق ذلك ، بتقرير ما يجب مراعاته من قواعد سلوكية تعتمد علي تفاوت الأفراد في الامكانيات المتاحة لهم، والكفاءات المتوافرة لديهم ، وبناء علي الظروف المناسبة ، وتتمثل هذه في مجموعة من الوسائل غير المشروعة يقع ترتيبها هرميا في نظام الفرص ، يوليها الجانحون التزامهم وولاءهم التام ويمكن حصرها في ثلاث : [1] .

أولا : يمثل الشراء المادي أعلي مراتب هذا التدرج الهرمي للفرص غير المشروعة داخل نظام الثقافة الجانحة ، ويتم تحقيق هذا الاختيار بقيام المحرومين من الفرص المشروعة ، باللجوء إلي استغلال ما قد يتاح لهم من فرص غيرمشروعة ، وذلك باستخدام الوسائل غير المشروعة كبديل للوسائل التي يحد نظام الفرص في الثقافة السائدة من استخدامها . ويشير كلوارد و أوهلين إلي وجود العديد من الثقافات الجانحة في الأحياء التي يحصل فيها ساكنوها علي دخول منخفضة ، والتي يحتلون فيها مستويات اجتماعية تقع في أدني مراتب

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ .

البناء الطبقي ، وتمثل هذه الوضعية للمحترفين من الجانحين حرمانا مزدوجا أو مضاعفا : انتماؤهم لأسر فقيرة تقطن في أحياء ذات مستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة تحرمهم من تكافؤ الفرص المشروعة ، ومن ناحية أخري . فإن الحي المتمتع بالهدوء و الاستقرار ، والمتميز بدرجة من الترابط والتكامل الاجتماعي (مجتمع القواعد والمعايير) انما يفرض حدا معينا من الضبط الاجتماعي (المشروع) عن طريق ما يتوفر لديه من مؤسسات اجتماعيه ، إضافة إلي ما تفرضه العناصر الاجرامية من رقابة وضوابط (غير مشروعة) ، تؤدي بالتالي إلي أن تصبح الفرص غير المشروعة غير متكافئة هي الأخري ، مثلها مثل الفرص المشروعة .

ثانيـــا : يلي هذا المستوي من التدرج الهرمي للفرص غيرالمشروعة ، ما يتبقي للأحداث الجانحين من فرص غير مشروعة تكفل لهم تحقيق النجاح ، والسلطة ، والمركز ، وغير ذلك من الأهداف التي تحققها الثقافة كبديل للفرص غير المشروعة المؤدية إلي تحقيق ذلك من خلال النجاح والكسب المادي (الثراء) التي يمنحها الاختيار الأعلي مرتبة من التدرج الهرمي (أو الاختيار التالي) في اختلال مراكز القوة والشدة والصلابة واستخدام وسائل العنف أو الانتماء إلي الجماعات التي تلجأ إلي استغلال الفرص غير المشروعة باللجوء إلي استخدام مختلف أشكال الجرائم .

ثالثا : بالنسبة للمنتمين إلي أقليات فقيرة مضطهدة إجتماعياً واقتصادياً ممن لا تتاح لهم ولا تتكافأ أمامهم فرص تحقيق النجاح بالوسائل المشروعة (الفرص المشروعة) ، وأيضاً لا تتاح لهم فرص تحقيق نفس الهدف بالوسائل غير المشروعة (الفرص غير المشروعة) ، فلا يوجد أمامهم سوي مجال واحد يتمثل في الانسحاب من المجتمع كلية والانعزال ، ومن ثم الانتماء إلي ثقافة فرعية

جانحة انعزالية ويطلق كلووارد علي هذا النوع من الثقافة الفرعية صفة « الثقافة الجانحة » نظراً لكون الثقافة تكفل لأعضائها حرية مزاولة أنشطة منحرفة مثل تعاطي المخدرات والمسكرات والشذوذ الجنسي ... إلخ (١) .

ومن الواضح أن نقطة الارتكاز الأساسية في هذه النظرية تستند إلي أن البناء الاجتماعي مثلما يحدد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الثقافية ، فإنه هو الذي يحدد أيضا ، الوسائل غير المشروعة لتحقيق أنماط مختلفة من « الثقافات الفرعية الجانحة » - إذا ما جاز لنا أن نستخدم تعبير « كوهين » التي تظهر إلي حيز الوجود كاستجابة لغياب أو لوجود الفرص المشروعة وغير المشروعة (٢) .

تلك هي الخطوط العريضة التي يمكن رسمها من خلال القواسم المميزة التي بلورت أفكار نموذج السلوك المنحرف بتيارين أساسيين . وهي خطوط توحي بما لا يدع مجالا للشك ، بأنهما - وفقا لبعض التحليلات يتكاملان إلي حد كبير . فعلي حين تنهض نظرية ميرتون (اللامعيارية) نحو تفسير ارتفاع معدلات السلوك المنحرف في قطاعات بعينها من المجتمع ، تسعي نظرية سذرلاند (المخالطة الفارقة) بوجه خاص ، إلي تفسير لماذا يسلك (يتعلم) بعض الناس دون غيرهم ، سلوكا يتسم بالانحراف .

وعلي الرغم من الطابع التكاملي للمساهمات النظرية التي أوردناها في أطار دراسة نموذج السلوك المنحرف ، والتي استلهمت منظور الأنومية البنائية -

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .
(٢) سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ،مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .
انظر أيضاً :
Earl Rulriubiegtom and M.S Weinberg (eds) OP eit, PP 133 - 135

الثقافية ، فإن ذلك لا يعني أن النموذج قد سلم من النقد ، أو أنه قد خلي من الاعتراضات ، فالواقع أن نظرية اللامعيارية عند ميرتون وإن كانت قد أسهمت في فهم ودراسة المشكلات الاجتماعية نظريا (بتحليل بعض المصادر البنائية الثقافية للمشكلات الاجتماعية) وعمليا (باقتراح - بصورة ضمنيه أحيانا - مفهوم الثقافات الفرعية المنحرفة كمفهوم وسط بين النظرية والتطبيق بين دراسة المجتمع الكلي و التركيز علي النشاطات الفعلية للأفراد المنحرفين والجماعات المشكلة) ، فإن نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة قد أسهمت بدورها في تفسير استمرارية الأنماط السلوكية المنحرفة في جماعات وثقافات بعينها . غير أن هاتين النظريتين ، وكذلك النظريات الساعية إلي الدمج بينهما ، تكشف في حقيقة الأمر عن بعض الملاحظات النقدية ، المتصلة بنموذج السلوك المنحرف ، يمكن حصرها فيما يلي .

إن النموذج بوجه عام يكشف منذ البداية عن موقف متميز ، ضد فئات معينة في المجتمع والتي تفرز ، أو يتوقع أن تفرز - بحكم منطلق هذا النموذج- ثقافات فرعية جانحة وأفراد منحرفين . فالفقراء وسكان المناطق المتخلفة والملونون المنبوذون عرقيا ، هم مصدر الجناح والإجرام الذي يعد مشكلة اجتماعية بالنسبة للطبقات الوسطي والعليا في المجتمع الأمريكي . وإذا كان هناك من حل لتلك المشكلة ، فإنه لا يكمن في إعادة النظر في طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي الذي هو مصدر الانفصال بين الأهداف والوسائل وإنما يتمثل - حسبما يذهب أصحاب نموذج السلوك المنحرف في إعادة « تنشئة » المنحرفين ، وذلك بإتاحة الفرصة أمامهم لمزيد من الاتصال بالنماذج السلوكية المقبولة [١] .

---

(1) Ibid., p .136 .

قارن أيضا هذه النظرة ، بما اشار إليه سمير نعيم في دراسة عن حقوق الانسان في الغرب وفي غيره المنشور في المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع بمونتريال (كندا) ، ٢٦ يوليو ٢ أغسطس ١٩٩٨ ، بعنوان Homan Right in the West and the Rest

وفي ضوء هذه الصورة التحيزية ، ضد بعض الفئات في المجتمع لحساب الفئات الأخري ، يمكننا أن نفهم أيضا دعوي الثقافات الفرعية المنحرفة بأن المشكلات الاجتماعية ليست نتاجا للمجتمع الأوسع ، وإنما هي نتاج لبعض قطاعاته وفئاته ، كجماعات المنحرفين والمجرمين والفقراء والأقليات العرقية ، أو بفشل هؤلاء في إقامة ارتباط مشروع عبر القنوات المجتمعية التقليدية ، وكان من الممكن لولا وجودها (أعني هذه الجماعات) ، تنظيم وازدهار الجوانب السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية ... الخ ، في المجتمع [١] .

ومع أن أنصار المذهب البنائي ، لا يغالون حقا في وجود هذه الفرص المتاحة ، فإنهم ما يزالون يزعمون كمنظري الثقافات الفرعية - أن الدوافع المادية المشتركة لجميع الأفراد ، ليست مشكلة في حد ذاتها لو لم يشوبها أفراد القطاعات الأخري (طبقات) بثقافاتهم المنحرفة . وقد حال هذا الموقف النظري بأصحاب هذا النموذج ، دون إجابتهم عن تساؤلات هامة ، ينبغي أن تقدمها أية نظرية أخري متماسكة ، في دراسة وتفسير المشكلات الاجتماعية . وكان لابد لنموذج آخر من أن يأخذ بالاعتبار حقائق المصالح والقيم المتباينة للجماعات الاجتماعية المختلفة ، وأن يوسع من مفهوم المشكلات الاجتماعية ودائرة البحث فيها . هذا هو نموذج الوصم الاجتماعي وها ما سنتعرض له بعد قليل .

(١) سالم ساري ، مصدر سابق ، ص ص ٥٤ - ٥٥ .

نموذج التسمية (الوصم الاجتماعى) Labeling

كان الرأى لدي عدد كبير كبير من العلماء الاجتماعيين الذين تعرضوا بالحديث فى كتاباتهم عن المشكلات الاجتماعية ، أن هذه المشكلات ماهى إلا حالة أو ظاهرة يراها غالبية الأفراد ، ويقدسها ويخضع لها أفراد المجتمع، وتتحكم فى أنماط السلوك العام ، [١]. وربماكان والش وفيرفى Walsh Furfey من أبرز علماء الاجتماع اهتماما بتشخيص المشكلة الاجتماعية بأنها : « انحراف أو خروج عن المثل الاجتماعية ، يجرى تقويمه بالجهد الجماعى » ويضيفان بأن هذا التعريف يفترض وجود عنصرين للمشكلة هما : قيام وضع ينظر إليه على أنه غير مرغوب أو شاذ أوخاطئ أو غير طبيعى ، والإدراك بأن معالجة هذا الوضع لا تتم إلا بالجهد الجماعى ، وأن الفرد عاجز عن معالجته [٢]. ، أما راب Rabb فيقول بأن المشكلة الاجتماعية تظهر أو تتواجد فى حالتين أولهما : إذا بلغت العلاقات السائدة بين الناس إلى عرقلة الأهداف الشخصية لعدد كبير من الأفراد ، والثانية: إذا تعرض تماسك المجتمع لتهديد خطير نظرا لعجزه عن تنظيم العلاقات بين أفراده [٣]. ثمة ميل واضح إذن للنظر إلى حالات مثل الجناح والجريمة والإدمان والفقر ، بوصفها مشكلات اجتماعية أو أنماط انحرافية ،وسعى قوى إلى تفسير تلك الحالات بالنظر إلى العوامل التى تؤدى إلى ظهورها ، وطبيعة الظروف التى تظهر فيها .. الخ ، دون أن تأخذ فى الاعتبار رد الفعل المجتمعى إزاء سلوك معين واختلاف ذلك من مجتمع لآخر.

---

(1)Fuller R.C& Myers R.R the Natural History of A Social Problem", American Sociological Review, 6 (June), 1964 .p . 320

(2) Walsh M.E & Furfey P.M Social Probem & Social Action, Englewood Cliffds,N.J prenic- Hall, 1958, pp 1-2 .

(3) Rabb E, Major Social Problem. New York. Harper & Row, 1973, p.3.

وكان لابد من تفسير آخر يفسح طريقه إزاء ردود الأفعال الاجتماعية كمدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية ، ويأخذ فى حسبانه ، عمليات التعامل الرمزى ، والضبط الاجتماعى فضلا عن تباين المراكز وتوزيع القوة واختلاف القيم بين الجماعات المختلفة ، ولقد تشكل هذا التفسير من خلال نموذج « التسمية الاجتماعية » Social Label أو ما يطلق عليه فى بعض الكتابات أحيانا نموذج رد الفعل الاجتماعى أو « نموذج الوصم الاجتماعى Labeling أحيانا أخرى [1].

يؤكد النموذج الراهن ، أن المشكلات الاجتماعية ليست سوى نتاجا لردود الأفعال الاجتماعية تجاهها ، فهى حكم اجتماعى بشأن الاختلاف الفردى والتغاير الاجتماعى . إن ذلك لا يعنى التشكيك فى وجودها تماما فى أى مجتمع ذى قواعد وتوقعات ، بقدر ما يشير بشكل خاص إلى وجودها ، وفى عيون ناظريها ، فهى موجودة بالقدر الذى تراها فيه بعض الجماعات فى المجتمع كمشكلات اجتماعية تعرفها بهذا التعريف ، وتتعامل معها على هذا الأساس . يركز هذا النموذج إذن على الأفراد والمواقف والظواهر التى تلفت انتباه الناس من خلال التفاعل الاجتماعى اليومى ، لتعرف و تعامل كمشكلات اجتماعية . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول أن أنصار نموذج التسمية ينطلقون بداية من فكرة أن التعريفات المقبولة للانحراف أو للمشكلات الاجتماعية تعد مسألة ذاتية ، ويسعون بوجه خاص إلى فهم ميكانيزمات الفعل المنحرف أو الحكم على بعض أفراد المجتمع من قبل ذوى السلطة ، بأنها أنماط سلوكية منحرفة ، بينما لا تسمى نفس الممارسات السلوكية للبعض الآخر من الأفراد بهذه التسمية . أى

---

(١) أنظر : سالم سارى ، مصدر سابق ، ص ٥٥ . أنظر كذلك - فتحى أبو العنين ، مصدر سابق ، ص١٩ .

أنهم يهتمون فى الأصل بالجمهور المسمى للجريمة لا بالمجرم المقترف للسلوك الاجرامى، ومبرر هذا المنطلق الفكرى يتحدد فى أن الجمهور هو الذى يقوم بتحديد وتسمية، ومن ثم الحكم على سلوك ما بأنه سلوكا انحرافيا (١).

إن منظرى هذا النموذج فى تصنيفهم للمشكلات الاجتماعية ، يسيرون تبعا لخطوات معينة ، فهم يسلمون منذ البداية بأن موقف ما ، يعتبر مشكلة اجتماعية ، ومن ثم نجدهم يحثون الناس على تكوين ردود فعل اجتماعية تجاهه، وفى سبيل ذلك يقومون بعمليات واسعة لإقناع الآخرين . فمن خلال التفاعل الاجتماعى يتصل الأفراد بعضهم (٢) بالبعض الآخر ، عن طريق بعض الرموز المشتركة التى تتيح لهم فى بعض الأحيان ظروف و مواقف غير متوافقة ، ينتج عنها ردود أفعال مجتمعية غير سوية ، يمكن تصنيفها كمواقف سلبية . والواقع أن توافر حكم اجتماعى بصدد هذه المواقف ، يسهم إلى حد كبير فى تحويلها إلى مشكلات اجتماعية (٣).

يضاف إلى ما سبق أن معالجات أصحاب نموذج التسمية للانحراف و المشكلات الاجتماعية ، تعنى فى جوهرها أن عملية دمغ أو وصم أو تسمية سلوك ما بأنه « منحرف » يحيل إلي المجتمع الذى يقوم بهذه العملية ، أكثر منه إلى الفعل أو الشخصى الموصوم . وربما يتضح ذلك فى نسبية عملية الوصم هذه

---

(1) Earl Rulington and Martin S. Weinberg, The Solution of Social Problems, op cit, p. 244 .

انظر أيضا : سالم سارى ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

(٢) نجد عرضا ضافيا حول رؤية اتجاه التسمية فى فهم وتفسير المشكلات الاجتماعية فى : شادية قناوى ، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة الاجتماع المعاصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٧٥/٩٦ .

(3) Martin S, Weinberg and Earl Rubington, The Solution of Problems, op cit, p .246

واختلافها من مجتمع لآخر بالنسبة لسلوك معين - على نحو ما أوضحنا قبل قليل - فشرب الخمر - مثلا - قد يكون مقبولا أو يقابل بالتسامح فى مجتمع معين بينما لا يكون كذلك فى مجتمع آخر . ولهذا دلالة بالنسبة للمعايير والقواعد الأخلاقية والدينية والاجتماعية فى كل من الحالتين ، بل أن نسبية عملية الوصم يمكن أن تكون قائمة فى نفس المجتمع ، ذلك حين لا ينظر إلى الفعل المنحرف نفس النظرة من جانب كل الجماعات [١] . ويعطى جوزيف جوليان Joseph Julian مثالا على ذلك بمدة السجن التى يحكم بها على المجرمين السود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إذا عادة ما تكون هذه المدة أطول من تلك التى يحكم بها على المجرمين البيض الذى ارتكبوا نفس الجرائم . وهذا يحيل - بالنسبة لأصحاب النموذج الراهن - إلى دلالات خاصة تتصل بتوزيع القوة فى المجتمع الأمريكى .

إن الحقيقة التى ينبغى التأكيد عليها هنا هى ، أن المشكلات الاجتماعية ليست متغيرا بنائيا ، أو حقيقة موضوعية ولكنها ظروف أو حالات تصبح فى ظلها سلوكيات اجتماعية أو مواقف معينة معروفة وموصومة أو « مدموغة » بأنها مشكلات اجتماعية . ويتفق أنصار هذا النموذج على أن السلوك (أوالموقف المعين)يتحول إلى مشكلة اجتماعية ، حين يستفيد شخص أو جماعة- بطريقة أو بأخرى - من وراء دمغ هذا السلوك (أو الموقف) بأنه « مشكل » «أو منحرف » .

ويمكننا أن نجد تطويرا لبعض هذه الأفكار والتوجهات فى دراسة باول هورتن P.B Hortn وزملائه ، والتى تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه مميز فى

---

(١) فتحى أبو العينين ، المصدر السابق ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

رؤيتها للانحراف وللمشكلات الاجتماعية . فالدراسة تميز تميزا قاطعا بين الانحراف الأولى Primar Deviance ، والانحراف الثانوى Secondary Deviance ، حيث يشير الانحراف الأولى « إلى السلوك المنحرف العرضى للأفراد الذين يشكل سلوكهم غالبا بدايات أو نوبات بسيطة لانتهاك المعايير الاجتماعية بطريقة عرضية وغير مقصودة ، دون أن يترتب على ذلك ردود فعل مباشرة من قبل المجتمع » أو يلقب هذا السلوك بالانحراف ، مثل الأفراد المتهربين من دفع الضرائب الحكومية ، أو الأفراد الذين يتجاوذون إشارات المرور داخل المدينة . أن مثل هذا السلوك يسهم بطريقة تلقائية فى نمو المشكلات الاجتماعية .

إن هذا « الانحراف الأولى » ليس سببا مباشرا للمشكلات الاجتماعية مثلما يشكل ذلك « الانحراف الثانوى » الذى يمكن أن ينمو فى أعقابه . إن الانحراف الثانوى يحدث حينما يكتشف السلوك المنحرف ، ويصنف مرتكبه على أنه منحرف . إن الصبى المراهق - على سبيل المثال - الذى يرتبط بعلاقة جنسية مع فتاة أصغر منه يصنف فى حالة اكتشاف هذه العلاقة على أنه منحرف . الأمر كذلك فى كل أشكال الانحراف الأخرى مثل تعاطى المخدرات ، الجنسية المثلية ، البغاء ... إلخ ، التى يمكن فهم سلوك مرتكبيها بتلك الطريقة ، وينظر إليهم على أنهم أشخاص من ذوى السلوك المنحرف [١].

ما نود الإشارة إليه ، أن حالة الانحراف التى تعقب عملية الوصم (الانحراف الثانوى) هى حالة يبدأ عندها الشخص الموصوم ، بتقبل دور

(1)Paul B. Hortton and Other : The Sociology of Social Problem. Prentice Hall . New Jersey 1991. p .28 .

. المنحرف كما حدده المجتمع . بل قد تزداد أفعاله المنحرفة من حيث عددها ونوعها بهدف فرض أدوار جديدة من الانحراف . فالشخص الذى يوصم بأنه متعاطى – للمخدرات – مثلا، يدفعه ذلك الوصم إلى تبنى ما يعتبره العامة أسلوب حياة المتعاطين للمخدرات ، والذى قد يتجلى فى مقاومة العمل أو العلاج ، والانخراط فى الجريمة والاتصال بالمجرمين ... إلخ [١].

ولقد أوضحت دراسة باول هورتون وزملائه التى سبق الإشارة إليها ، بعض الجوانب الهامة الأخرى فى فهم وتحليل المشكلات الاجتماعية ، استنادا إلى أن مفهوم الانحراف الثانوى هو مفهوم محورى فى نظرية التسمية . تخلص الدراسة إلى أن الأفراد المنحرفون كان ينظر إليهم سلفا على انهم بغايا أو متعاطون أو لصوص ، أو غير ذلك من طرق التصنيف التى يخلعها عليهم المجتمع . ثم بدأت هذه النظرة تأخذ نمطا آخر ، بتزايد أعداد هؤلاء المنحرفون إلى تكوين جماعات خاصة بهم ، يلتقون فيها مع أقرانهم الآخرين الذين يقترفون نفس السلوك ، والذين صنفوا وإياهم على أنهم منحرفون . ان البداية تأخذ دائما صورة فعل منحرف بسيط يسير فى حركة دائمة ، وفى سلسلة متصلة من الانحرافات التى تنتهى ، أخيرا بأن تدفع مرتكبى الفعل إلى المشاركة فى عضوية هذا التنظيم المنحرف ، الذى يضم العديد من الأقران ، الخارجين على المعايير والقواعد فى المجتمع [٢].

ولعل أفضل من يمثل هذه النظرة « هوارد بيكر » Howard S . Beckerr حيث يعرض آرائه فى كتابه المعنون Outsiders : Studies in The Sociology of Deviance (١٩٧٣) يذهب بيكر إلى أن الجماعات الاجتماعية هى التى تضع

---

(١) فتحى أو العينى ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(2) PAUL B .Horton and Others OP . Cit .

القواعد والمعايير التى يمثل الخروج عليها انحرافاً ، ويوصم منتهكيها بالخارجين . فالانحراف ليس صفة لسلوك يرتكبه شخص ما ، بقدر ما هو نتاج لقيام آخرين بتطبيق قواعد معينة وجزاءات محددة على شخص « مذنب » . ان ذلك يعنى أن المنحرف هو ذلك الشخص الذى طبقت عليه هذه التسمية ، بينما السلوك الانحرافى هو ذلك السلوك الذى أطلق عليه الأفراد تلك الصفة [١].

ولقد فحص بيكر الدور الذى يلعبه مقاولو الأخلاق Moral Entrepeneurrs والذى يتلخص فى صنع القواعد وكيفية فرضها بالقوة على المجتمع ، أى من يحددون أنماط السلوك غير المرغوب ، وتطبيق العمليات الاجتماعية المترتبة عليه، يدخل فى تلك الفئة المشرعين (يعنى أعضاء الهيئات التشريعية) والأطباء النفسيين ، والصحفيين ، والوعاظ ، ونواب العموم والمحامين ... الخ[٢].

وفى مقاله بعنوان Whose Side Are We On ? (١٩٦٧) [٣]، يؤكد بيكر على ضرورة قبول الأوضاع العامة والمعانى الأخلاقية التى ينادى بها الصفوة ويحذر من الانسياق – على نحو ما يفعل بعض علماء الاجتماع – وراء

(1) Howards S. Becker, Outsiders : Studies in The Sociology of Deviance, New York Free Press, 1973, p . 9 .
(2) Jerome Manize ; Analyzing Social Problem of Cit , p . 15 .
(3) op. Cit .16.

الاحكام القيمية أو اختزال أو تجزئة المشكلات الاجتماعية على نحو ضيق [1].

وعلى الرغم من أن نموذج الوصم الاجتماعى ، قد نجح فى لفت الانتباه إلى مثل هذه الآراء والتصورات المتصلة بفهم وتحليل المشكلات الاجتماعية على أساس الدراسية العلمية لأنماط الانحراف ، والعمليات الأساسية التى يتخلق على ضوئها التنظيم الاجتماعى للمنحرفين ، إلا أن النموذج قد وقع فى بعض المثالب ، التى واجه بسببها كثير من الانتقادات التى وجهها إليها بعض نقاده ومعارضيه، فمن قائل بأن أصحاب نظرية الوصم ، وأن كانوا قد اثاروا بعض التساؤلات حول أساس الوصم و نتائجه ، إلا أنهم لم يقدموا أية مستويات أو معايير بديلة لتعديل أو تحسين الأحكام المجتمعية بشأن إطلاق التسميات على مرتكبى الأفعال المنحرفة ، و من جانب آخر ، فقد أكد نموذج الوصم أن هذا النموذج يميل إلى تجاهل الضرر الفعلى الذى تحدثه أشكال معينة من الانحراف وأن التركيز

(١) لقد غالى بعض العلماء فى تصوير الأزمة التى تمر بها مجتمعاتهم أنها مشكلات اجتماعية ، فوليام ل . جارسيون William L . Garrison لم يصنف العبودية كمرحلة من مراحل التطور الانسانى ، ولكن كمشكلة اجتماعية ، واليزابيث جاوى ستانتون Elizab GadyStantonتنظر إلى حرمان المرأة من حق المشاركة السياسية على كونه مشكلة اجتماعية ، بينما يصور السيناتور جوزيف S. Joseph الشيوعية كمشكلة اجتماعية ،ويشير ميشل هارينجتون Michael Harrington إلى الفقر فى امريكا الأخرى The Other America كأحد المشكلات الاجتماعية البارزة ، وحديثا يعرف سيمور هارش Seymoyr Hersh القتل على أنه مشكلة اجتماعية ،ويرى رالف نادر Ralph Nader أن نقص التحكم النوعى فى الصناعة يمثل مشكلة اجتماعية يجب الالتفات إليها .. الخ انظر فى تفصيل ذلك :

Martin S. Weinberg and Earl Rubington, The Solution of Social Problem, op .Cit, p245.

على تأثير وصمة العار قد جعل الدراسة الاجتماعية لضحايا الظلم والاضطهاد Sociology of Underdog تعفى المنحرف من مسئوليته عن فعله[١] وان النظرة إلى المنحرف كضحية انما تلق باللوم والمسئولية على المجتمع وجماعاته المهيمنة [٢].

وثمة نقد آخر مؤداه أن نموذج الوصم ، قد بالغ فى تبسيط أسباب الانحراف . حيث يذهب بعض أنصاره إلى القول بأن إطلاق الصفات (مريض عقلى - مجرم ... الخ ، مثلا) هى الأسباب الرئيسية للانحراف [٣].وفى الوقت الذى يجمع فيه ، النقاد ، على أن أسباب الانحراف الأولى لا تكمن فى عملية الوصم ذاتها وإنما فى مجموعة أخرى متنوعة من الحالات مثل الصراع والفقر مثلا [٤].

وفى معرض تحليل هذا الجانب من الانتقادات الموجهة إلى أنصار هذا النموذج ، تؤكد (شادية قناوى) بأنهم أى (الأنصار) لم يحاولوا الإجابة عن

---

(1) Schur, Edwin M, Labeling Deviant behavior New York : Harper & 1971.

نقلا عن جيروم ج . مانيس تحليل المشكلات الاجتماعية (الترجمة العربية) ، مصدر سابق ص ص ٥٩ - ٦٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٠ .

(3) Scheff, Thomes, Being Meutally ill . Chicego :Aldine, 1966

نقلا عن جيروم ج مانيس ، تحليل المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(4) Waller R Gove, Social Reaction as an Explanation of Mental llness : an Evaluation American Sociological Review 35 (October 1970) pp .873 - 84 .

نقلا عن جيروم ج . مانيس ، المصدر السابق ، نفس المكان .

بعض التساؤلات مثل لماذا يستمر هذا الوضع غير العادل الذى يحتم وجود واستمرار عملية التسمية بين الفرد مقترف السلوك المنحرف و مجموعة الأفراد الذين يسمون سلوكه بالانحراف ؟ وما هى طبيعة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى التى تحتم شروطه المجتمعية انتشار الجريمة (الانحراف) بين الأغلبية العظمى من أبناء الطبقات الدنيا [١].

والحقيقة أن بعض أنصار هذا النموذج يذهبون إلى أن البناء الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمع الحديث ، هو بناء غاية فى التعقيد ، لا يتيح لكل أفراده المساهمة فى وضع قواعده وأداء معايير . فالمجتمع الحديث ملئ بالعديد من الجماعات الاجتماعية ذات العادات والتقاليد و الثقافات المختلفة ، فضلا عن تباين المصالح والأهداف . الأمر الذى يترتب عليه أن مسألة اعتراض بعض الجماعات الاجتماعية على ما يسود المجتمع من قواعد أو معايير أو وقوانين انما يعد أمرا طبيعيا ، بإعتباره - فيما يقرر هوارد بيكر H.Becker، نتاجا عمليا لتفاعل الجماعات الاجتماعية بقيمها الاجتماعية المختلفة . ومن ثم فإن عملية الاختلاف مع - أو الاعتراض على - هذه المعايير ، لا يجب بأى حال من الأحوال أن تحول الباحثين عن هدفهم الأساسى وهو الوصف الدقيق للواقع الراهن ، والكشف عن أسباب الظواهر الموجودة به والمشكلات الاجتماعية المنبثقة عنها[٢]، وهو أمر لم يسعى له أنصار هذا النموذج على نحو دقيق ، ولم تكشف تحليلاتهم عن وعى كبير بأهمية البحث فى العلاقات السببية المتصلة بظهور المشكلات الاجتماعية .

---

(١) نجد مناقشة ضافية لأهم الانتقادات التى وجهت إلى نموذج التسمية فى المصدر الهام التالى : شادية قناوى : سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع مصدر سابق، ص ص ٩٣ - ٩٦ .

وعلى أية حال فإن ما نود الإشارة إليه هنا ، أن اعتماد نموذج التسمية على خاصية رد الفعل لتحديد أنماط السلوك باعتبارها مقبولة أو مرفوضة أو أنحرافيه سوية ، يعنى أن الانحراف كصفة خارجة عن الفاعل أو الفعل ، لا يتم إلا فى إطار ما يخلقه رد الفعل الاجتماعى من استجابات تؤكد وجود الانحراف أو تنفيه . وعلى الرغم من تأكيد انصار هذا النموذج على أن الأفعال تتحدد باعتبارها انحرافية ، بواسطة خاصية « رد الفعل » نحوها ، إلا أنها لم تفسر نوع الاستجابات التى تحدد الأفعال الانحرافية أو نماذج ردود الأفعال المجتمعية التى يقوم بهذه الوظيفة . كما يرى بعض منتقدي هذا النموذج أنه بتركيزه على ممارسات مؤسسية ، يضيق من المصادر العريضة للمشكلات الاجتماعية ، وبتوجيهه الكلى إلى إصلاح الخلل المؤسسى أو « سوء إدارة » المشكلات الاجتماعية ، يتجنب المنظور رؤيتها فى البناء الاجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمع ، الأمر الذى أضعف اسهامه فى تطوير رؤية اجتماعية سياسية ، يؤكد على المصادر البنائية للمشكلات الاجتماعية فى المجتمع المعاصر [١].

على حين يرى البعض الآخر أن الجهود التى يبذلها باحثوا هذا المنظور للكشف عن عمليات الوصم وعمليات الضبط الاجتماعى وتوزيع القوة فى المجتمع ، يمكن أن تسهم فى فهم المشكلات الاجتماعية فى علاقاتها بسياقات أوسع ، إلا أن البحوث التى تمت حتى الآن فى هذا النطاق لم تثبت ذلك بعد ، ولهذا فإن تأثير هذا النموذج ما زال محدودا ، ولا يمكن التنبؤ به .

---

(١) سالم سارى ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

ولعل أهم الانتقادات التى يمكن توجيهها نموذج التسمية ، إن النموذج لم يفلح فى تقديم إجابة واضحة عن أسباب استجابة المجتمع بطريقة معينة إزاء سلوك معين ، ووصفه بالانحراف ، واستجابته بطريقة مغايرة لسلوك آخر . فضلا عن غياب أية تفسيرات حول بعض الثغرات المتصلة بأسباب اختلاف معدلات الانحراف من مجتمع لآخر . وارتكاب بعضهم دون غيرهم انحرافات محددة ، وكذا اختلاف السلوك أو الفعل(سواء أو انحرافا) من مجتمع لآخر ، وعلى الرغم من أن نموذج التسمية إن كان قد تطرق إلى مجالات خصبة لم يتطلع إليها باحثون آخرون ، إلا أنه بتركيزه على عملية « رد الفعل المجتمعى » قد اختزل العديد من الأدوات المتاحة لتحليل المشكلات الاجتماعية وحصر نتائج جهده فى دائرة ضيقة دون محاولة النظر إليها كنتاج لعمليات بنائية وثقافية وسياسية تمارس تأثيراتها الفاعلة على المجتمع ، وتفرض نفسها على جميع أفراده بغير إستثناء ، ولذلك يظل إسهام النموذج الراهن محدود فى تقديم منهج ملائم يسمح لنا بالتعرف على المصادر البنائية لدراسة المشكلات الإجتماعية المعاصرة .

يستدل من التحليل السابق أن نظرة أنصار البنائية الوظيفية نحو تفسير المشكلات الاجتماعية (علي النحو الوارد في النماذج النظرية للمشكلات الاجتماعية السابقة) ، ترجع إلي عدم الاتساق بين كل من القيم والأهداف المحددة ثقافيا ، وكذلك الأساليب النظامية التي رأي فيها النظام الاجتماعي أساليب مشروعة ، يجب أن يتبعها أفراد المجتمع حينما يتطلعون إلي إشباع وتحقيق طموحاتهم المادية . والتركيز هنا موجه إلي ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوط التي تفرزها ثقافة المجتمع وبنيته الاجتماعية . وتتضح المشكلة كما يشير ميرتون في أن البنية والتركيب الاجتماعي لبعض المجتمعات إنما تعتمد علي وضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع ، تحول دون تحقيق هذه الاشباعات والطموحات ، أو علي الأقل ، تجعلها صعبة المنال لدرجة غير متكافئة لدي جميع الأفراد والجماعات . ما يحدث حينئذ هو محاولة أعضاء هذه الفئات اختراق هذه الحواجز ، استنادا إلي بعض الوسائل غير المشروعة لتحقيق رغباتهم واشباع طموحاتهم دون الاصطدام بمتطلبات الثقافة السائدة في المجتمع .
ولذلك فإن ما تتصف به الآن بعض المجتمعات الرأسمالية ، وما تتميز به ثقافتها من تأكيد وتركيز علي الثروة ، لما يرتبط به من نفوذ ومكانة قد يدفع أفراد في هذه المجتمعات ، لتحقيق الثراء من أجل الحصول علي الاشباعات المادية وغير المادية ، دون التأكيد أو حتي الاهتمام بالوسيلة التي يمكن من خلالها ، الحصول عليها . ويشير نموذج ميرتون بشكل خاص إلي أن أفراد المجتمع إنما يسعون في مثل هذه الظروف ، إلي استحداث و تحديد الوسائل التي يتم لهم بها تحقيق الأهداف ، مثل الحالات التي يلجأ فيها بعض الصناع أو التجار إلي استخدام مختلف وسائل الغش في معاملاتهم ، أو كتعاطي الرشوة ، وارتكاب جرائم

الاختلاس ، وغيرها من وسائل جمع الثروة بطرق غير مشروعة كالسرقة والدعارة والاتجار في الممنوعات أو السوق السوداء ، أو بيع - أو استيراد - وتجارة السلع الفاسدة ، أو حتي استخدام العنف أو التهديد بإستخدامه كما هو الحال في استخدام السلاح، والسطو علي المنازل أو البنوك .. الخ [1] .

والواقع أن التفسيرات الوظيفية للسلوك المنحرف وإن كانت تكتسب قدرا من المصداقية والملائمة في حالة خروج بعض الفئات الدنيا في المجتمع ،عن الالتزام بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعهم ، والتي تلزمهم بإتباع أساليب مشروعة ومحددة لتحقيق رغباتهم وطموحاتهم ، التي يجب ألا تتعارض مع هذه القيم الاجتماعية والثقافية ، إلا أنها لم تكن كذلك إزاء تفسير سلوك أبناء الطبقات الوسطي أو العليا ، ومحاولاتهم المتكررة لخرق القواعد والنظم ، والقيم والمعايير الملزمة لجميع أفراد المجتمع علي حد سواء ، ومراعاتها ، كمتطلبات لتحقيق أهدافهم و طموحهم . بعبارة أخري ، لم تفسر لنا نظرية اللامعيارية انحرافات الخاصة (أصحاب الياقات البيضاء) ، والتي لم تحدد التعاقد ، ولا البنية الاجتماعية ، كم ونوع الوسائل المتاحة أمامها ، ولم تحرمهم مجتمعاتهم من الفرص الاجتماعية المختلفة .

ولعل من أهم أوجه النقد التي وجهت إلي الرؤية الوظيفية (نظرية اللامعيارية) أنها وأن كانت تدعوا إلي اتاحة الفرص للجميع بالتساوي ، الا أنها تدعوا أيضا إلي المحافظة علي الأوضاع الاقتصادية الراهنة . وذلك أن

(١) مصطفي عبد المجيد كاره ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٥٤/٢٥٨
انظر ايضا :
شادية قناوي : سيوسولوجيا المشكلات الاجتماعية وازمة علم الاجتماع المعاصر ،مصدر سابق ،ص ص ٧١ و ٧٤ .

(ميرتون) حينما يؤكد ضرورة أن ينال الفرد قسطا من الثروة والمكانة وغيرهما من الأهداف التي يطمح الجميع إلي تحقيقها ، إنما يؤكد كذلك علي ضرورة أن ينال ذلك ، بناء علي جدارته ، وليس بناء علي حاجاته [1] . هذا من ناحية ومن ناحية أخري ، تري النظرية أنه بتحقق مبدأ التكافؤ في الفرص ، وفي المزايا الاجتماعية أمام الجميع ، يمكن تحقيق مبادئ العدالة والمساواة واقرار النظام . ومع ذلك فإنه حين يتساوي شخصان ويتعادلان في الفرص المتاحة لكل منهما ، قد لا يصبح باب التنافس أمامهما مفتوحا بالتساوي ، حينما يتميز أي منهما عن الآخر ، في انتماءاته الأسرية و المهنية ، أو المستوي الاقتصادي ، أو الأوضاع الاجتماعية .. الخ ، كما لا يمكن أن تتكافأ الفرص حيث لا يتكافأ الجميع في الميول والاستعدادات وفي الكفاءات الشخصية . التكافؤ إذن في الفرص الاجتماعية ، غير موجود في المجتمع ، وهي نقطة لم تسهم النظرية ، في تقديم إجابة عليها .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٢ .

ثالثا : اتجاه الصراع كمدخل لفهم المشكلات الإجتماعية

ترجع نظريات الصراع في تفسيرها للمشكلات الإجتماعية - علي عكس ما تذهب اليه المقولات الوظيفية - إلي أن أجزاء النسق الإجتماعي تكون في حالة تنافس وتنافر ، لا توازن وانسجام . ويرتكز إتجاه الصراع علي مجموعة من المسلمات الاساسية حول طبيعة المجتمع ، وديناميات تغيره ، وأسباب المشكلات الإجتماعية . والمجتمع بالنسبة لمنظري هذا الإتجاه عبارة عن صراع سياسي محتدم بين جماعات متناحرة فيما يتعلق بأهدافها أو بنظرتها الاجمالية للحياة .

وتنطلق رؤية الصراع من عدة قضايا : فهي تسلم بأن الصراع بين الجماعات المختلفة هو المظهر الدائم للحياة الإجتماعية ، فضلا عن كونه مصدر هام للتغير . فالصراع يتضمن عدم الاتفاق حول القيم ، والمنافسة علي مصادر الأمن مثل القوة والثروة والمكانة .. إلخ . والمشكلة الإجتماعية طبقا لهذا الإتجاه هي نتاج لتعارض مصالح الجماعات المتنافسة . (١) أو هي النتاج الطبيعي والحتمي للنضال الإجتماعي بين من يملكون القوة ، ومن لا يملكون . وهذه الفئة الأخيرة في سعيها لكسب القوة لأنفسها تصبح في حالة صراع مستمر . وتتولد المشكلات الإجتماعية حتما من ذلك الصراع الموروث بين ذوي القوة ومن لا يمتلكونها ، بين المستغلين والمشتغلين بين من يملك وسائل الانتاج والأجراء الذين لا يملكون أدوات الانتاج . وتنتج عن هذه العلاقة مشكلات أخري مثل الفقر ، والتمييز ، الاضطهاد ، التعصب .. إلخ . وكلما قاوم المقهورون اضطادهم ،

(1) Ian Roberston : Social Problems , Second Edition , Rondom House, New York. 1975, PP, 16- 17 .

قادهم ذلك إلي سلسة أخري من المشكلات كالجريمة العنف ، الانتحار ، التمرد ، تعاطي المخدرات (١).

أوجز ماركس تحليلاته للمشكلات الإجتماعية في مقولته الشهيرة « إن تاريخ كل الكائنات البشرية والمجتمعات ، هو تاريخ الصراع بين الطبقات » ، فالترتيبات الإجتماعية والثقافية لكل مجتمع ، تعكس بالتالي مصالح الطبقة الحاكمة . وفي ضوء هذا المعني يجب أن نفهم وأن نحلل مشكلات مثل الفقر ، التعصب ، الإضطهاد ، فلكي نفهم نشأة المشكلة الإجتماعية ومدي خطورتها ، لابد من تحليل البناء الطبقي للمجتمع لمعرفة من المستفيد (٢).

وإذا أردنا قدرا من التوضيح ، قلنا أن منظري الصراع يبدون اهتماما فائقا بتحليل المشكلات الإجتماعية في سياق تحليل توزيع القوة والربح في المجتمع ، والبحث الجاد عن جذورها الكامنة المتمثلة في صراع المصالح والقيم بين مختلف الجماعات الإجتماعية . والواقع أن ماركس في معالجته للمجتمع الرأسمالي لم يسلم بالقضية المجردة الذاهبة إلي أن صراع المصالح يؤدي بالضرورة إلي التفكك ، ذلك لأنه كان واعيا بأن التوازن يمكن أن يتحقق من خلال التنظيم والقيادة والايديولوجية ، غير أن التوازن عند ماركس هو دائما توازن قلق ، لأنه يتضمن في داخله عناصر التناقض والصراع . وفي هذا السياق يظهر دور الصراع الطبقي في أحداث التغير الإجتماعي ، وتعميق وتكريس المشكلات الإجتماعية. تلك المشكلات التي تنبثق من وجهة نظر منظري الصراع ، من تعارض المصالح

---

(١) Mensluin, Donald W . light : Social Problem, Mc Grow, Hill Book Company, 1983, P.4 .

(2) Ian Roberst : Social Problem, OP . Cit, P . 16 .

وعلاقات القوة ، وتمثل بشكل خاص جزء من الديناميات الاساسية التي تغير المجتمع فالتغير ما هو إلا عملية جدلية تتم من خلال صراع طبقي (١).

الواقع أن النظرية الماركسية قد لاقت استحسانا كبيرا في مجال تحليل المشكلات الإجتماعية والتغير الإجتماعي . فلقد بدت هذه التحليلات وكأنها اكتشافا يمكن الإنسان من السيطرة علي مصيره . لقد ادرك العديد من علماء الإجتماع ، أن المجتمع الصناعي الحديث : له نسق طبقي ذو مصالح متعارضة، تولد صراعا حادا ينتج عنه العديد من المشكلات الإجتماعية ، لقد دفع هذا الإدراك بعلماء الإجتماع الغربيين ، إلي رفض امكانية قيام المجتمع اللاطبقي في ظل الظروف الصناعية الحديثة ، حيث لا يكون الصراع السائد صراعا طبقيا أو قيميا فقط ، بل صراعا حول توزيع القوة والمكانة والثروة أيضا (٢).

والتحليل الصراعي Confict Analysis مرادف للتحليل التاريخي ، فتفسير العمليات المتداخلة بين الانساق الإجتماعية ، يعتمد علي رصد التحولات التي تصيب العلاقات الإجتماعية . ويعتمد هذا التحليل علي مفهوم أساسي لوصف التغير التاريخي والإجتماعي الذي يتضمن نشأة ضروب (جديدة) من السلوك ، لا ضروبا (منحرفة) كما تذهب إلي ذلك نظرية التوازن ، وهو مفهوم الاغتراب Alienation والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب.

وعلي الرغم من أن مفهوم الاغتراب قد ظهر في كتابات كل من هيجل وفيورباخ ، إلا أن ماركس قد عالج هذا المفهوم في ضوء فلسفته المادية الجدلية .

---

(1) James M. Mensluim Op . Cit , pp 45 - 60 .
انظر أيضا – السيد الحسيني ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٨ .

(2) James Wiiliam Coleman, op - Cit .

ذلك أن ماركس - وعلي الاخص في أعماله المبكرة - قد استخدم مفهوم الاغتراب لوصف ونقد الظروف الإجتماعية التي يعيش في ظلها الانسان ، تلك الظروف التي افقدته القدرة علي المبادأة الفعالة ، وحولته بالتالي إلي شيئ سلبي يخضع لعوامل خارجية لا يستطيع التحكم فيها . أن ذلك يعني أن العالم الإجتماعي الذي يوجد فيه الانسان يتعارض مع النزعة الانسانية الحقيقية ، ذلك لأنه (أي الانسان) يستشعر الغربة عن نفسه أولا ، وعن الآخرين ثانيا . وفي فترة لاحقة من حياة ماركس نجده يؤكد فكرة اغتراب الانسان عن العالم الذي تشكل بجهده وعرقه ، وأن ذلك قد تم من خلال تطور الملكية الخاصة ، ونمو رأس المال ، واتساع نطاق السوق ، حتي تحول النشاط الانساني إلي سلعة تخضع للتقلبات الاقتصادية . لقد تحول عالم الانسان إلي عالم الاشياء واصبح العمل مغتربا عن صاحبه [١] أن نقطة الانطلاق عند ماركس في تحليله لهذه الظاهرة السيكولوجية الإجتماعية التي تعني بصفة عامة أن يصبح الانسان غريبا عن جانب من جوانب حياته ، هي الواقع الاقتصادي الإجتماعي والعلاقات الانتاجية التي مارس الانسان العمل في ظلها[٢] . وبالنظر إلي ذلك نجد أن ماركس قد أكد علي تحليل ظاهرة الاغتراب كظاهرة إجتماعية أساسا ، في اطار علاقات إجتماعية محددة وفي نطاق نسق إجتماعي تاريخي بعينه .

ومن خلال كتابات ماركس يمكننا التمييز بين صور عديدة لاغتراب الانسان : اغتراب عن الذات أولا ، والناس ثانيا ، والطبيعة ثالثا ، فإذا كانت الرأسمالية تسهم في اغتراب الانسان عن نشاطه ونتاج عمله ، فإنها ما تلبث أن

(1) Bottomore , T: and Rubel. M: (eds) Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Plhilosphy Penguin Book , Harmond Sworth .
نقلا عن : السيد الحسيني ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ص ٩٠ ، ٩١ .
(٢) سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ص ١٨٠ ، ١٨١ .

تحول هذا الناتج إلي شيئ مغترب . وكلما ازداد عمل الانسان إزداد خضوعا لعالم الاشياء الذي هو من صنعه . ومعني ذلك أن جوهر التأكيد الذاتي للانسان (العمل) ، سرعان ما يتحول في ظل نمو الرأسمالية لغير صالحه . ويؤدي بالتالي إلي اغترابه عن النشاط الانتاجي ، وبذلك يتحول العمل إلي نشاط قهري أو شيئ خارجي لا يسهم في التعبير عن القدرات الانسانية الابداعية ، بقدر ما يؤدي إلي البؤس والشقاء واليأس [١] وإذا كان ناتج العمل هو الاغتراب ، فإن الانتاج نفسه يصبح اغترابا ايجابيا (نشطا) ، أو هو نشاطا للاغتراب ، حيث لا تقدم وظيفة العمل أية اشباعات جوهرية تجعل من الممكن للعامل أن يطور أو ينمي قدراته العقلية و الفيزيقية بحرية ، ما دام العمل مفروضا بواسطة الظروف الخارجية القاهرة وحدها ، أن العمل يصبح وسيلة لغاية، لا غاية في حد ذاته ، ويتضح ذلك من حقيقة أنه بمجرد أن تزول قوة القهر أو الاكراه عن العمل ، فإن الناس يفرون من العمل مثلما يفرون من الطاعون [٢].

تتضمن تلك الصورة أيضا للاغتراب أن العامل يفقد السيطرة علي ناتج عمله ، مادام ما ينتجه يستولي عليه الآخرون ، ومن ثم فهو لا يستفيد منه . إن المبدأ الجوهري في اقتصاد السوق هو أن السلع تنتج من أجل التداول ، وفي اطار الانتاج الرأسمالي يعتبر انتاج البضائع من أجل التبادل من أهم آليات اقتصاد السوق ، بل أن العامل ذاته ، الذي يعامل كسلعة تباع وتشتري في السوق ، لا

(١) السيد الحسيني ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
(٢) انظر معالجة لقضية الاغتراب في المصدر الهام التالي :
سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الإجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

يمتلك القدرة علي تحديد مصير ما ينتجه ، ومن ثم تعمل آليات السوق علي دعم مصالح الرأسمالي ، علي حساب مصالح العامل [١].

يدخل في ذلك أيضا تلك الآثار الإجتماعية المباشرة لإغتراب العمل والتي بموجبها أصبحت العلاقات الانسانية في المجتمع الرأسمالي مجرد آليات في السوق . ويتضح ذلك بشكل مباشر في مغزي النقود في الحياة الإجتماعية ، أن النقود في المجتمع الرأسمالي تشجع علي ترشيد العلاقات الإجتماعية . طالما أنها تمثل معيارا مجردا يمكن علي أساسه المقارنة بين أكثر الخصائص اختلافا وتجانسا ، واستبدال كل منها بالآخر . وصاحب النقود يردد دائما أن نقوده قادرة علي تبادل كل خاصية وكل شيئ بغيره ، بصرف النظر عن التناقضات القائمة بين هذه الأشياء وبين بعضها البعض [٢].

وفيما يتعلق بالاغتراب علي المستوي الانساني نجد أنه قد وقعت مجموعة من الاغترابات التي استهدفت الانسان فجعلته في واقعة الرأسمالي ، انسانا مغتربا عن نموذجه الأصلي . وتتمثل أولي صور الاغتراب علي هذا المستوي في تحول علاقة الانسان بالعالم ، من علاقة ذات طبيعة انسانية ، إلي علاقة ذات طبيعة حيوانية . يتضح ذلك من أن البشر يعيشون في الأصل في اطار علاقة ايجابية متفاعلة مع العالم الطبيعي بحيث يمكن إعتبار الثقافة والتكنولوجيا نتاجا لهذه العلاقة ، وتعبيرا عنها . وفي اطار هذه العلاقة فإن العمل المغترب يرجع النشاط الانساني المنتج الي مستوي التكيف مع الطبيعة ، وليس السيطرة

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الإجتماع ، مصدر سابق ، نفس المكان .

عليها ، وهو الأمر الذي يفصل الكائن البشري عن تكوينه النوعي ويفصله أيضا عما يجعل الحياة الانسانية متميزة عن الحياة الحيوانية [١].

وتتضمن كتابات ماركس المبكرة ، بعض القضايا الهامة المتصلة بجوهر تصوره للاغتراب . فإذا كان الانسان هو صانع العالم الاجتماعي بفضل نشاطه ، إلا أنه قد اغترب عنه ليتخذ منه موقعا عدائيا . ومن البديهي أن تكون طبقة البروليتاريا هي أكثر الطبقات اغترابا في ظل المجتمع الرأسمالي . غير أن البرولتياريا كطبقة لا توجد إلا في ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تلك الملكية التي تعد المصدر الأساسي لظهور العمل المغترب .

لذلك نجد ماركس يذهب إلي أن تحرير العمال من (واقعهم المغترب) يتطلب تحريرا للانسانية بأكملها ، ومعني ذلك أن كل أفراد المجتمع الرأسمالي يعانون الاغتراب ابتداء من الرأسمالي الذي يخضع لقهر قانون تراكم رؤوس الأموال ، مرورا بالأدباء والفنانين الذين يبيعون مواهبهم لقاء أجر نقدي ، وصولا إلي العمال الكادحين الذين لا يملكون سوي قواهم البدنية والذهنية ، هنا تصبح الثورة مطلبا حياتيا حاسما ، تمثل الطبقة العاملة جبهتها المتقدمة . أما الهدف الأقصي لهذه الثورة فهو القضاء علي الاستغلال وما يرتبط به من اغتراب . ومن الواضح أن ماركس كان واضحا هنا حين قال « إن اغتراب الطبقة العاملة هو اغتراب للمجتمع ككل ، وان الدور الثوري البطولي الذي ستقوم به سوف يؤدي

(1) Geddens A: Capitalism and Modern Social Theory An Analysis of the Writinig of Marx , Durkheim and Max Weber, Cambridge University Preees, London, 1971 , p .20

إلي ظهور مجتمع انساني حقيقي يتكامل فيه الانسان مع نفسه ومجتمعه وكونه(١).

وفي ضوء هذا الفهم الموجز لجوهر الصراع ومحاولة تفسير المشكلات الإجتماعية ، نجد أن مشكلة السواء أو الانحراف هي أساسا مشكلة عملية يتوقف حلها علي نتيجة الحملة التي ستشن للقضاء علي الاغتراب . والحقيقة ، فإنه نظرية الصراع وإن كانت تتضمن تعريفا خاصا للصحة أو السواء غير أن القيم الكامنة وراءه تشير إلي متطلبات النمو والتغير أكثر من إشارتها إلي التكيف مع ضروب التطبيق السائدة ، أو مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ علي النظام الإجتماعي القائم ، فالصحة والمرض يعرفان في ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردي والإجتماعي . علي أن تحليل المشكلات الإجتماعية هنا ينجم أساسا عن أنماط التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة . وعلي ذلك فالمشكلات الإجتماعية - من وجهة نظر منظري الصراع - لا تعكس المشكلات الإدارية للنظام الإجتماعي القائم ، ولا فشل الأفراد في القيام بالادوار التي أعدوا ونشئوا إجتماعيا للقيام بها ، لكنها تعكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الأفراد وإحتاجاتهم المشروعة (٢).

ويكشف عن هذا المنهج في تفسير المشكلات الإجتماعية ، تعريف السواء المتضمن في تحليل عالم الإجتماع الامريكي بول جودمان P. Goodman - الذي ينتمي إلي حركة اليسار الجديد - لمشكلة الجناح في المجتمع الامريكي .

---

(1) Bottomore . T: Rubel, M . (eds) op . Cit : p 178 .
نقلا عن : السيد الحسيني ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ١٠٣/١٠٤.

(٢) السيد يس ، التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة ، فصل في سعد الدين ابراهيم ، (محرر) ، مصر في ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) دراسات في التنمية والتغير الإجتماعي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، صـ ١٧١ .

فهو علي عكس تالكوت بارسونز T. Parsons ، لا يعرف الانحراف بإعتباره ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قيم النظام الإجتماعي ، ذلك أنه يذهب إلي أن الجناح ليس رد الفعل علي استبعاد بعض الأفراد من اطار هذه القيم ، وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية تنشئة إجتماعية خاطئة ، فالقيم والتطبيقات السائدة في المجتمع ، محكات من العبث الاعتماد عليها ، لأنها لا تقدم للشباب ما يحتاجونه لكي ينموا وينضجوا ويتطوروا . ولعل عبارات جودمان نفسها تكشف عن نهجه في التحليل بصورة أعمق . يقرر جودمان أنه كما كان متوقعا ، فإن غالبية السلطات وجميع المتحدثين الرسميين يفسرون الجناح بأنه نتيجة عملية تنشئة إجتماعية خاطئة . وأن العوامل المتعلقة بالخلفية الإجتماعية قد أحدثت الاضطراب في عملية التنشئة الإجتماعية ، ولذلك لا بد من تحسينها ، ولكن قد يكون قد حدث خطأ ما في عملية التواصل ، لعل الرسالة الإجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال بهؤلاء الشباب ، غير أنها رفضت . ولذلك سأتخذ الموقف المضاد لأسأل : تنشئته إجتماعية لأي شئ ؟ و لأي مجتمع مسيطر؟ ولأيه ثقافة متاحة ؟ [1].

وعلي ضوء العرض السابق ، نستطيع أن نخلص إلي أن انصار الصراع يتساءلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة ، وعن نوعية القيم السائدة ،هذه التطبيقات وتلك القيم التي يقبلها انصار المدرسة الوظيفية علي أنها هي ذاتها معايير الصحة والسواء .

أما عن النظرة الاجمالية للحياة وللمشكلات الإجتماعية والانحراف في

---

(1) Goodmana P, Growing up Assurd, N. y .: Random House .1960
نقلا عند السيد يس ، مصدر سابق ، ص ١٧٢.

نظرية الصراع ، فيمكننا أن نرصد هنا ملامح النظرة الاجمالية للحياة وصوره المجتمع لديها ، والتي تتمثل في الصراع بين الجماعات الإجتماعية المتصارعة في أهدافها ، وفي نظرة أعضائها إلي الحياة . أما فيما يتعلق بنظرتها إلي الطبيعة الانسانية فهي تركز علي عنصر العمل ، وتنظر إلي الانسان بإعتباره الخالق الايجابي لنفسه ولمجتمعه . وإذا نظرنا إلي عالم القيم نجدها تركز علي الحرية والتغير والعمل ، وتهدف إلي تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التغير الإجتماعي الجذري . أما عن نظرتها للمشكلات الإجتماعية وللانحراف : فالثابت أن هذه النظرية تنطلق من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققة فعلا ، بمعني أنها تركز علي مطامع الجماعات الإجتماعية الخاضعة ، وإن كانت صاعدة من خلال نضالها . لذلك يمكن القول أن تعريفها للسواء تعريف طوباوي ، لأنه يريد تحقيق اقصي درجات الازدهار للشخصية الانسانية .

وهذه الرؤية تنظر بشك إلي ما تعتبره المجتمعات سلوكا منحرفا . فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل معارضي النظام سياسيا ، والخارجين عليه ، وهي لذلك تنظر في بعض الأحيان إلي هذا السلوك الذي يعتبر منحرفا ، بإعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة . ويتمثل تفسيرها للانحراف في كونه يقوم أساسا علي الاغتراب الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الإجتماعي ولسيادة الاستغلال . ويري انصار هذه النظرية أن الإجراءات الكفيلة بالتغيير ، تتمثل في القضاء علي وسائل الضبط الإجتماعي التقليدية ، والتعديل الجذري لانماط التفاعل الموجودة ، والتغيير الثوري للنظام الإجتماعي . ولعل ذلك ما يدفعنا إلي مناقشه أوليه لنموذج صراع القيم بإعتباره لسان حال نظريه الصراع في فهمها للمشكلات الاجتماعيه .

نموذج صراع القيم

يعتبر الإهتمام بدراسة صراع القيم Value Conflict فى علم الإجتماع حديث نسبياً ، بالرغم من أن فكرة الصراع فى حد ذاتها كانت واردة فى كتابات بعض المنظرين والنقاد الإجتماعيين الأمريكيين فى نهايات القرن التاسع عشر، مثل إلبيون سمول A- Smoll وإدوارد روس E - Roos وثور شتاين فيبلن Th . Velben ، كما أن المفهوم قد ألمح إليه فى ثنايا دراسات ومفهومات أخرى وبخاصة مفهومات كل من دور كايم وبارسون وميرتون عن ظاهرة الأنومى Anomie . غير أن أعمال لورانس فرانك Frank وخاصة فى مقالته الموسومة « المشكلات الإجتماعية » (١٩٢٥) والتى نشرت فى المجلة الأمريكية لعلم الإجتماع فى نفس التاريخ تمثل إشارة صريحة إلى مفهوم صراع القيم وإمكان أستخدامه كمدخل لدراسة المشكلات الإجتماعية [١] .

لقد أرجع فرانك المشكلات الإجتماعية إلى فشل النظم الإجتماعية والثقافية ذاهباً إلى أن أزمات الإسكان والصراع الصناعى وإرتفاع معدل وفيات الأطفال ترجع إلى الاحتفاظ بعدد كبير من القيم والممارسات البالية ، وأن حلول تلك المشكلات تقتضى إعادة تنظيم الثقافة وخلق خطط جديدة للحياة . ومع أن هذا المقال يعد كلاسيكياً فى دراسة المشكلات الإجتماعية ، إلا أنه قد لفت الانظار إلى وجود ظاهرة ذات اسم جديد (صراع القيم) درست قبل ذلك تحت عناوين أخرى . وقد ظل تراث علم الاجتماع خالياً من أى مضمون متعلق بهذه الظاهرة ، حتى أنجز عالما الإجتماع كويلر J .F Cullier وهارير A.Harper دراستهما « المجتمع الأمريكى : القيم فى صراع » غير أن هذا

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض مظاهر صراع القيم فى أسر قروية مصرية ، المجلة الإجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، يناير ، ١٩٧١ ، صـ ٧٢.

العمل وإن استطاع أن يوضح بطريقة نظرية تستند إلى بعض المشاهدات التى لا يحكمها إطار منهجى ، العلاقة بين صراع القيم والمشكلات الإجتماعية وبخاصة دور هذا الصراع فى إحداث المشكلات ، فإنه من ناحية أخرى يكشف تأثركويلر وهاربر بالاتجاه التكاملى فى علم الإجتماع ، الذى يعتبر الصراع الإجتماعى عامة وصراع القيم ، خاصة ، ظاهرتان طارئتان على تكامل الانساق الإجتماعية[١] .

والواقع أن تحليل المشكلات الإجتماعية إستنادا إلى الربط بينها وبين أنماط القيم المتصارعة فى المجتمع وأسبابها ، تقوم أساساً على إتجاه ينهض على تفسير المشكلات الإجتماعية ضوء نمط القيم السائد فى المجتمع ، حيث نجد عالم الإجتماع « هيرمان » يقرر أنه لتحديد ما نعنيه بالمشكلة الإجتماعية ، لابد من وجود بعض المشكلات المعيارية ، فهناك ضرورة للتأكيد على القيم كنظرية عامة للمشكلات الإجتماعية ، وكذلك العمليات التى تختار على أساسها تلك القيم . إن نظرية القيم تفرض علينا دراسة الطبيعة الانسانية ، علاقة الفرد بالمجتمع ، القواعد التى تحكم عملية الإنجاز ، فهم الحاجات الإنسانية وطرق إشباعها[٢] . والحقيقة أن هذا الإتجاه يستند فى تحليله للمشكلات الإجتماعية على أن المجتمع نفسه هو الذى يعرف فى النهاية جميع مشكلاته الإجتماعية وفقاً لمستويات أخلاقية معينة ، تمده (أعنى المجتمع) بمعايير صريحة وواضحة ، وقيم محدده أو من ثم فإن تجاهل المعايير الإجتماعية السائدة فى المجتمع يشكل فى حد ذاته مشكلة إجتماعية ، ذلك أن بعض

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق ، نفس المكان .

(2)Herman R..D Asocial Welfere Approach to the Value Issue in Social Problems theory, Humanity and Society, 1978 2.3, Aug . pp.163 - 177

- المشكلات الإجتماعية لا تزال تعرف إستناداً لذلك الإتجاه على إنها إنحراف عن المعايير الإجتماعية والثقافية المقبولة ورفضاً لها فى معظم الأحوال (١) .

ويفترض إتجاه صراع القيم أن نظريات الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الإجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع فيما يمتلكونه من نفوذ وسلطة وما يؤمنون به من قيم ، قد لا يؤمن بها جماعات أخرى فى المجتمع . ولذلك يستند التحليل الصراعى للمشكلات الإجتماعية على مقولة أن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة وأن كل جماعة تدافع عن مصالحها ، وبالتالى فإن نجاح جماعة ما يعنى وجود مشكلة لجماعة أخرى (٢) .

والواقع أن المتتبع لتطور صراع القيم Volue Conflict يستطيع أن يتبين أن جذوره تضرب فى أعماق الفكر الوظيفى وخصوصاً فى آراء روبرت ميرتون R -Merton فلكى تصبح حالة ما أوظرف معين مشكلة إجتماعية لابد أن يدرك ذلك عدد كبير من أفراد المجتمع ، ومع تزايد وعيهم بخطورة تلك المشكلة- من خلال وسائل الإعلام – تتعاظم الفجوة بين المثل الإجتماعية التى يؤمنون بها والواقع الفعلى المعاش بكل تناقضاته المختلفة ، ويبدأ الصراع القيمى حلقته الأولى . ذلك أن مثل مجتمع ما إنما ترتكز على القيم التى يؤمن بها أفراده ، ولما كانت القيم تتغير من مجتمع لآخر ، ومن جماعة لأخرى ، داخل المجتمع الواحد ، مما يجعلها تتصارع مع القيم الثابتة لجماعات أخرى ، علاوة على المسافة بين المثل الإجتماعية والحقائق الإجتماعية لابد أن تتسع أحياناً

(1) Frank J. Mcveigl and Arthur Sbostak (Modern Socicel Proplens) Holt. Pinehart and Winston New york. 1978 .

(2) Rolerston . I. Soeial Propleuis. New york. Random House. Second Eclition. 1980 . p 17.

وتضيق أحياناً أخرى ، فإن المحصلة النهائية لكل ذلك هو تصارع القيم التى تفضى فى النهاية إلى ظهور مشكلات إجتماعية [١] .

وهناك مصدر آخر للصراع القيمى ينشأ داخل المجتمعات المعاصرة ، يتمثل فى التأكيد على ذلك الخلاف حول ما يشكل مشكلة إجتماعية ، بالرجوع إلى المحكات القيمية التى تقرر ما هى الظروف الإجتماعية المرغوبة ، وما هى الظروف الإجتماعية التى تتنافر والنسق القيمى السائد ؟ إن المجتمع المعاصر لديه العديد من القيم المتنوعة والتى لا تتكامل مع بعضها البعض . إن ذلك كفيل بخلق صراع قيمى حاد مما يفضى إلى حدوث فوضى أخلاقية ينجم عنها إنحرافاً شخصياً فى معظم الأحوال ، حيث تشهد المجتمعات الحديثة إتجاهات متنوعة للحياة بما فى ذلك القيم المتنوعة والمتصارعة فى أغلب الأحوال والتى تقود فى الغالب إلى نوع من الصراع القيمى بين الأوضاع الإجتماعية المرغوبة وتلك المرفوضة من قبل بعض الجماعات فى المجتمع [٢] .

وبصفة عامة ، أصبح واضحاً أن المجتمعات المعاصرة تتسم بالصراع أكثر من التوافق . وكذلك بدأ علماء الإجتماع يطرحون بعض التفسيرات عن أسباب أو وظائف السلوك المنحرف . لقد رفض هؤلاء العلماء مقولة الإجماع القيمى مسلمين بأن المجتمعات المعاصرة تتسم بالتباين والتفاوت الشديدين ، فعلى حين يعانى معظم أفراد المجتمع من هذا التباين توجد قلة ضئيلة تجنى مكاسب هائلة

(1) Joe R. Feagin, Social Proplems: Acritical Power Conflict Power Perspectvie, Prentice Hall - Englewood Cliffs 1990 , pp14,15 .
See Also : James William Coleman : Soiol Proplems Abrief Jntrodluction. Longman, 1998,pp6,7
(2) Paul.B Horton, Gerald R . Lesilie, the Sociology of Social Problems, Prenticeholl 1991, p30

من وراء ذلك التباين ، تلك الفئة التى تشكل قمة الهرم الطبقى والتى تستطيع أن تستخدم بصورة أو بأخرى مصادر قوتها الاقتصادية والسياسية لتحمى مكاسبها وإمتيازاتها وقيمها [١] .

ويتفق كثير من الباحثين على أن مدخل صراع القيم فى دراسة المشكلات الإجتماعية لم تستكمل صياغته إلا من خلال جهود كل من ريتشاد فولار وريتشاد مايرز R.C. Fuller Rmyers التى إستمرت عبر سنوات الكساد العظيم وخلال الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الظروف الاقتصادية إلى تمر بها الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات هذا القرن وتدفق موجات الهجرة إلى المدن الأمريكية من مختلف دول العالم وراء الإهتمام المتزايد بنظرية الصراع وخصوصاً بعد الانتقادات التى وجهها كل من رايت ميلز R. Mills ولويس ويرث L.Wirth وجونار ميردال Myrdal لنموذج التفكك الإجتماعى فى دراسة المشكلات الإجتماعية ، إذ أن هذه الانتقادات كانت قد أشارت إلى أن المجتمع الحديث يتألف فى الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية مختلفة .

وقد أشار وليم هوايت W. Whyte فى دراسة أجراها على مجتمع الناصيه Street corner Society إلى أن المعايير والقيم التى تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم . كما ذهب عدد من علماء الإجتماع إلى أن الثقافات الفرعية المختلفة يمكن أن تسهم من خلال تنوعها

---

(١) عدلى السمرى ، طبيعة المشكلات الإجتماعية وتفسيراتها فصل فى كتاب « علياء شكرى وآخرون ، دراسة المشكلات الإجتماعية ، إشراف محمد الجوهرى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

وتعددها واختلافها فى وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها فى تفككه وضعفه [١] .

والواقع أن تلك الانتقادات قد تركزت بصورة خاصة حول فكرة أن الأحكام القيمية موجودة حتى ولو حاول الباحث تجنبها. وقد وجد بعض الباحثين فى تلك الفكرة مبرراً لرغبتهم فى حقن عالمهم بالقيم الإجتماعية واقترنت هذه الرغبة برغبة أخرى غزتها ظروف الحرب وهى توظيف العلم فى خدمة المجتمع [٢] .

لقد قدم فولار ومايرز إسهاماً عظيماً فى نمو إتجاه صراع القيم فعبر خمس أبحاث شهيرة خلال الفترة من (١٩٣٦ - ١٩٤١) سلم الباحثان بأن صراع القيم متغلغل فى كافة أنساق وأنماط البناء الإجتماعى ، ومن ثم فإن القيم هى محور المشكلات الإجتماعية بصرف النظر عن المكان أو الزمان الذى تظهر فيه هذه المشكلات . لقد ذهب فولار ومايرز بعد ذلك إلى أن جميع المشكلات الإجتماعية ذات طبيعة تاريخية أو ما يطلق عليه التاريخ الطبيعى Natural History للمشكلات الإجتماعية ، وهو ما يمثل عندهما اطارا مرجعيا أو أداة تصورية لفحص البيانات الخاصة بالمشكلات الإجتماعية التى يقرر أنها (أى المشكلات الإجتماعية) تمر بمراحل ثلاث تتصارع فيها مصالح وقيم المجموعات الإجتماعية المختلفة[٣] . فالمرحلة الأولى هى مرحلة الوعى Awareness وفيهاتبدأ جماعات معينة فى إدراك موقف محدد بإعتباره يشكل تهديدا لقيم

---

(1) See : Willicn B. Jr (1954) : Unity and Divnersity un Modern America Souial Forces 36 - 91 - 8 .

نقلا عن : محمد الجوهرى وآخرون ، دراسة علم الإجتماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) فتحى أبو العينين ، مصدر سابق ، صـ ٣١ .

(3) Ibid, p 84 .

هامة . والثانية هى تقرير السياسة Policy Determination ومنها يختار الناس المواقف ، ويعيدون تحديد القيم ويعرضون مقترحاتهم للفعل ، أما الثالثة فهى مرحلة الاصلاح Reform وفيها تنجح جماعة أو جماعات معينة فى مسعاها نحو القيام بفعل معين فى صالح قيمها . ويحاول الباحثان الكشف عن الأحكام القيمية التى تتضمنها مختلف مراحل المشكلة بدءا من الوعى بها وحتى التحرر منها[1] .

صراع القيم - اذن - متوفر منذ البداية ، سواء فى تعريف أو فى حل المشكلة الإجتماعية . وهناك سلسلة منظمة من العمليات التى تظهر من خلالها المشكلة الإجتماعية ، تبدأ بالتعريف وتنتهى بحل المشكلة ، قدمها لنا فيما يذكر « هورتون » ، كل من R. Fuller وسبكتور M.Spector وكيتسوس J.Kitsuse فهو (أى صراع القيم) موجود فى جميع مراحل ظهور المشكلة بدءا من :

١ - الانتقال بالقضايا الخاصة لتصبح قضايا عامة .

٢ - الادراك الرشيد للمشكلة الإجتماعية .

٣ - محاولة وضع استراتيجيات بديلة للعلاج أو المواجهة [٢] .

واستنادا إلى ذلك الفهم الخاص لنموذج صراع القيم ، يمنح فولار (صراع القيم) أهمية مطلقة فى حدوث المشكلات الإجتماعية ، ويرى أن هذه الأهمية تستند إلى ثلاث إعتبارات أساسية : يرتبط أولها بالقيم من حيث هى

---

(١) فتحى أبو العينين ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(2) Horton, OP.Cit , P31 .

محكات للحكم على أشياء بعينها على أنها غير مرغوبة ، كالسرقة مثلا ، وترجع الثانية إلى أن القيم تقف غالبا وراء ظهور نماذج من السلوك غير المرغوب فى المجتمع ، فالقيم المادية تشجع على السرقة فى كثير من الأحيان ، أما الثالثة ، فتشير إلى أن القيم تشكل وتسهم فى حدوث المشكلات الإجتماعية حينما تكون مصدرا لعدم الاتفاق حول اسلوب المواجهة ، وما إذا كان هذا الاسلوب يقوم على العقاب أم على الاصلاح [١] .

والحقيقة ، أن كل الصراعات القيمية فى المجتمع لا تنبع من الفشل فى الوصول إلى أوضاع إجتماعية مرغوبة ، ذلك أن صراع القيم يوجد ويتخلل النسيج المجتمعى، كما يوجد أيضا عبر المراحل المختلفة لنمو الأفراد . أن النظام القيمى فى المجتمع ، يلزم الأفراد بأن يكونوا أمناء وناجحين فى حياتهم الخاصة فى نفس الوقت . غير أن الامانة والنجاح ، لا يمكن أن يتما على أكمل وجه بدرجة مطلقة ، ولا بد أن يكون هناك قصور فى جوانب بعينها . أن وجود تخلخل فى النسق القيمى والأخلاقى فى المجتمع هو ما يشجع فى الواقع على الإنحراف الشخصى ، وهو ما يمكن أن نعتبره أحد النتائج الهامة لذلك الصراع القيمى الدائم فى المجتمع . إن التعرض الدائم لهذا الصراع يؤدى حتماً إلى تذبذب الأفراد بين نوعين مختلفين من القيم ، مما يؤدى ببعضهم إلى حالة لا يتمسكون فيها بأى نوع من القيم ، الأمر الذى يسفر فى النهاية عن تضخم حجم المشكلات الناتجة عن ضعف الجهود المبذولة لبناء شخصية متكاملة تتمتع بالأمانة والثقة الإجتماعيين .

(1) Jerome G. Maniz. Analyzing Social Problems, op . Cit, p. 11 .

والواقع أن نموذج صراع القيم فى سعيه لتحليل المشكلات الإجتماعية يطرح مجموعة من التساؤلات الرئيسية التى يحاول الإجابة عليها وتشكل فى مجملها أهم الجوانب النظرية والمنهجية التى يدور فى فلكها اتجاه صراع القيم ، كإتجاه نظرى يسعى إلى فهم ودراسة المشكلات الاجتماعيه ، لعل أهمها[1].

● ما هى القيم محل الصراع ؟ وما هى أبعاد وعمق هذا الصراع .

● ما هى القيم غير المتصارعة ، وما هى القيم التى يمكن إعلائها من أجل مواجهة أفضل المشكلات ؟ .

● ماهى الجماعات الإجتماعية ذات القيم المتصارعة ؟

● كيف يتوزع بناء القوة داخل هذه الجماعة ؟ وكيف نتعرف على تأثيرها داخل الجماعة ؟ .

● هل توجد بالفعل مشكلات إجتماعية ، يصعب القضاء عليها بسبب حدة الصراع القيمى بين الجماعات الإجتماعية المختلفة ؟ .

(1)Paul B. Horton and others: The Sociology of Socil Proplems, op., Cit, p32.

رابعا: الإتجاه التركيبى Constructionism
وعملية إدراك المشكلات الإجتماعية

ظهرت الرؤية التركيبية كإتجاه معاصر فى دراسة المشكلات الاجتماعية فى عقدى الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث شكلت قضايا النظام والاستقرار آليات ضغط قوية فى مواجهة المشهد المعرفى لعلم الاجتماع . ولقد تجاوز إهتمام الاتجاه التركيبى ، الحدود التقليدية المتصلة بقضايا علم اجتماع المشكلات الاجتماعية ، وبخاصة ما يتصف منها بالنظريات الكلاسيكية التي عرضنا لأهم مداخلها النظرية فيما سبق. فإذا كانت الرؤية الكلاسيكية تركز علي قضايا الانحراف الشخصى بوصفها خروج على المعايير والقيم السائدة ، فإن الرؤية التركيبية توجه جلّ إهتمامها الي العمليات التي تتكون منها المشكلات الاجتماعية ، وعلى الفاعلين المكونين لها (روبينجتون Rubington ، وينبرج Weinberg ١٩٩٥)[١] .

يؤكد أنصار هذا الاتجاه التركيبى(سبكتور ،كيتسوس Spector & Kistuse ١٩٧٧) ، ان النظر الي المشكلات الاجتماعية كتكوين ، يعد من أهم المداخل النظرية المعاصرة لفهم ودراسة مشكلات المجتمع من منظور سوسيولوجي [٢].

والواقع ، ان الاتجاه التركيبى في دراسة المشكلات الاجتماعية ، يرفض تماماً الإعتماد علي المقولات الوضعية ، مثلما يرفض كذلك الانطلاق من

(1) Adam Jam Rozik and Lussia Nocella, The Sociology of Social Problems, Op. cit., p.2.
(2) Sal Restivo, Modern Science as a social problem, Social Problems, Vol. 35, No.3, June, 1988, p. 209.

مقولات الاجماع القيمى، وينتهج في تفسيره للمشكلات الاجتماعية ، نهجاً مغايراً ، يقترب الي حد كبير من مزاعم أنصار منظور التسمية على نحو ما سنوضح بعد قليل . كما ان ادراكه للظاهرة الاجتماعية وظروف تشكلها ، تمنح هذا الاتجاه ، بعداً مختلفاً عند التعامل مع المشكلات الاجتماعية ،بالقياس الي غيره من الاتجاهات النظرية الاخرى (بست Best - ١٩٨٩)[١] .

ينهض هذا المنظور على تقديم تفسير لبعض الابعاد السوسيولوجية الهامة التي تحدد عناصر المشكلة الاجتماعية ، ويؤكد علي كيفية تحول بعض التحديات الاجتماعية دون غيرها الي مشكلات اجتماعية .ان مرد ذلك الي الدور الدينامى للحس والادراك في فهم هذه العقبات التي تفضى في النهاية الي نشأة ونمو انماط يعنيها من المشكلات الاجتماعية [٢] .

ويكاد يجمع انصار هذا الاتجاه التركيبى على ان عملية ادراك المشكلة الاجتماعية او بمعنى اكثر تحديداً ، عملية ادراك مثل هذه الظروف كمشكلة اجتماعية ، تمثل في حقيقة الامر ، حجر الزاوية في تحديد أبعاد هذا الاتجاه.[٣]أن من الأهمية بمكان في هذا الخصوص التأكيد على تلك العمليات التي يدرك من

---

(1) Adam, Jam Rozick, The Sociology of Social Problems, Op. cit., p. 30.

(2) Lawrence T. Nichols, Social Problems as Landmark Narratives: Bank of Boston, Mass Media and " Money Laundering". Social Problems, Vol. 44, No.3, Aug, 1977,p. 324.

أنظر أيضا:

- Steve Woolgar and Dorothy Pawluch : Ontological Gerrymandering. The Aantomy of Social Problems Explanations. Social Problems, Vol 32, No.3, February, 1985, p. 215.

(3) Ibid., p. 210.

خلالها افراد المجتمع ، المشكلة الاجتماعية . وبعبارة أخرى ، يرفض أنصار هذا الإتجاه بلومر Blumer - ١٩٧١، سبكتور وكيتسوس Spector & Kit-suse - ١٩٧٧) تفسير المشكلات الإجتماعية كحقائق موضوعية، حيث لا تكفى بعض الظروف والحقائق الموضوعية فى كثر من الأحيان ، لبروز المشكلات الإجتماعية . ومن ثم فإن أنصار هذا الإتجاه يركزون على العملية التى يدرك بها أفراد المجتمع المعنى، ظرف ما، على أنه مشكلة اجتماعية [١]، ويخلصون إلى أنها (أى المشكلات الإجتماعية) معطيات جمعية، وليست انعاكسات لظروف موضوعية فى المجتمع (هليجارتنر Hilgartnert)، وبوسك Bosk ١٩٨٨، وترايرTrayer ١٩٩٢)[٢].

وهكذا يفترض أنصار هذا الإتجاه أن المشكلات الإجتماعية لا تتأسس فى ضوء ظروف موضوعية فحسب ، بل تتأسس أيضا فى ضوء إدراك أفراد المجتمع لها . فليس هناك من معنى للمشكلة الإجتماعية إذا لم يستشعر أفراد المجتمع - أو قطاع من هؤلاء الأفراد (قل أو كثر)، بوطأتها، والقدرة على حلها.

المشكلة الإجتماعية إذن، تتحدد فى ضوء إدراك المجتمع وتعريفه لها[٣]. الأمر الذى يعمل على تدعيم الإعتقاد بأنها لا تعرف إلا فى ضوء ما يتصوره الأفراد عنها، وما يقومون به من أنشطة تجاهها.

---

(1) Stephen Lyng,Social Problems Research and Civic Diccourse, Humanity and Socieity, Volume 21, Number 2, May 1997, p. 169.
(2) Ibid, pp. 170,171.
(3) Blumer H. " Social Problems as Collective Behaviour" Social Problems, Vol. 18, 1977, p. 300.

ولعل من أشهر التعريفات فى هذا الخصوص تعريف Spectore and Kitsuse ، الذى يذهبان إلى أنها " مجموعة الأنشطة التى يقوم بها الأفراد والجماعات ليعبروا عن بعض مظاهر المعاناة المتصلة بأوضاع يُعتقد أنها مشكلات اجتماعية"(١).

وينطلق هذا المعنى من إطار معرفى ، يذهب إلى أن المشكلة الإجتماعية لا تظهر إلا إذا كشف عنها الأفراد الذين يعانون منها ، كما أنها لا تتحدد إلا فى ضوء تكوين أو بناء Construction الأفراد لها بأفكارهم واتجاهاتهم ومجمل أنشطتهم المتصلة بها. أما عن ماهية هؤلاء الأفراد، فإن الباحثين يختلفون فى تحديدهم لها، فالبعض يرى أنهم من الأفراد العاديين فى المجتمع، ويشترط لكى تكتسب المشكلة صفة العمومية ، أن يكون عدد هؤلاء الأفراد كبيرا.

ومن الجدير بالذكر، أن وجهة نظر سبكتور وكيتسوس، تكاد تتفق مع وجهة نظر دوركايم Durkheim فى التأكيد على أهمية الدور الجمعى للأفراد فى تحديد المشكلة الإجتماعية التى يعانون منها، وفى إدراكهم لها، وتضامنهم المشترك من أجل التوصل إلى حلول بصددها(٢).

---

(1) Spector . M. J.I. Kitsuse, Constructing Social Problems, Melano Park, Claif, 1977,

أنظر أيضا :

- John R. Wilmoth, Patrick Ball, Arguments and action in the life of a Social Life, Social Problems, Vol. 42, No.3, August 1995, p. 318.

(2) Richard A.Hilbart, Durkheim and Merton on Anomie An Unexplored Cotnrast and its Derivatives,Social Problems. Vol. 36, No.3 . June, 1989, p. 274.

إن القضية الأساسية التى تمثل محور الإرتكاز فى هذا الإتجاه، تدور حول إدراك أفراد المجتمع وشعورهم الجمعى بإن هناك مشكلة إجتماعية. غيرأن المثير هنا هو كيف يمكن تحديد هذه المشكلة، وما هى الظروف الإجتماعية التى تبرز من خلالها المشكلة، وكيف يتأثر أفراد المجتمع بهذه المشكلة؟ ومن هم الأفراد الذين يقومون بعملية تحديد هذه المشكلة، وما هى نوعية هؤلاء الأفراد : هل هم من عموم الناس المتضررين من هذه المشكلة ؟ أم هم من أصحاب القوة والنفوذ والتأثير فى المجتمع؟.

والحقيقة ، فإن أنصار هذا الإتجاه (جسفيلد Gusfield - ١٩٨١)، و(مورجان Particia Morgan - ١٩٨٠، وغيرهم) يحاولون الإجابة على هذه التساؤلات موضحين أن اهتمامهم الأساسى كعلماء اجتماع، لابد وأن يوجه أولاً وأخيراً ، إلى إدراك المشكلة الإجتماعية، ومن ثم الوقوف على المحددات الموضوعية التى تصاحبها ، والتعرف على الأساليب المختلفة التى تتيح للأفراد التحقق من ذلك، ورصد درجة التأثير التى تجعل من هذا الموقف مشكلة اجتماعية[1].

إستناداً إلى الفهم السابق الذى قدمه كل من جسفيلد ومورجان فى سعيهما إلى فهم المشكلة الإجتماعية وكيفية إدراكها ، نجدهما يذهبان إلى القول بأن اختزال هذه المحاولة فقط بالإشارة إلى بعض المتاعب، أو على أنها تعبير عن ظواهر غير مرغوب فيها ، هى فى واقع الأمر تضليل للموقف، وتزييف للوعى وتوجيه مسار الإنتباه إلى ضروب بعيدة عن الإهتمام بمجمل النواحى البنائية والنظامية المؤثرة فى إحداث هذه المشكلات الإجتماعية، مؤكدين أن أعراض

(1) Joseph Gusfield, Constructing the Ownership of Social Problems : Fun and Profit in the Welfare State, Social Problems, Volume 36m No.5, December 1989,p. 433.

المشكلات كامنة فى البناء الإجتماعى ولا يمكن تجاهلها. من الضرورى إذن وجود نوع من الإتفاق العام على عناصر وجود المشكلة الإجتماعية ، كما أن من المهم أيضاً توافر لغة مشتركة (لغة الحوار المهنى) بين المعنيين بهذه المشكلة، والمهتمين بها فى هذا المجال الإجتماعى (Murry Edelman - ١٩٧٧)، من أجل مزيد من الفهم الدقيق لها، والتوصل إلى حلول بصددها[1].

وبطبيعة الحال ، فإن لغة الحوار هذه تستند بوجه خاص ، إلى درجة إدراك العامة للمشكلة الإجتماعية، والتى تحدد بدورها مجموعة المواقف والأحداث الدرامية والثقافية السائدة داخل البناء الإجتماعى. فلم يعد - طبقا لهذا الإتجاه - تفسير مراحل ظهور المشكلة الإجتماعية (التاريخ الطبيعى للمشكلة)، يمثل التفسير الأقل فى هذا الخصوص. لقد تخطى هذا الإتجاه النظرة التجزيئية للمشكلة الإجتماعية، لينظر إليها فى سياق مجموعة المحددات البنائية مثل الثقافة ، السياسة، المؤسسات النظامية، التراث البيولوجى، الحركات النسائية ، الحركات الجماهيرية والإعلامية (بلومر- ١٩٧١ ، فولار ومايرز - ١٩٧ ، سيكتوس وكيتسوس ١٩٧٣).

ولقد جرى هيلجارتن Hilgarten، وبوسك Bosk- ١٩٨٨, على ذات الدرب ،ليؤكدا على دور المؤسسات النظامية والرسمية ، والمحددات الثقافية ، فى جذب الإنتباه نحو إدراك المشكلة الإجتماعية وهذا ماحاول سيزون Sea-son أيضاً أن يوضحه[2]، بالإشارة إلى مجمل الإبعاد البنائية : الإجتماعية والإقتصادية التى تبرز الجريمة مثلا كمشكلة إجتماعية ، فى ضوء تحليل الإتجاه

(1) Ibid, p. 434.
(2) Theodore Season: Crime Talk, How Citizens Construct a Social Problem, in Contemporary Sociology, January, Vol 26,No. 1, 1997, pp. 85,86.

التركيبى كإتجاه تفسيرى.

ولعل الطرح السابق للمشكلة الإجتماعية كتركيب اجتماعى ، تطرح أمامنا قضية النشأة السوسيولوجية لهذا الإتجاه فى علم الإجتماع المعاصر، ذلك الإتجاه الذى واكب إلى حد كبير نشأة الدراسات الواقعية فى علم الإجتماع، وارتباطها بالنزعة الإثنوجرافية فى الدراسات الميدانية لعلم الإجتماع. ومن هنا يكتسب الإتجاه التركيبى - أهميته النظرية ليس فقط فى ضوء تفسيره للحقائق الموجودة بالفعل عن طريق العمل الجمعى "المشكلات الإجتماعية"، ولكن أيضا ، كطريقة لتفسير البناءات الإجتماعية ، وكأنها قوى سلبية Causal Forces للأفكار والأفعال (النشاطات الجمعية)[١].

غير أن أنصار الإتجاه التركيبى (بلومر وسبكتور وكيتسوس) قد وجهوا بعض الإعتراضات لأنصار الإتجاه الوضعى Objective ، الذى يرى أن المشكلات الإجتماعية هى نتاج حتمى لبعض التغيرات التى تشهدها الأبنية الإجتماعية - ومن ثم فإن فهم المشكلات الإجتماعية تبعا للرؤية الموضوعية ، مسألة تتصل ببعض حقائق التغير فى البناء الإجتماعى كالتصنيع والتحضر (كلينارد Clinard - ١٩٧٤، وهورتون Horton وليسيل Leslie - ١٩٧٤، ووينبرج Weinberg ١٩٧٠)[٢]. ولقد رفض أنصار الإتجاه التركيبى فكرة تفسير المشكلات الإجتماعية كحقائق موضوعية ، ونادوا بأهمية الدور الذى يلعبه العقل الجمعى ، ورأى العامة فى تحديد المشكلة الإجتماعية.

يتأسس على ذلك إنه طبقا لهذا الإتجاه ، لا تلعب الظروف الموضوعية دوراً

(1) Sal Restivo, Modern Science as a Social Problem. Op. cit., pp. 209, 210.
(2) Stephen Lyng, Social Problems Research and Civic Discourse, Op. cit., p.169.

كافياً في إحداث المشكلة الإجتماعية ، ومن ثم فإن هذا الإتجاه التركيبي يركز ليس على وصف الظروف الموضوعية، فهي ليست كافية لتكوين مشكلة إجتماعية، ولكن على تحليل نشاطات الأفراد وردود أفعالهم ، والتي تبرز وجود ظرف ما كمشكلة اجتماعية وأيضا على طريقة تنظيم ردود الأفعال تجاه هذه المشكلة[1].

إن هذا المنظور في مجمله يؤكد على ضرورة الإهتمام بالعملية التي من خلالها يدرك المجتمع مشكلاته الإجتماعية. وفي ضوء هذا المعنى يمنح بست Best عملية إدراك المشكلة الإجتماعية إهتماماً أوسع ، حيث يحدد مراحل معينة لظهور المشكلة الإجتماعية ، مانحاً " إدراك وجود المشكلة" العامل الأول ، ثم التحذير من وجود تلك المشكلة عن طريق النشاطات الجمعية، ثم ظهور عملية صنع الطلب Claim Making . وهنا يركز " بست" على هذه العملية من منطلق أن علم إجتماع المشكلات الإجتماعية يجب أن يأخذ في اعتباره الآليات التي تحكم عملية ظهور واستمرار صنع الطلب والتي تنبع طبقا للإتجاه التركيبي من دراسة المحتوى الإجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع . (أنظر بوكمان Bockman ١٩٩١ ، فاين Fine ٩٩٧، هيلجارتينر Hïlgartner وبوسك Bosk ١٩٨٨ ، وبول Ball ١٩٩٥)[2].

وقد حظت هذه الرؤى السابقة في تحليلات المنظور التركيبي على وجهات نظر كل من : سبكتور وكيتسوس Spector, Kitsuse حينما طرحا مقولاتهما

---

(1) Ibid., 170.
(2) Annula Linders : Abortion as a Social Problem : The Construction of "Opposite" Solutions in Sweden and the United States, Social Problems, Vol. 45, No.4, November,1998. p. 490.

التى تشكل إطاراً معرفياً هاماً فى سوسيولوجيا المشكلات الإجتماعية وذلك بتأكيدهما على التفاعل بين الظروف الإجتماعية ، وإدراك الجماعات الإجتماعية والعامة للمشكلات الإجتماعية.

والحقيقة فإن وجهات نظر سبكتور وكيتسوس للمشكلات الإجتماعية تمثل نقطة الإرتكاز فى الإتجاه التركيبى فى دراسة المشكلات الإجتماعية ،لا تنهض فقط على تفسير الظواهر الإجتماعية ، ولكن أيضا على العمليات التى بمقتضاها تنمو وتظهر المشكلة الإجتماعية. الأمر الذى يعنى ضرورة فصل الظاهرة الإجتماعية عن غيرها من الظواهر الفيزيقية.

هناك نقطة محورية أيضاً فى هذا الإتجاه تتعلق بتحويل النشاطات الجمعية وردود الأفعال إلى عملية صنع الطلب Claim Making والتى تبدأ فى الإعلان عن نفسها من أجل التأييد والإعلان من قبل المؤسسات الرسمية. هنا تدخل المشكلة الإجتماعية فى حيز الإعلان الرسمى عن وجودها (كونراد-Con-rad وشنيدر Schneider ‎١٩٨٠) ثم يبدأ العمل من أجل المطالبة بإيجاد حلول بديلة لهذه المشكلات[١]

تلك كانت أهم خطوات تحديد المشكلة الإجتماعية ، وكذلك الآليات التى تضمنها عملية صنع الطلب Claim Making، أما عن الأفراد الذين يقومون بهذا النشاط الجمعى والمؤكدين على وجود المشكلة الإجتماعية ، فالبعض

---

(1) Steve Woolgar,Dorothy Powluch,Ontological Gerrymandering: The Anatomy of Social Pronlems explanations, Op. cit. pp 215, 216.

أنظر أيضا:

- Aogan Unlcahy,Claims Making and the Construction of Legitimacy, Social Problems , Vol. 42 No.4, November, 1995, p. 449.

يعتبرهم على ما أوضحنا قبلاً من الأفراد العاديين فى المجتمع، بشرط أن يكون عددهم كبيراً بحيث تصبح المشكلة مشكلة عامة. وهذاهو الموقف الأكثر قبولاً وشيوعاً، كما أن البعض يشترط فى الأفراد الذين يدركون المشكلة شروطاً خاصة، كأن يكونوا من الأفراد المهتمين بالشئون العامة،ممن لهم تأثير فى توجيه الناس وشحذ أفكارهم كرجال السياسة والمثقفين ورجال الإعلام.[1] أو أن يكونوا من رجال العلم القادرين وحدهم على الإلتزام بقيم العلم والمعرفة ومن ثم الإدراك الموضوعى للمشكلات الإجتماعية[2].

هذا وتتركز وجهات نظر أنصار الرؤية التركيبية أيضا ،فى النشاطات المعلنة التى يقوم بها الأفراد وكذلك أيضا فى عملية رد الفعل الجمعى Social Re-action إزاء موقف أو سلوك معين. ومن ثم فإن منظرو هذه الرؤية نقلوا إهتمامهم من دائرة انحراف الأفراد إلى دائرة الإنحراف كما هو موجود فى الإبنية الإجتماعية. وبرغم أن هناك تشابه بين رؤى التركيبة ومنظور التسمية، إلا أن الأول يختلف عن الأخير فى التأكيد الأكثر واقعية على بناء الحقيقة الإجتماعية فى سياق بنائى ثقافى، وعلى الطبعية الجماعية لعملية رد الفعل الإجتماعى، كما أنه يرفض تفسير الإنحراف كقضايا فردية مصنفة[3].

وعلى الرغم من أن المنظور التركيبى قد نجح فى تحديد مصادر المشكلات الإجتماعية فى السياق البنائى والإيديولوجى للمجتمع (بومان Bauman Zygmunt ١٩٩٢) ، كما أنه نجح فى إبراز دور كل من رد الفعل الجمعى

(1) S. Hilgartner and L. Bosk, " The Rise and Fall of Social Problems, A Public Arena Model, American Journal of Sociology, Vol. 94, No.1. July, 1988, p.55.

(2) See : Jerome G. Mains " Analyzing Social Problems, Op.cit.

(3) Ibid., p 2,3.

والمؤسسى (الرسمى) فى تحديد المشكلة الإجتماعية [١]، إلا أنه قد أغفل بعض الجوانب التحليلية ، مما أضعف بعض الشىء من قوته وحدود تأثيره. ولعل أهم هذه الجوانب تتمثل فى تركيزه على عمليات رد الفعل الجمعى وعلى عمليات صنع الطلب ودورها فى إدراك المشكلات الإجتماعية هذا فضلا عن أنه قد تغافل عن أهمية معالجة الإرتباطات السببية للمشكلة الإجتماعية. ودورها فى إبراز تلك المشكلات. ومن ثم فقد ركز أيضا هذا الإتجاه على العمليات التى من خلالها تصبح ظروف معينة مشكلة إجتماعية ، كما أنه ركز أيضاً على دور الفاعل الإجتماعى فى إبراز تلك المشكلة من خلال فعله الجمعى ، متجاهلاً الأسباب الكامنة وراء حدوث المشكلة الإجتماعية .

هذا وقد انتـــقد كل من بولش Pawluch وولجار Woolgar المنظور التركيبى على أساس أنه لم يقدم لنا تحديداً قاطعاً لماهية الظروف الثابتة ومحدداتها ، والظروف المتغيرة للمشكلة الإجتماعية ذاهبين إلى أن المنظور التركيبى قد استطاع أن ينقل الإهتمام من وصف وتحليل الظروف الثابتة إلى التعريفات المتنوعة لهذه الظروف داخل سياق إجتماعى وبنائى معين. لقد أشار كل من ولجار وبولش إلى أن عدم تحديد الفاصل بين الظروف الثابتة والسياق المتغير للمشكلة الإجتماعية سوف يدفع أنصار المنظور التركيبى إلى الفشل فى تفسير المشكلة الإجتماعسية والعجز عن تقديم تفسيرات بديلة[٢].

وأخيراً ، نختتم هذا العرض بأن المنظور التركيبى وأن كان قد ركز على دور رد الفعل الجمعى وعملية صناعة الطلب ودور العامة فى تحديد المشكلة

(1) Ibid. p.2
(2) Joseph W. Schneider, Defining the Definitional Perspectives on Social Problems, Social Probems, Op. cit., p. 232.

الإجتماعية، إلا أنه قد أكد فى مقولاته المنهجية على أهمية التمسك بالقواعد العلمية الصارمة ، التى من شإنها أن تميز القضايا السوسيولوجية عن غيرها من القضايا غير السوسيولوجية الأخرى[1].

ولقد أوضحت التحليلات والتفسيرات السابقة عن روية النظريه السيوسولجية المعاصرة في مجال دراسة المشكلات الاجتماعية عن وجود تيارين متمايزين في فهم وتفسير المشكلات الاجتماعيه ،الأول ما يطلق عليه المنظور التركيبي Conststructionism والثانية هي منظور الصراع Conflict View وعلي حين يؤكد الأول علي دور العوامل الذاتيه في إدراك أفراد المجتمع لمشكلاتهم الاجتماعيه ، يركز الثاني علي دور العوامل الموضوعية في تحديد المشكلة الاجتماعيه .

فإذا ما جاز لنا أن نمنح أنفسنا وقفه أمام تلك المواقف النظرية السابقة في دراسة المشكلات الاجتماعيه فسنتبين أن معظم تلك المواقف تفترض من الوهلة الأولي أن المشكلات الاجتماعيه سواء في حالتي النشئة أو التدهور تتخذ شكلاً منتظماً فهي تمر بمراحل ثابته منذ ظهورها وتعريفها والتعامل معها والبحث عن رؤي أخري بديله أكثر تعبيراً عنها ، وأكثر قدره علي مواجهتها والقضاء عليها ، فالمجتمع قادر علي إدراك مشكلاته الاجتماعيه وحلها والتعبير عنها .

أن قضية المشكلات الاجتماعيه تثير في حد ذاتها قضية نقديه أخري ، هي قضية الوعي والمعرفة المتمثلان في إدراك المشكلة وتعيين حدودها حيث لا

---

(1) Ibid., p. 233.

تتحدد المشكلة الاجتماعيه فقط من خلال الإدراك ، ذلك أن وجود المشكلة الاجتماعيه سابق علي إدراكها . إن المشكلة الاجتماعيه هي جزء لا يتجزأ من الوجود الانساني ذاته ، أما الإدراك (أو بمعني أدق الوعي) فهو لاحق للوجود لا سابق عليها ، وهو بهذا المعني يمثل متغيرا أساسيا يتشكل تبعا لظروف كل مشكلة علي حده وطبيعتها الخاصة [١].

وإذا ما أفترضنا أن الوعي هو الوسيلة لتنمية الوجود الانساني ، وتحريره من قيوده التي تحول دون أنطلاقه نحو الأفضل ، فإن الوعي بالمشكلة الاجتماعيه يتحول نفسه إلي مشكلة اجتماعيه حيث يخضع الوعي في كثير من الحالات إلي بعض التحديات ويواجه بالعديد من القيود التي تجعل منه مشكلة بالغة الحدة والعمق . يترتب علي ذلك أن المشكلة الاجتماعيه ليست فقط تهديدا للوجود الاجتماعي بل تهديداً لإمكانات تغييره عن طريق المعرفة أو الإدراك . وفي هذه الحالة تصبح المشكلة الاجتماعيه في عموميتها ذات وجهان أساسيان .. يتصل أولهما بجوانبها الوجوديه (الموضوعية) أو الأنطولوجيه ، أما الثاني فيدور حول الجوانب الذتيه المعرفيه (الإبستمولوجيه) .

إن الانسان في سعيه لتملك القوة ومحاولة تنظيمها ، ونضاله من أجل أستثمارها يحاول وضع تصور لما يواجهه من مشكلات اجتماعيه ، والبحث عن حلول للقضاء عليها . ولذلك فإن وعيه وتصوراته نحو المشكلة الاجتماعيه لا ينفصل عن الواقع والملابسات التي أفرزت تلك المشكلات . فما يدركه الانسان من مشكلات اجتماعيه قد لا يكون بالضرورة مشكلات حقيقيه ، ذلك أن عمليه الإدراك هي ذاتها جزء من السعي نحو القوة والبحث عن أفضل السبل لتنظيمها

---

(١) أحمد زايد ، نحو سوسيولوجيا نقديه لدراسة المشكلات الاجتماعيه ، مصدر سابق ص ١٦

والإفادة منها . يتأسس علي ذلك إمكانيه النظر إلي المشكلات الاجتماعيه وخلقها ; Construction كإفراز واقعي غير منبت الصلة عن النضال نحو القوة ، والبناء التاريخي في لحظة من لحظات تطوره [١].

غير أن الانسان في حركته اليومية الذاتيه ، قادر علي الفهم وقادر علي كشف شروطه وجوده - وهو يتحرك في قلب التاريخ بقدر وعبه وبقدر فهمه للتغيرات الفاعله في الحياه . وهو في سعيه هذا نحو الفهم ، وتملك الوعي ، يحاول أن يعيد هذه الدوره رأساً علي عقب من أجل التوصل إلي فهم حقيقي لمشكلاته الاجتماعيه [٢].

وفي مواجهة هذه الرغبه في الاصلاح وإعادة تنظيم المجتمع ، يسعي الانسان هنا لا إلي تخليق المشكلات الاجتماعيه كما يتصورها بالإدراك والوعي فحسب ، بل يقوم بتفكيك Deconstruction هذه المشكلات سعيا نحو فهمها فهماً أفضل .

أن هذه الرؤية التفكيكيه الجديدة هي في واقع الأمر محاولة لإعادة طرح تفسيرات جديدة للمشكلات الاجتماعيه تنهض علي رفض مقولة الإدراك التقليدي العام للمشكلات الاجتماعيه وتعمل علي إتباع طريقه مغايره من شأنها تجاوز الانغلاق التام علي مشكلات بعينها ، وفتح المجال أمام عدد غير محدود من الحقائق ذات الصلة بالمشكلة الاجتماعيه . أي تحاول تفكيك تلك المشكلات

---

(١) المصدر السابق ص ١٧

(2) Stephen Pfohl, Toward a Sociological Deconstruction of Social Problems, Social Problems, Vol. 32, No.3, February, 1985, p.228.

تبعاً لدرجة وعي الافراد بها ، والوصول إلي مستوي أفضل من الإدراك لها [1].

يتأسس علي ذلك أن فهم المشكلات الاجتماعيه يجب أن يتم في سياق وعي الانسان بها ، وقدرته ليس فقط علي خلقها بل أيضا قدرته علي تفكيكها. فإذا كانت قدره الانسان علي فهم واقعه وتغييره يرتبط بدرجة وعيه ومستوي نضجه فإن هذا الوعي الانساني هو القادر ايضا علي إستجلاء المشكلات الاجتماعيه وإدراكها ، فضلا علي المساهمة في حلها والقضاء عليها .

- Stephen Lyng,Social Problems Research and Civic Discourse Humanity and Society, Vol. 21, No.2, May, 1997, p.174.

خاتمـــة :

سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية : رؤية مستقبلية

من الأفـضل الآن وقـد قـاربنا علي خـتـام هذه الورقـة أن نطرح بعض التساؤلات المتصلة بطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، وانعكاساتها علي بروز طائفة من المشكلات الاجتماعية في القرن الحالى .

لعل من أهم هذه التسـاؤلات ، تلك التي تدور حول مـاهيـة التـغـيـرات الاجتماعية في القرن القادم ؟ وأهم المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها ؟

للاجابة علي هذا التساؤل ، يطرح سملسر Smelser ثلاث اعتبارات هامة يجب وضعها في الاعتبار هي :

أولا: ضـرورة العـمل علي زيادة الانتـاج الاقـتـصـادي ، وتعظيم الثـروة القـومية ، وتحسين الموقف التنافسي في الاقتصاد العالمي . وهنا تبدو الدول المتقدمة في سباق حاد للحفاظ علي أوضاعها الاقتصادية في النظام العالمي ، علي حين تحاول الدول النامية الافلات من الشراكة الاقتصادية العالمية

ثانيـا : أن هناك بعض المصاحبات الحتمية التي ستـرافق عمليات التحول نحو الاقتصاد العالمي ، وخاصة ما يتعلق منها بالتطور التكنولوجي وتطبيقاته في القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة - الصناعة - الخدمات) ، والعمل

(*) تجدر الاشارة إلي أن جانبا من الأفكار والقضايا والتساؤلات الواردة في هذا الجزء مقتبسة من مقاله نيل سملسر المنشورة في المصدر التالي :

Neil J.Smelser, Social Sciences and Social Problems: The Next Century, Intrnationl Sociology September, 1996 pp . 275 - 290.

علي تحسين وتطوير الاساليب التكنولوجية المتصلة بالانتاج .

ثالثـا : ان الاتجاة نحو الإقتصاد العالمي ، سوف تكون له نتائج عاجلة وبخاصة علي مستوي المبادلات التجارية ، انتقالات رؤس الأموال ، الاسواق ، التحركات السكانية .. الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه التغيرات ستحاط بمجموعة أخري من الصور التي يحتمل ظهورها بدرجة أكبر خلال هذا القرن (الحادي والعشرين) لعل أهمها :

١ - أن التغيرات التكنولوجية من شأنها خلق التمايزات الاقتصادية ، وتدعيم المشكلات الاجتماعية وقد حدث ذلك في عدة قرون مضت - حيث تقسيم اكبر للعمل (علي المستويين المحلي والعالمي) ، تخصص ادق في البناء المهني ، ممارسة أوسع للبيروقراطية ، تنظيم اجتماعي أكثر قدرة وكفاءة علي تحقيق الأهداف ، كل ذلك يقتضي بالضرورة ممارسة وادارة واعية بهذه التغيرات التكنولوجية .

٢ - أن هناك اتجاها تشجيعيا ، تتبناة أغلب الحكومات والدول النامية قياسا علي هذه الدوافع نحو استخدام التكنولوجيا والمستحدثات في الفنون الانتاجية ، والافادة من تطبيقات نظم المعلومات . ومن الطبيعي أن تمتد هذه الحوافز ، الي الافادة منها في تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية .

٣ - انعكست التحولات العالمية المعاصرة علي الثقافات المحلية مثلما انعكست علي الاقتصادات الوطنية ، لنشهد نموا ملحوظا في الرموز المعيارية للتعامل مع النظام الدولي بمكوناته المختلفة من خلال وسائل الانتشار الثقافي والنظام الاتصالي العالمي ، حيث يتحدث بعض المفكرين الآن عن ظاهرة العولمة

الناجمة عن ثورة الاتصال العالمي في مجالات عديدة كالاستهلاك ، والمعرفة ، والنقود ، والنظم السياسية والقضايا العامة .. الخ .

٤ - أما علي صعيد التعبير السياسي ، فثمة نمو متسارع ومحلوظ في مسيرة الديمقراطية ، فهي وحدها القادرة علي قبول نظام للاغلبية واحترام القانون. وعن طريقها يمكن التوصل إلي صيغ سياسية جديدة أكثر ملاءمة للتعامل بين الحكومات تقوم علي حقوق الانسان والمساواة ، والعدالة الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي فضلا عن إتاحة فرص المشاركة السياسية لمختلف القوي الاجتماعية.

يتبقي من هذه الصور، الاشارة إلي انماط التماسك الاجتماعي علي الصعيد المحلي ، حيث لم تعد مؤسسات التماسك الاجتماعي التقليدية (الاسرة، الكنيسة) او علاقات الجيرة ، هي الاساس في بناء مجتمع محلي متماسك وقوي . بل غدت هناك اشكالا أخري - بعضها قديم والآخر حديث - أكثر تعبيرا عن عملية التماسك الاجتماعي بين الجماعات المحلية في أوربا الغربية وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا ، وفي كل الدول المتقدمة علي السواء . ولقد بدت هذه الأشكال التقليدية في اللغة ، والثقافة ، والسلالة ، والعرق . بينما اتخذت الانماط المستحدثة للتماسك ، من الحركات الاجتماعية ، وحركات تحرير المرأة ، وحقوق الطفل ، وجمعيات حماية البيئة ، ومنظمات حقوق الانسان ، ومختلف الحركات الثقافية .. الخ ، مجالا خصبا لتدعيم الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في المجتمع المعاصر وبطبيعة الحال ، فقد حققت هذه المنظمات (الحركات) الجديدة ، انتشارا سريعا ، لم يقلل منه بأي حال من الأحوال ما إكتسبته من عداء من قبل الدولة والقيادة السياسية .

وفي مواجهة الاعتبارات السابقة ، هل يمكن التنبؤ بأهم المشكلات الاجتماعية التي ستواجهنا في القرن الحادي والعشرين ؟.

من الممكن استعراض أهم الملامح العامة لهذه المشكلات فيما يلي :

أولا : سوف نلمح تغيرا كبيرا وجديدا في نطاق المشكلات الاجتماعية المتصلة باستخدامات التكنولوجيا الحديثة . ففي الوقت الذي تفرز فيه الاختراعات الجديدة ، أساليب جديدة للاحتيال والسرقة ، نجد أن هذه الاساليب ، تفقد دلالتها كمشكلات اجتماعية بالنظر إليها خارج سياق التقدم التكنولوجي.

ثانيا : أن المشكلات البيئية التي سيواجهها العالم المعاصر في الألفية الثالثة ستصبح أكثر خطورة ، وسوءاً مما أصبح عليه الوضع في القرن الماضي . ومن أمثلة تلك المشكلات ، استنزاف الموارد ، فقر التربة ، السموم ، التلوث ، وغير ذلك من اساليب التهديد البيئي . ولسوف تزداد أيضا مخاطر النمو الاقتصادي ، بصورة بالغة ، دون أن يرافقها اية جهود مماثلة للحد من هذه الاخطار ، وخاصة علي صعيد الدول النامية .

ثالثا : ومن المنتظر ايضا أن نشهد تباين ملحوظ في المشكلات الاجتماعية المترتبة علي ظاهرتي عدم المساواة في المجتمع المعاصر ، والنمو السكاني المتسارع الذي يجتاح العالم بمعدلات متفاوتة . أن معظم المشكلات المتولدة عن هذين العاملين ، تدور في نطاق الفقر اساساً ، وما يتمخض عنه من مشكلات اجتماعية فرعية .

رابعـــا : ومن الطبيـعي أن نتـوقع كـذلك ، سيـادة بعض المشكلات الاجتماعيـة من النمط المصاحب للنمو الحضري والاسواق العالميـة . فلقد نحت بعض الشعوب إلي محاكاة الانماط العالمية من التحضر ، متجاهلة بذلك أثر الثقافات الوطنية السائدة في مجتمعاتها في التصدي لهذه المشكلات كالطلاق ، والتحلل العائلي ، والجريمة ، والتشرد ، ومن الممكن أن تتخذ هذه المشكلات ابعادا عالمية مميزة تتمثل في :

أ - زيادة معدلات الهجرة الدولية ، بما يترتب علي ذلك من مشكلات صحية ، وظهور بعض الامراض كالايدز وغيره .

ب - النظر إلي جريمة البغاء كمشكلة عالمية (جنوب آسيا كمثال) حيث تختفي البغايا تحت عباءة السياحة (سياحة الجنس) .

جـ - أن معظم المراكز الحضرية الكبري المعروفة بالمدن العاصمية (نيويورك- طوكيو - لندن - لوس انجلوس ... الخ) ، قد فتحت الطريق لخلق جماهير مهنية وخدمية قليلة المهارات منخفضة الأجور ، مثل عمال الكومبيوتر وخدم المطاعم ، وموظفي الأمن ... الخ ، والذين يشكلون نوعا جديداً من البروليتاريا الرثة داخل المدن الكبيرة .

خامســاً : لنا أن نتوقع أيضا اتساع نطاق المشكلات الاجتماعية والصراعات الإقليمية من خلال العناصر الثقافية ، وهذا من الممكن ملاحظته في الصراع المتزايد بين ثقافات التحديث والتقليد في الدول المتقدمة ، وفي المواجهات الواسعة بين الثقافات العالمية بعضها والبعض الآخر ، من خلال وسائل الإتصال ، وكذلك الحركات العالمية الفردية ، والحركات الاجتماعية الخاصة

بجماعات التعصب . وقد شهد القرن العشرون العديد من الأمثلة المؤيدة لذلك كالإزاحة التدريجية للصراع الطبقي في الدول الغربية عن طريق الصراع الثقافي (الأنثي بوجه خاص) ، الرفض التام للصعود الطبقي من خلال الاحزاب السياسية ، الحد من تأثير الاحزاب السياسية في مقابل تعاظم تأثير الحركات الاجتماعية والثقافية .. الخ . ولا شك أن الابعاد الثقافية الجديدة ستخلف بعض المصاعب أمام الحكومات الديمقراطية .

سادساً : وأخيرا ، سيحمل لنا المستقبل ، مشكلات اجتماعية غير متوقعة. ذلك أن النمو الاقتصادي والاتجاهات الديمقراطية ستضعنا امام ما يمكن أن نطلق عليه ثورة توقعات عالية قد لا نستطيع أن نجاريها ، حينئذ ستتحول إلي امراض اجتماعية أو نوبات لمشكلات اجتماعية شديدة التعقيد .

وختاما فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو كيف يمكن لنا كعلماء اجتماع أن نسهم في فهم وتحليل المشكلات الاجتماعيه المختلفة التي ستظهر في العقود القادمة ؟.

لقد أخذت العلوم الاجتماعية علي عاتقها ، اقامة نسق من الحقائق العلمية عن طريق الملاحظة الواقعية ، القياسات الكمية ، الموضوعية وأكتشاف القوانين . ولقد منح هذا الإلتزام ، العلوم الاجتماعية ، قدراً هائلاً من الدقة المنهجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فظهرت مناهج جديدة مثل المنهج النفعي في الاقتصاد السياسي ، والمنهج التجريبي في علم النفس ، والموضوعية في علم الاجتماع ، وحينما وصل العلم الاجتماعي إلي تحديد وبلورة المشكلات الاجتماعية ، تجاوز العلماء الاجتماعيون نظرة العلم الطبيعية ومدخلاتها العلمية في دراسة المشكلات الاجتماعية .

المراجـــــــــع

(أ) باللغة العربية

١ - أحـمـد أبو زيد ، فلفـريدو باريتـو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) ، المجلة الاجتماعيه القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، العدد (٣) المجلد (٣٢) ، سبتمبر ، القاهرة ، ١٩٩٥

٢ - أحمد زايد ، نحو سوسيولوجيا نقديه لدراسة المشكلات الاجتماعيه مع إشارة خاصة إلي مشكلة العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج ، في : محمد الجوهري وآخرون . المشكلات الاجتماعيه ، دار المعرفة الجامعيه ، الاسكندريه ، ١٩٩٥ .

٣ - أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الازمه : تحليل نقدي للنظرية الاجتماعيه في مرحلة الحداثه وما بعد الحداثه ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨

٤ - السيد الحسيني ، نحو نظريه اجتماعيه نقديه ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٥ .

٥ - السيد يس ، التوازن الطبقي في فكر النخبه السياسية بين الإدراك والممارسة ، فصل في : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر في ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي، مع الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ .

٦ - إيان كريب النظرية الاجتماعيه من بارسونز إلي هبر ماس ، ترجمه (محمد حسين غلوم) ، علم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، إبريل ، ١٩٩٩ .

٧ - بروس توسباوم ، العالم سنة ٢٠٠٠ : التغيرات في محاور القوة والثروة ، ترجمة (مجيد ياسين) مراجعة سعد، الجزار دار الشئون الثقافية العامة (آفاق عربية)، العراق ، بغداد ، ١٩٨٧ .

٨ - بيتر جورج ، عالم اليوم : واقعه ومشاكله ، (ترجمه كمال السيد)، دار المعارف بمصر .

٩ - سالم ساري ، علم الاجتماع والمشكلات العربية : هموم واهتمامات في : مجموعة من الباحثين ، نحو علم إجتماع عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٠ - سامية جابر ، الانحراف والمجتمع : محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعيه ، الاسكندرية ، ١٩٩٨.

١١- سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعيه ، مكتبه سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥.

١٢ - سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع : دراسة نقديه ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٨ .

١٣ - سمير نعيم أحمد ، حقوق الانسان في الغرب وفي غيره ، المؤتمر الدولي الرابع عشر للجمعيه الدولية لعلم الاجتماع ، مونتريال ، كندا ، ٢٦ يوليو- ٢ أغسطس ١٩٩٨ .

١٤ - شاديه علي قناوي ، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعيه وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٥ - عبد الباسط عبد المعطي ، بعض مظاهر صراع القيم في أسر قروية مصرية ، المجلة الاجتماعيه القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٦ - عدلي السمري ، طبيعة المشكلات الاجتماعيه وتفسيراتها - فصل في كتاب : علياء شكري وآخرون : دراسة المشكلات الاجتماعيه ، أشراف محمد الجوهري ، دار المعرفة الجامعيه ، الاسكندرية ، ١٩٩٣.

١٧ - غريب سيد أحمد ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعيه، الاسكندرية، ١٩٨٦ .

١٨ - فتحي أبو العينين ، تحليل المشكلات الاجتماعيه ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٩ - فتحي أبو العينين ، سوسيولوجيه المشكلات الاجتماعيه : دراسة نقديه مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية ، في : ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين ، جامعة قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، فبراير ١٩٨٩ .

٢٠ - محمد الجوهري وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠ .

٢١ - مصطفي عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٢٢ - هيرمان كان وآخرين ، العالم بعد مائتي عام : الثورة العلمية والتكنولوجيه خلال القرنين القادمين ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو ١٩٨٢ .

ب : باللغة الأجنبية :

1. Adam Jam Rozik - Luis A. Nocella, The Sociology of Social Problems, Theoretical Perspectives and Methods of Interventions, Cambridge University Press, First Published, 1998.
2. Alan Swingeewood : Short History of Sociological thought, MacMillan, 1984.
3. Anna M. Santiago, Comments from the Special Collection Editor: Global Perspectives on Social Problems, Current Issues and Debates, Social Problems. Vol 40, No.2, May, 1993.
4. Annula Linders: Abortion as a Social Problem : Th Construction of "Opposite" Solutions in Sweden and the United States, Social Problmes, Vo. 45, No.4, November 1998.
5. Aogan Mulcahy, Claims Making and the Construction of Legitimacy, Social Problems, Vol 42, No.4, November, 1995.
6. Barbara D. Warner, Pamela Wilcox Rountree. Local Social ties in a Community and Crime Model : Questionning te Systemic Nature of Informal Social Control., Social Problems, Vol. 44, No.4, November, 1997.
7. Blumer H. Social Problems as Collective Behaviour, Social Problems , Vol. 18, 1977.
8. Charles Zastraw, Social Problems, Issues and Solutions, Third Edition, Nelson - Hall Publishers, Chicago, 1992.
9. Daniel Bell, The Coming of Post Industrial Society, A Ventury in Social Forecasting, Heinemann,London, 1974.
10. David Lyon, Postmodernity, Concepts in Social thought, University of Minnesota Press, 1994.

11. Decker Lyoder, Modern Social Theory : Key Debates and New Directions, Sociology, The Journal of the British Sociological Association, Vol. 32,No.1,February, 1998.

12. Edwin Lemert. Human Deviance , Social Problems and Social Control, Second Edition , Printice Hall. Inc. New Jersey, 1972.

13. Emile Durkhiem, The Division of Labour in Society, Transed by George Simpon, The Free Press of Glenocoe, London, 1964.

14. Frank J. Meveigh ,Modern Social Problems, Drexell University, Holt, 1978.

15. Fuller R.C. & Myers R. The Natural History of Social Problems, American Sociological Review 6 (June) 1964.

16. Geddens A. Capitalism and Modern Social Theory, An Analysis of theWriting of Marx, Durkheim and MaxWeber, Cambridge University Press , London, 1971.

17. Goodman P. Crowing up Assured, N.Y., Ranodm ouse, 1960.

18. Herman R.D., A Social Welfare Approach to the Value Issue in Social Problems Theory, Humanity and Society, August 2,3, 1978.

19. Howard S. Becker, Outsiders :Studies in the Sociology of Deviance, New York , Free Press, 1973.

20. Ian Robertson, Social Problems, Second Edition,Random House, New York, 1975.

21. Inglehart Ronald, Modernization and Postmodernization, Cultural, Economic and Political Change, The British Journal of Sociology, Vo. 49, No. 4, December 1998.

22. James William Coleman, Social Problems, A Brief Introdution, Longman, 1998.

23. Jerome G. Manis, Analyzing Social Problems, Proger Puhlishers, N.Y., 1976.

24. Joe R. Feagin, Social Problems : A Critical Conflict - Power Perspective , Prentic-Hall-Englewood Cliffs, 1990.

25. John R. Wilmoth, Paartrich Ball, Arguments and Action in the Life , Social Problems, Vol. 42,No.3, August, 1995.

26. Lawrence T. Nichols, Social Problems as Landmark Narratives: Bank of Boston, Mass Media and "Money Laundering" Social Problems. Vol. 44, No. 3 , August, 1977.

27. Lemert, Social Pathology, London, 1991.

28. Linda Schnider, Arnold Silverman, Global Sociology, Introducing five Contemporary Societies, Mc-Graw Hill, 1997.

29. Martin S. Weinberg and Earl Rubington, The Solution of Social Problems , Five Perspectives,Oxford University Press, New York. 1980.

30. Mensluin Donald W. Light, Social Problems, Mc-Graw-Hill Book Company, 1983.

31. Neil J. Smelser, Problomatics of Sociology, American Journal Sociology, Vol. 103, No.5, March, 1998.

32. Neil J. Smelser, Social Science and Social Problems, The Next Century, International Sociology, Volume 11, No. 3, September, 1996.

33. Nicos Mouzelis, Modernity: a non - European Conceptionalization "The British Journal of Sociology, Vol. 50, No.1, March, 1999.

34. Paul B. Horton and Others, The Sociology of Social Problems, Prentice-Hall, 1997.

35. Pauline Marie Rosenau, Post- Modernism and the Social Science, Insights, Inroads, and Intrusions, Princeton University Press, 1992.

36. Raab E. Major Social Problems, New York, Harper & Row, 1973.

37. Richard A.Cloward and Lioyd Eohlin, Deliquency and Opportunity, A Theory of Deliqunt Gangs, New York, Free Press, 1960.

38. Roberston,I, Social Problems,New York, Random House, Second Edtion, 1980.

39. Robert K. Merton and Robert Nibset (eds): Contemporary Social Problems, 4th Ed. N.Y. Harcourt Brace, 1976.

40. Sal Restivo,Modern Science a a Social Problem, Social Problems, Vol. 35, No.3 , June, 1988.

41. Schur Edwin,M. Labeling Deviant Behaviour,New York & Herper, 1971.

42. Sheff Thomas,Being Mentally ill, Chicago, Adline, 1966.

43. Scott Lach, Sociology of Postmodernization, Routledge, London, 1990.

44. S. Hilgarner and L. Bosk, The Rise and Fall of Social Problems, A Public Arena Model, American Journal of Sociology, Vol. 94, No.1, July, 1988.

45. Spector M.J. I Kitsuse, Constructing Social Problems, Melano, Park, Claif, 1977.

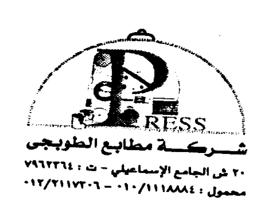
46. Stephen Lyng, Social Problems Research and Civic Discourse, Humanity and Society ,Vol. 21, No. 2, May, 1997.

47. Stephn Pfohl : Towards a sociological Deconstruction of Social Problems, Social Problems , Vol. 32, No.3,February, 1985.

48. Theodore Season : Crime Talk, How Citizens Construct a Social Problem, Contemporary Sociology, January, Vol. 26, No.1, 1997.

49. Tunithy W. Luke, Social Theory and the Modernity, Criique,Dissent and Revolutions, Dpge Punblication , 1990.

50. Waller R. Gove, Social Reaction as an Explantation of Mental illness, an Evaluation, American Socilogical Review, 35 (Octobr) 1970.


PRESS
شـــركـــة مطابع الطوبجى
٢٠ ش الجامع الإسماعيلي - ت : ٧٩٦٢٣٦٤
محمول : ٠١٠/١١١٨٨٨٤ - ٠١٢/٢١١٧٣٠٦